سلسلة الاضطرابات النفسية

العنف ضد الأطفال

دكتور
أ.م.د/عبدالحميد محمد على
رئيس قسم علم النفس بكلية التربية بالعريش
جامعة قناة السويس
أ.منى إبراهيم قرشى

مؤسسة طيبة

١٥٥/٤
٢٤٤

العنف ضد الأطفال

دكتور

أ . م . د / عبد الحميد محمد على

رئيس قسم علم النفس بكلية التربية بالعريش

جامعة قناة السويس

أ . منى إبراهيم قرشى

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7 ش علام حسين – ميدان الظاهر – القاهرة

ت : 27867198/ 02 - 27876470 – 02

فاكس : 27876471 – 02

محمول : 0103450041 - 0106242622

الطبعة الأولى 2009

بطاقة فهرسة

قرشى ، منى إبراهيم.
العنف ضد الأطفال / إعداد منى إبراهيم قرشى ؛ مراجعة وتقديم عبد الحميد محمد على .
ـ ط 1 . ـ القاهرة : مؤسسة طيبة للطبع والنشر، 2008.

192 ص ؛ 24 سم.
تدمك 9 – 129 – 431 - 977
1- الأطفال – علم نفس 2- العنف
أ. على ، عبد الحميد محمد (مراجع ومقدم)
ب. العنوان

155.4

رقم الإيداع 22864 / 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا)

صدق الله العظيم

طه 114

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع في مصر بمثابة القنبلة الموقوتة التي ينتظر انفجارها بين حين وآخر ؛ حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل أن أعدادهم وصلت في عام 1999 إلى 2 مليون طفل وفي تزايد مستمر مما يجعلهم عرضة لتبني السلوك الإجرامي في المجتمع المصري .

وتشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون ، حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة 56% ، والتعرض للتشرد بنسبة 16.5٪ ، والتسول بنسبة 13.9٪ ، والعنف بنسبة 5.2٪ ، والجنوح بنسبة 2.9% وتظهر البحوث التي تجرى على أطفال الشوارع في مصر تعدد العوامل التي تؤدي إلى ظهور وتنامي المشكلة ، ويتفق أغلبها على أن الأسباب الرئيسة للمشكلة هي الفقر ، البطالة ، التفكك الأسري ، إيذاء الطفل ، الإهمال ، التسرب من المدارس ، عمل الأطفال ، تأثير النظراء ، وعوامل أخرى اجتماعية نفسية لها صلة بالمحيط الاجتماعي أو شخصية الطفل مثل البحث عن الإثارة .

وتؤكد دراسة أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط "أن أطفال الشوارع في

مصر يواجهون مشاكل وأخطار كثيرة من بينها العنف الذي يمثل الجانب الأكبر من حياتهم اليومية سواء العنف بين مجموعات الأطفال صغيري السن ، أو العنف من المجتمع المحيط بهم ، أو العنف أثناء العمل ، إضافة إلى رفض المجتمع لكونهم أطفال غير مرغوب فيهم في مناطق مجتمعات معينة بسبب مظهرهم العام وسلوكهم ، كما يخشى الكثير منهم القبض عليهم من رجال الشرطة وبالتالي إعادتهم إلى ذويهم أو أجهزة الرعاية. بالإضافة إلى تعرضهم لمشاكل صحية مختلفة ، ومشاكل نفسية بسبب فشلهم في التكيف مع حياة الشارع .كما نقل موقع ميدل ايست اونلاين على شبكة الانترنت.

وأضافت الدراسة أن أطفال الشوارع في مصر لديهم احتياجات مباشرة وغير مباشرة منها تعليم مهنة ، الحصول على عمل يرتزقون منه لإعاشتهم وإعاشة عائلاتهم في حالة الرجوع إليهم .

من هنا جاءت فكرة كتاب أطفال الشوارع فى محاولة لبحث تلك الظاهرة ورصد أسبابها وانتشارها فى المجتمع المصرى ومحاولة وضع أيدينا على حلول مناسبة لدمج طفل الشارع المصرى فى المجتمع.

الباب الأول

فكرة العنف كأسطورة

الباب الأول

فكرة العنف كأسطورة

لو أمعنا النظر فى البدايات الفكرية لموضوع العنف .. لتساءلنا .. أهو العنف الذى بدأ به الإنسان الأول ضد الحيوانات قديماً باحثاً عن طعامه أولاً .. أم أنه تلك .. الجريمة الشنعاء التى قام بها أحد الأشخاص ضد آخر مثله ... فقام بقتله .

العنف فى الأساطير القديمة :

إن العنف قديم قدم الوجود ، وجد منذ بداية التاريخ ، ومنذ أول حدث للصراع بين البشر المتمثل فى الخلاف بين قابيل وهابيل وشهدت البشرية أحداثاً كثيرة تميزت بالعنف ، فالتاريخ ليس أكثر من سجل لجرائم بنى البشر وحماقاتهم ومصائبهم ، ووافق " فولتير " كذلك على أن التاريخ ليس أكثر من صورة للجرائم والمحن الإنسانية .

وينسج التاريخ السياسى من وقت لآخر ويحيى الأساطير التى تمجد العنف ، وتكون مثل هذه الأساطير بصفة عامة معبرة عن الخير والشر مع إضفاء الشرعية على العنف الذى يدافع عن الخير ضد الشر.

وتضفى الأساطير على من قاموا بهذا العنف المبرارت لأفعالهم وتقدير الدور الذى أدوه . وفوق كل ذلك ينظر إليهم – رغم ما فى

ذلك من وهم على أن بيدهم الحل النهائى لكل أنواع القهر التى هى حقيقة واقعة .

ويصل هذا الحل أحياناً لحد خلق وجهة نظر عامة مناسبة لهم، وإنكار كل مالا يناسبهم .

والعنف سمة من السمات الطبيعية البشرية ، وعلى مدى التاريخ نجد إثباتات وشواهد تدل على لجوء الإنسان إلى العنف استجابة لانفعالاته من الغضب ، والخوف وحتى لمجرد المتعة .

وأكد " فيليب برنو وآخرون " أنه قلما تتمتع وقائع بمثل ما يتمتع به العنف من التصاق مخزن بالأحداث الراهنة . لا لأنه ظاهرة حديثة ، فقد يكون أقدم رفيق عرفه الإنسان . ومن المرجح أن الإنسان البدائى ، حينما أتاحت له أولى ومضات العقل أن يصنع بعض الأسلحة البدائية للدفاع عن نفسه ، استعملها أيضاً ليفتك بأمثاله .

والاستعداد للعنف من الصفات الطبيعية القائمة فى الكائنات الحية عموماً بما فيها الإنسان . وإن اختلفت درجات ذلك الاستعداد باختلاف الأفراد وهو ليس من الصفات السيئة دائماً . ذلك أن التقدم والتطور الذى يتحقق فى النوع الإنسانى إنما يرجع أساساً إلى مدى الاستعداد نحو المقاتلة والعنف وإلى نظرته نحو الآلات المختلفة بتطويرها وجعلها أكثر فاعلية فى تحقيق تقدمه وتطوره .

وظهرت بوادر استخدام العنف فى البداية بين صفوف السكان الملونين ، وكانت فى أوجها من خلال الجماعات العنصرية .

الفكرة الدينية :

الفكرة الدينية المذكورة فى تاريخ الكتب المقدسة لا تقل أهمية أيضاً عن قصة تاريخية تبدو مغرية بالتناقل بين الأجيال وذلك عندما يلح الأطفال بالسؤال كيف وجد الإنسان على سطح الأرض ... كيف توالد .... كيف عاش .... من أين أتى ؟

إنها أسئلة خطيرة جداً ... إذا إن الإجابة عادة ما تكون محشوة بفكرة الأخوين اللذين قتل أحدهما الآخر ولسبب أو لآخر قد يبدو للعديدين مغرياً بأن يقتل إنساناً لأجل أن يبقى على قيد الحياة ... وقد يجد البعض الآخر أنه سبب معقول على الأقل .

وليست قضية العنف والصراعات الدامية فى حياة المجتمعات الإنسانية أمراً نادر الحدوث لا يتوقع المرء وقوعه فى حياة المجتمعات والحضارات فى التاريخ ، التى كثيراً ما تقرن فى الذهن بأحداث دامية.

وإذا أضيف ذلك إلى ما زخر به تاريخ الأمة الإسلامية من أحداث الصراعات ، وممارسات العنف والاقتتال بين الكثير من الفئات والطوائف ، وما شكلته تلك الصور الدامية ، ابتداء من مقتل الخليفة الرشيد " عثمان بن عفان " وما تلاها من أحداث وصراعات

وعنف ، ولعل أبرز مثل فيه إنجار العنف مجدداً ضد "على" (رضى الله عنه) ، بشكل أشد ضراوة من ذى قبل ، وهو ما عرف بـ (ظاهرة الخوارج) ، فالعنف أمر مصاحب للمجتمعات الإنسانية منذ نشأتها .

جذور العنف

من أين نتقصى المنشأ الحقيقى للعنف ؟ وهل تنبع جذور العنف من القيم الاجتماعية و الثقافية ؟

حيث إننا مهتمون بتقصى جذور السلوك العنيف ، فإننا أن نعود بأذهاننا إلى الوراء إلى الطفولة حيث أفكارنا أفعالنا طور التكوين وحيث عقولنا تتوق إلى المعرفة . لذا يجب أن نبدأ فى رسم صورة للبيئة التى يمكن أن يولد بها الشخص العنيف ، فنجد أن هناك ثلاثة محاور رئيسة يمثل العنف فيها تهديداً ، وتشمل : العنف المنزلى ، العنف المدرسى ، وكل صور العنف بالبيئة المحيطة بهذا الشخص .

وجذور العنف ترجع إلى عوامل بيئية ونفسية واجتماعية واقتصادية وأكاديمية ولا تنسب للمرجعية الطبيعية (الوراثة) ذلك لأنه سلوك مركب ومعقد ومتعلم ومكتسب من البالغين بصورة كبيرة؛ فنحن نكيف الأطفال على الاعتقاد فى العنف كإحدى الوسائل المؤثرة والمقبولة للوصول إلى الغاية بعينها .

وأرجع " جيل ديلافون " جذور العنف إلى تاريخ الأمة الفتية المضطرب ، أى الحكاية العنيفة المبنية على الأسطورة التى تأسس عليها الغرب الموحش ، حيث لا يمكن للإنسان سوى الاعتماد على قواه الخاصة ، وحيث ينبغى عليه ، فى الغالب ، أن يؤمن وحده الدفاع عن نفسه والدفاع عن ممتلكاته وأسرته .

واتفقت الآراء المختلفة أن العنف ظاهرة اجتماعية قديمة ، وذلك بغض النظر عن الشكل الذى اتخذه هذا العنف . ويؤكد " محمد نجيب " أن المصدر الأساس للعنف فى تاريخ البشرية كان محاولة التسلط ،والتى جاءت فى أشكال متعددة ، سواء تسلط فرد على آخر ، أو تسلط طبقة على المجتمع الواحد ، وكذلك تسلط مجتمع أو إقليم على مجتمع آخر ، فهذا التسلط بفرض قوة على قوة أخرى يرتبط بعنف وعنف آخر مضاد ، وبذلك فإن التسلط من أجل السيطرة هو أصل العنف ومصدره .

والعنف كمصطلح ظهر في مصر بشكل منذ السبعينيات وحتى وقتنا الحالي ، وربما يؤكد ذلك تسميه العصر الحالي ، وربما يؤكد ذلك تسميه العصر الحالي "" بعصر العنف "" مقابل العصر الذري وعصر القلق وعصر العقل ، إضافة إلى زيادة الاهتمام من جانب هيئات ومؤسسات المجتمع بقضية العنف ودراسة أسبابه ومحاولة وضع الحلول لها .

قتل الأطفال

تشير الإحصاءات العالمية فى عام 2000 إلى حدوث 199000 حالة قتل للفتيان حيث يموت يوميا 565 فرداً تتراوح أعمارهم ما بين 10 – 29 عاماً تثبيتا للعنف بين ذات الدخل المرتفع الأشخاص ، وتتفاوت النسب بين دول العالم المتقدم لتصل إلى 0.9 لكل 100000 وبين دول أفريقيا والدول النامية التى تصل إلى 1706 لكل 100000 .

وبالتالى فإن معظم معدلات القتل فى الفتيان التى تتجاوز 10.0 لكل 100000 تكون إما فى الدول النامية أو الدول التى تعانى من تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة وتميل معدلات قتل الفتيان للانخفاض فى دول غرب أوربا ، إذا تبلغ مثلاً فى فرنسا 0.6 لكل 100000 وفى ألمانيا 0.8 لكل 100000 وفى أسيا واليابان 0.4 لكل 100000 .

إن نسبة قتل الفتيان الذكور إلى الإناث تميل لأن تكون أكبر فى الدول التى تكون فيها نسبة الذكور أعلى فمثلاً تكون النسبة فى كولومبيا 13.1 : 1 ، وفى السلفادور 14.6 : 1 وفى الفلبين 16.0 : 1، وفى فنزويلا 16.5 : 1 وحيث تكون معدلات الذكور أخفض فإن النسبة تكون أخفض ، كما فى هنغاريا 0.9 : 1 وفى هولندا وجمهورية كوريا 1.6 : 1 وان الاختلاف فى معدلات قتل الإناث بين الدول أقل بكثير فى تبديلات معدلات قتل الذكور فيما بينها .

إن الموجودات الوبائية حول قتل الفتيان نادرة فى الدول والأقاليم التى تكون فيها معطيات معدلات الوفيات فى منظمة الصحة العالمية مفقودة أو ناقصة ، حيث تكون المعطيات المناسبة حول قتل الفتيان موجودة كالدراسات المتعددة فى دول أفريقيا (تشمل نيجيريا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وفى أسيا والمحيط الهادى كالصين متضمنة تايوان وفيجى .

أسباب العنف وآثارها على الأطفال

إن مؤسساتنا التربوية تحول بعضها إلى مسرح للعنف والبلطجة واستبدل التلاميذ السنج والمطاوي وغيرها بالكتب والأقلام ، فثقافة العنف أصبحت منتشرة بالمجتمع العربي في الآونة الأخيرة من خلال الأفلام الوافدة والمحلية والإسراف في نشر الجريمة وتفخيمها بوسائل الإعلام المختلفة كل ذلك له مردوده في مجتمع يتسم بالزحام .

أضف إلى ذلك أن للعنف دافع آخر وهو غياب التربية عن كثير من المدارس وفقدان الضبط والرقابة على التلاميذ وانعدام الصلة بين المؤسسة التربوية وأولياء الأمور ، كما تشير إحصاءات الإدارة العامة والإعلام بوزارة الداخلية إلى أن الحالات التي تتسم بمظاهر العنف عام 1996م قد بلغت 52634 حالة عنف شملت الآتي :

128 حالة عنف سياسي

1872حالة قتل

37435 حالات الشجار العنيف

12624 حالات جرائم البلطجة

132 حالات هتك عرض الأطفال

246 حالات اغتصاب الإناث

ومن هنا نحاول تحديد مفهوم العنف الذي يقع على الأطفال ذكورا وإناثا حتى المرحلة العمرية خمسة عشر عاما ، مع تشخيص لأهم مظاهر العنف الذي يقع على الطفل بصفة عامة والطفلة الأنثى على وجه الخصوص ابتداء من بيئة المنزل والشارع والمدرسة والمؤسسات الأخرى التي يتعامل معها الطفل ، وكذلك تحليل العوامل والأسباب المؤدية لسلوك العنف الموجه نحو الأطفال التي ترتبط بشخصية الطفل نفسه أو بيئة الأسرة أو بيئة المدرسة أو الزملاء أو طبيعة الإطار الثقافي متضمنة العادات والتقاليد والأعراف التي يعيش في كنفها الطفل ، كذلك نحاول رصد الأثر الجسدي والنفسي والعاطفي الذي يولده العنف على الأطفال .

مفهوم العنف :

العنف من سمات الطبيعة البشرية يتسم به الفرد والجماعة ويكون عندما يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات ، فالعنف ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي فينزله الإنسان بقصد السيطرة عليه أو تدميره .

ومن ثم يمكننا تحديد مفهوم العنف بأنه استجابة سلوكية تتميز بطبيعة انفعالية شديدة تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير ، وعموما يمكننا أن نخلص أن العنف وممارسة القوة

أو الإكراه ضد الغير عن قصد ، عادة ما يؤدي إلى التدمير أو إلحاق الأذى أو الضرر المادي وغير المادي بالنفس أو الغير .

وبذلك يمكن تحديد العنف في النقاط الآتية :

- الإيذاء الجسدي عن عمد على نحو يحدث ضررا أو أذى وما يقتضي من سوء معاملة النفس أو الغير .
- إلحاق الأذى أو الضرر أو التدمير للذات أو الأشياء نتيجة انتهاك معين .
- يتمثل العنف في كونه فعلا مدمرا
- يقتضي العنف الشعور أو التعبير العنيف من خلال سلوك معين.
- صعوبة تحديد الإجراءات الخاصة بالعنف لاعتبارات معينة مع كونها ممكنة .

خطورة مشكلة العنف :

- النيل من قدرات الأطفال التعليمية والإنتاجية وما يضطلع بهم من مهام ومسئوليات .
- تعرض امن واستقرار المجتمع للخطر وتأثير ذلك على أبنائه ونظمه وأجهزته وسياساته وسياقه .

العنف السلوكي :

تقوم حياة الإنسان على إشباعات دائمة ودوافع أولية وثانوية وعند عدم توافر الإشباعات الكافية للدوافع الأولية أو الثانوية يحدث سوء التكيف للفرد ويختلف الأفراد آنئذ في سوية سلوكهم أو انحرافهم وقد يتسم السلوك المنحرف عند بعض الأفراد بعدم الانضباط والعنف والقسوة واللامبالاة الاجتماعية والإفراط والتراخي في التنشئة الاجتماعية كلاهما يؤدي إلى سلبية في عملية التطبيع الاجتماعي فالإفراط في التنشئة يؤدي إلى التبعية والتراخي يؤدي إلى العدوانية وعنف السلوك .

فكل طفل يتمتع بقدرة على النمو حتى يصبح ناضجا ومن خصائص النضج التي اكتسبها القدرة على الشعور بشيء من الانفعالات والقدرة على الشعور بالنقص والحب والنفور والميل والغضب والحلم جزء لا يتجزأ من بنائه الإنساني ، والشخصية السوية من خصائصها الشعور بمختلف الانفعالات في أوقاتها الملائمة .

والعدوانية وما تتسم به من عنف السلوك يختلف الرأي حول كونها فطرية أو متعلمة أو مكتسبة ، فالعدوانية انفعال حقيقي قائم في حياتنا الإنسانية إضافة إلى أنها تلعب دورا هاما في سائر الانفعالات الأخرى ، ويتخذ العنف السلوكي مظاهر مختلفة منها :

العنف المحرم :

والذي يتم في صورة عدوان من الفرد على غيره وهو محرم قانونا وشرعا ومخالف للحياة الاجتماعية المستقرة .

العنف الإلزامي :

وهو النوع من العنف قائم على النفس ضد اعتداء الآخرين سواء كان العدوان من الآخرين ممثلا في صورة فردية أو جماعية.

العنف المباح :

وهو سلوك مباح من الشرع حيث يؤمر الإنسان بمعاملة الآخرين بذلك الفعل .

والعنف الزائد دليل على وجود سوء تكيف أساس في الشخصية حيث نجد أن الصغير في تنشئته الاجتماعية قد عجز عن تعلم أساليب التعامل السليم مع البيئة أو أن اتجاهاته للعدوان تكون قوية لدرجة تمنعه من التعرف بطريقة أخرى .

ويمكن الوقاية من العنف السلوكي باتباع الآتي :

- تغيير الاتجاهات العدوانية عند الأفراد .
- تغيير أسلوب الدعاية للوقاية من الجريمة .
- القدوة الحسنة .
- توفير فرص النمو السوي لكل عناصر الشخصية في الطفولة .

- الاكتشاف المبكر للاستعداد للعدوانية وعنف السلوك .
- فرض العقوبة وتطبيق الشرع والقانون بصورة حازمة .

مظاهر العنف :

- الاعتداء اللفظي عن قصد على الغير .
- الإيذاء البدني وغير البدني للنفس أو المتعمد للنفس أو الغير .
- إلحاق الأذى بممتلكات الغير .
- إلحاق الأذى أو تدمير ما يتصل بالمرافق العامة والمنشآت .
- تخلقها الديون الخارجية والفقر وضعف الهياكل الأساسية وتدني نوعية الخدمات في وفاة أكثر من عشرة ملايين طفل دون سن الخامسة كل عام معظمهم يتوفى بسبب أمراض يمكن الوقاية منها وسوء التغذية .
- يعاني واحد من كل عشرة أطفال من شكل من أشكال الإعاقة وكثيرا ما لا يكون بمقدور الأطفال المعاقين ولا سيما البنات منهم الإفادة من ابسط الخدمات وغالبا ما يتعرضون للتمييز بل ويحرمون فعليا من حقوق المواطنة في كثير من المجتمعات.
- يتعرقل النمو البدني والعقلي لملايين الأطفال بسبب عدم كفاية المرافق الصحية وتدني مستوى الصحة العامة ومياه الشرب غير المأمونة والتلوث الجوي والنفايات الخطرة واكتظاظ المساكن بالسكان كل ذلك يشكل عقبات أمام رفاهية الأطفال مستقبلا .

- لا يكمل ثلث الأطفال بالعالم خمس سنوات من الدراسة وهي السنوات التي تمثل الحد الأدنى اللازم للإلمام الأساس بالقراءة والكتابة ، ويزيد عدد الأطفال غير المقيمين في المدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية عن 110 مليون طفل معظمهم من الإناث وهناك ملايين أخرى تتلقى التعليم على أيدي مدرسين غير مدربين لا يتقاضون أجور كافية في قاعات دراسية مكتظة بالتلاميذ وغير صحية وغير مجهزة بالمعدات الكافية ، إن هذا العالم الذي يتسم بالتغير التكنولوجي السريع يعني أن الأطفال غير الحاصلين على تعليم أساسي بما فيهم الملايين الكثيرة الواقعة فريسة لعمل الأطفال ، سيكون مصير هؤلاء جميعا حتما شكلا ما من أشكال الإعاقة أو الاستبعاد .
- تتعرض حياة أعداد ضخمة من الأطفال للخطر نتيجة إساءة استعمال المخدرات لذا فان هناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ الحكومات والوكالات الحكومية الدولية إجراءات متضافرة لمكافحة ما هو غير مشروع من إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية أو توريدها أو الطلب عليها أو الاتجار بها أو توزيعها .

أسباب سلوك العنف :

1. أسباب شخصية :

- الشعور المتزايد بالإحباط .
- ضعف الثقة بالذات .

- طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة .
- الاعتزاز بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير والميل أحيانا إلى سلوك العنف .
- الاضطراب الانفعالي والنفسي وضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعية .
- تمرد المراهق على طبيعة حياته في الأسرة والمدرسة .
- الميل إلى الانتماء إلى الشلل والجماعات الفرعية .
- عدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة .
- عدم إشباع الطلاب لحاجاتهم الفعلية .

2. أسباب أسرية :

- التفكك الأسري
- التدليل الزائد من الوالدين .
- القسوة الزائدة من الوالدين .
- عدم متابعة الأسرة للأبناء .
- الضغوط الاقتصادية .

3. أسباب اجتماعية بيئية :

- رفاق السوء .
- النزعة إلى السيطرة على الغير .
- الشعور بالفشل في مسايرة الرفاق .
- الهروب المتكرر من المدرسة .

- الشعور بالرفض من قبل الرفاق .
- غياب القدوة الحسنة .
- عدم الاهتمام بمشكلات التلاميذ .
- غياب التوجيه والإرشاد من قبل المدرسين .
- ضعف الثقة في المدرسين .
- ممارسة اللوم المستمر من قبل المدرسين .
- ضعف اللوائح المدرسية .
- عدم كفاية الأنشطة المدرسية .
- زيادة كثافة الفصول الدراسية .

مظاهر العنف ضد الطفلة الأنثى :

- الحرمان من التعليم .
- العمل المبكر للفتيات .
- الزواج المبكر .
- الختان .
- الاغتصاب والتحرش الجنسي .
- التعرض للاضطرابات النفسية نتيجة تحمل الفتاة عنفا معنويا متمثل في بعض التقاليد الاجتماعية مثل المحافظة على شرف البنت وشرف الأسرة بصورة مبالغ فيها .

- تعطيل قدرة وطاقة الفتاة وذلك يحول دون انخراطها في أنشطة المجتمع .
- التفرقة بين الذكر والأنثى .

قهر البنات فى موروثنا الثقافى

هروب الفتيات من بيوت أهلهن ليس مقتصراً على بلد بعينه بل هو عامل مشترك للثقافة التي تجمع أبناء المحيط الهادر والخليج الثائر في ممارسة القهر والعنف على المخلوق الأضعف منهم (المرأة) .

العرب قبل الإسلام كانوا يدفنون بناتهم في التراب نتيجة الخوف والرعب من العار ، ورغم مضي أربعة عشر قرناً على ظهور الإسلام إلا أن اللاوعي العربي مازال يختزن سلبيات عصر الجاهلية عند تعامله مع المرأة .

الثقافة الموروثة تقوم على أفضلية الذكور على الإناث، ولم يشفع للإناث قول الله سبحانه وتعالى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" . "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون" صدق الله العظيم .

ميزان العدل مازال على اعوجاجه داخل الأسرة العربية في المعاملة والحقوق بين الأبناء. وغياب العدالة عن الخلية الأولى في المجتمع أدى بدوره إلى فقدانها عن المجتمع بأكمله .

تبدأ التفرقة والجنين مازال في رحم الأم بالنشوة والفرح إذا كان ذكراً والغم والحزن إذا كانت أنثى .

وللأسف ترضع الأم أطفالها كل عاداتها وتقاليدها وموروثاتها السلبية التي نشأت وترعرعت عليها وعانت منها ،ثقافة عصر الجاهلية

مزروعة في عقلية الرجل العربي ووجدان المرأة العربية. فالرجل ليس المتهم الوحيد ، فالمرأة (الأم) تنشئ ابنتها على أن الرجل محور الكون وبدونه لا حياة لها وتسلمها رايتها "ظل راجل ولا ظل حيطة" مع أنه في أوقات كثيرة الحيطة أفضل وأكثر أماناً .

الأم والأب من يقومان بالرفع من شأن المولود الذكر ويجعلان من شقيقته مجرد تابع له تلبي مطالبه وتنفذ أوامره. ووصل الأمر عند بعض الأسر إلى التمييز في المأكل والملبس والمصروف، والإغراق في التدليل والحنان الزائد، وإعطائه سلطات مفتوحة ، فهو الرجل حامي الحمى في غياب الأب ، والدته وشقيقاته مهما وصلن من عمر أو مكانة فهن مجرد إناث واجبه حمايتهن وفرض سيطرته عليهن ومراقبة كل شاردة وواردة تبدر منهن ، عليه أن يظهر رجولته ويعمق سيطرته بالصراخ والشتائم والضرب إذا تطلب الأمر ذلك .

يترك الأب السلطة للابن ويغض الطرف عما يبدر منه لفرض سلطته الذكورية داخل المنزل ، فتبدأ الصراعات والنزاعات وتنمو العداوات بين الإخوة والأخوات وتكون عواقبها وخيمة .

إذا كان هذا حال الفتيات مع وجود الآباء والأمهات والأشقاء ، فماذا نتوقع من فرض سيطرة بقية أفراد الأسرة سواء كانوا أعماماً أو أخوالاً وأبناءهم في من تيتمت، أو لسبب ما تربت بعيدة عن والديها .

ما يسود كثيراً من الأسر ليس التفاهم والمحبة بين أفرادها ، بل النزاع والشقاق بين فرض السلطة والهروب بحثاً عن الحرية بعيدا من السيطرة الذكورية التي تريد أن تفرض حمايتها فتقوم بكسر شوكة قوتها من حيث لا تدري ، وتختلف وسائل الهروب لدى الفتيات المقهورات ، فإما إلى الشارع أو الوقوع في شباك من عرف نقطة ضعفهن فيستغل حاجتهن للحب والحنان ، والوسيلة الأخرى القبول بأول من يطرق الباب طالباً الزواج وما يترتب عليه من مخاطر نتيجة التسرع بالهروب فتكون كالمستجير من الرمضاء بالنار .

ويزداد عنف الأخ أو الأب أو أحد أفراد الأسرة الآخرين بقدر ما يحملونه من أفكار وقلق دائم بأن الفتيات من السهل إغواؤهن ولا أمان لهن ، وأن العنف هو السبيل الوحيد لردعهن من مجرد التفكير بالوقوع في الخطأ . وتزداد ضراوة عند من له علاقات نسائية متعددة ، فهو "الجنتلمان" الكريم العاطفي الذي يذوب رقة خارج منزله وعند ما يعود يظهر الوجه الحقيقي ويسقط احتقاره لذاته ولما يقوم به من سلوكيات خاطئة لاشعورياً تجاه أمه وأخته وزوجته وابنته ومن وصلت إليه من قريباته ، وفي نفس الوقت لاينسى أن يقوم بدور المعلم لأبنائه الذكور . فيعطيهم الدروس في كيفية التعامل مع النساء وتذكيرهم بالتميز الذكوري الذي يعطيهم الحصانة لمدى الحياة ، فزلاتهم وهفواتهم وأخطاؤهم مهما عظمت مغفورة لهم لدى عائلتهم ومجتمعهم .

قضايا العنف ضد الأطفال

على المستوى العالمى

تشير نتائج دراسات عدة أن العنف ضد الأطفال يمارس في كل مكان ، بغض النظر عن بلدهم أو مجتمعهم أو فئتهم الاجتماعية. وقد يتصدر العنف المفرط ضد الأطفال عناوين الصحف ، إلا أن الأطفال يقولون إن أعمال العنف والإيذاء اليومية الصغيرة المتكررة تؤذيهم أيضاً.

وبينما تظل بعض أعمال العنف غير متوقعة ومعزولة ، فإن العنف ضد الأطفال غالبا ما يمارس من قبل أفراد يعرفونهم ويثقون بهم ، كالآباء والأمهات ، أو الأصدقاء أو الصديقات ، أو الأزواج والشركاء ، أو زملاء الدراسة ، أو المدرسين والمشغلين . ومن أشكال العنف ضد الأطفال العنف الجسدي والعنف النفسي مثل عبارات الشتم والإهانة والتمييز والإهمال وسوء المعاملة.

ومع أن الانعكاسات قد تتفاوت وفقاً لطبيعة العنف وشدته ، تكون العواقب على الأطفال والمجتمع ككل في معظم الأحيان خطيرة وضارة.

ففي كل يوم ، وفي كل بلد ، هناك أطفال ، بنات وأولاد على حد السواء ، يشهدون ممارسات عنيفة أو يعانون منها . والعنف ضد

الأطفال يتخطى حدود الثقافة ، والطبقة ، والتعليم ، والدخل ، والأصل العرقي ، ويحدث في بيئات مختلفة كثيرة . بعض أشكال هذا العنف مسموح بها في القوانين العربية ، وقد تكون راسخةً في الممارسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، مما قد يترك عواقب مدمرة على صحة الأطفال وسلامتهم. ومن الواضح أن ضمان حق الأطفال في الوقاية والحماية أمر غير قابل للتأجيل.

وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام أن يجري دراسة متعمقة بشأن العنف ضد الأطفال ، وأن يضع توصيات للتصدي له. وفي فبراير 2003 ، عُيِّن الخبير المستقل البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو ليشرف على هذه الدراسة ، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية.

مشاهدة العنف في التلفاز
تخلق أطفالاً متحجري القلوب !؟

هل تدرك خطورة مشاهدة العنف في التلفاز على الأطفال؟! ربما معظم الأهل لا يدركون خطورة ذلك على أطفالهم وما تتركه من آثار سلبية عديدة تستمر معهم حتى الكبر .

فلقد أكدت دراسة قام بها مجموعة من الباحثين التأثير السلبي لمشاهدة العنف في التلفاز على الأطفال وأن المواظبة على متابعة مشاهد العنف على الشاشة الصغيرة تخلق أطفالاً عدائيين يتحولون فيما بعد إلى ناضجين عدائيين ميالين إلى سلوك العنف بمختلف أشكاله. وقد بينت الدراسة أن مشاهدة العنف بشكل متكرر تخلق أطفالاً متحجري القلوب وأقل تعاطفاً مع أوجاع الآخرين ومعاناتهم.

كما أن العنف يولد لدى الطفل خوفاً وهلعاً من العالم المحيط به. وفي دراسة أخرى قامت بها جامعة ميتشيجن الأمريكية حول نتائج العنف التلفزيوني ، حيث رافقت خلالها800 طفل من سن الثامنة وحتى بلوغهم الثلاثين من العمر ، «بدأت هذه الدراسة في الستينيات» وتبين خلالها أن الأطفال الذين شاهدوا العنف التلفزيوني لساعات طوال كانوا أكثر عدائية في قاعة الصف وفي ساحة اللعب أيضا .

وبعد مضي 11 عاماً ومن ثم 22 عاماً تبين أن هؤلاء الأطفال العدائيين الذين تحولوا إلى بالغين في سن التاسعة عشرة من ثم الثلاثين قد ارتفع لديهم مستوى العدائية التي شملت العنف المنزلي ومخالفات السير وردات العنف الشديدة تجاه الآخرين بشكل عام.

من هنا يشدد عدد من علماء النفس على أن الأطفال ما بين السادسة والثامنة من العمر هم في مرحلة دقيقة وحساسة من مراحل نموهم ، فخلال هذه الفترة يكتسبون العادات والتصرفات الاجتماعية التي ترافقهم طوال حياتهم ، وهنا تكمن أهمية حمايتهم من مشاهد العنف بكل ما تحمله من آثار سلبية.

ويؤكد علماء النفس أن ما يساهم في التأثير السلبي للعنف التلفزيوني هو الرسائل المضللة التي يبعث بها الإعلام إلى عقول المشاهدين عبر مختلف صور العنف مثل: تبرير أعمال العنف وجعل العنف كعمل بطولي يستحق التقدير ، إيهام المشاهد بأن العنف جزء طبيعي من حياتنا اليومية ، وقد يتم تصوير العنف بصورة مضحكة ولاسيما في الرسوم المتحركة.

أخيراً ، كيف يتعامل الأهل مع موجة العنف التي تجتاح المنازل وتغزو عقول الأطفال؟ يؤكد الاختصاصيون في علم النفس التربوي أن الطريق الأسهل قد يكون في منع الأطفال من مشاهدة صور العنف التليفزيوني إلا أن هذا الحل شبه مستحيل .

لذلك فإنهم يرون الحل الأنسب في مراقبة الأهل لما يشاهده أطفالهم ومنعهم من مشاهدة برامج معينة من شأنها أن تؤذي عقولهم ومخيلتهم ، إضافة إلى تحديد عدد الساعات التي يقضونها أمام شاشة التلفاز مع ضرورة إفهام الطفل كيفية التمييز بين الخيال التلفزيوني والواقع الذي نعيشه وتحذيره من العنف وآثاره السلبية المدمرة.

إحصاءات عن العنف ضد الأطفال في مصر

عالم بدون أمان ...... بدون مستقبل :

تم رصد لعدد من الحالات من خلال الصحف بهدف التعرف على صور التعدى على حقوق الأطفال كما تنشرها الصحف المصرية خلال النصف الثانى من عام 2006 ، .

وأسفر الرصد عن أن حالات الاعتداء على حقوق الأطفال بلغت (271) حادثة ، وشكلت الاعتداءات الجنسية على الأطفال خارج أو داخل المدرسة والأسرة (45) حالة ، والاعتداءات البدنية على الأطفال (21) حالة ، وحالات العنف الأسرى (49) حالة ، وبلغت جملة حالات الإهمال فى الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والغذائية (65) حالة ، أما انتهاك حقوق الأطفال العاملين فقد شكلت (5) حالات ، وبلغت حوادث الأطفال المعرضين للانحراف (14) حالات ، بينما تم رصد (3) حوادث كعنف رسمي ، وبلغت حوادث الطرق وقتل الأطفال والحوادث الأخرى التى لم تندرج تحت أى من التقسيمات السابقة (69) حالة .

وبلغت حالات العنف التى أدت إلى موت وقتل الأطفال (146) حالة. فمن جملة 49 حالة عنف أسرى على الأطفال أدت إلى وفاة 33 طفل. وأدى الاعتداء البدنى على الأطفال إلى وفاة 7 منهم . وقد كان هناك حالتى قتل من الـ3 حالات المرصودة فى العنف الرسمى الموجه

للأطفال. وأدت الاعتداءات الجنسية إلى قتل 17 طفل من جملة 36 طفل تم الاعتداء الجنسى عليهم. وأخيراً أدت حالات القتل الموثقة إلى مصرع 51 طفل سواء فى حوادث الطرق أو بالقتل العمد أو فى حوادث أخرى.

وقد نشرت هذه الأخبار خلال النصف الثانى من عام 2006 ، وبلغت جملة الحوادث فى شهر يوليو (57) خبر ، وكلاً من شهور أغسطس و سبتمبر (100) خبر ، وشهر أكتوبر (29) خبر ، وشهر نوفمبر (40) خبر ، وديسمبر (45) خبر.

أما صور الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال سواء داخل المدرسة أو الأسرة أو خارج المدرسة أو الأسرة. حيث بلغت جملة الاعتداءات الجنسية على الأطفال (45) حالة. حيث بلغ التعدى الجنسى على الأطفال داخل المدرسة (6) حالات .

وعن أسفرت أحداث العنف عن الاعتداء الجنسى وهتك العرض ، وكان المعتدين هم المدرسين أو أحد العاملين أو مسئولى المدرسة أو الطلاب أنفسهم . وبلغ عددهم (3) مدرسين و(3) طلاب ذكور ، فى حين كانت المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم الإخصائى الاجتماعى وحارس المدرسة . وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهم (7) إناث و (2) ذكور . فى حين كان عدد الذكور المرتكبة للعنف (8) ذكور .

وبلغت الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال خارج المدرسة وداخل محيط الأسرة من جانب أقارب الطفل (3) حالات . وفى محيط الأسرة بلغت جرائم الاعتداء (3) حالات أيضاً. وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهم طفلتين وطفل واحد فقط . فى حين كان عدد الذكور المرتكبة للعنف (3) ذكور . وكانت صلة مرتكب العنف بالمعتدى عليهم من الأطفال هم الأب وزوج الأم والأخ .

أما الاعتداءات الجنسية الواقعة على الأطفال خارج المدرسة كانت (36) حالة. وبلغت جرائم الاغتصاب وحدها (31) حالة مصاحب لها (6) حالات قتل ، فى حين بلغت أحداث كل من محاولة الاغتصاب والتحرش الجنسى حادثتين لكل منهما ، بينما كانت حالات القتل حادثه واحدة فقط .

وكان أكثر القائمون بالعنف هم عاطلين فبلغ عددهم (22) عاطل بالتقريب و(5) عمال و(2) عجلاتى ومسجلين خطر سرقات و(2) أصحاب محلات ، و(2) أطفال شوارع ، فى حين كانت المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم موظف وصيدلى وممرض وطبيب أسنان وبائع متجول وسائق وخادم مسجد ولم يذكر عمل للباقين .

وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (29) طفله و(29) طفل بالتقريب. فى حين كان عدد الذكور المرتكبة العنف (57) ذكر بالتقريب .

أما حالات الاعتداء البدنى التى وقعت على الأطفال خارج الأسرة بلغت (22) حادثة وكانت لأسباب مختلفة مثل الخطف من أجل الانتقام من أسرة الطفل أو السرقة أو طلب الفدية أو عدم القدرة على الإنجاب أو المشاغبة أثناء الدراسة أو الاختلاف بين الأصدقاء أو إهمال المسئولين أو لبيع الطفل ويرجع البعض الآخر إلى غياب رعاية الأسرة أو لأسباب مجهولة.

وقد أسفرت أحداث العنف عن الاختطاف والقتل والسرقة والإصابة والحرق والوفاة والغرق والتسمم والإيداع بدور الأحداث ودور الأيتام فبلغت جرائم الاختطاف (8) حوادث من اجل طلب الفدية أو الانتقام ، فى حين بلغت جرائم القتل (7) حوادث مصاحب لها (5) حالات من اجل السرقة ، بينما بلغت جرائم السرقة (4) حوادث .

أما حوادث الإصابة فكانت حادثتين ، وحادثه واحدة وفاة نتيجة مشاجرة بين شخصين . وكان أكثر القائمون بالعنف هم الذكور فمنهم (3) أطفال طلاب مدارس وسائقين وسمسارين وعاطلين ومسجلين خطر ، فى حين كان المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم حلاق وقهوجى وصاحب محل وكهربائى ومبيض ونجار ، فأغلبهم من العاطلين والعمال ، أما الإناث القائمون بالعنف فكانوا خادمتين وعامله ولم يذكر عمل للباقين .

ويبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (13) طفله و(9) طفل . فى حين كان عدد الإناث المرتكبة العنف حوالى (12) انثى و (27) ذكر .

وحالات العنف الأسرى التى بلغت (49) حالة ويرجع أغلبها لأسباب رفض الطفل تلبية أحد المطالب أو لتبوله لا إراديا أو نتيجة الشك فى السلوك أو لإنجابه من علاقة آثمة أو نتيجة كثرة بكاء الطفل أو لعبه بالشارع أو للانتقام من الطفل لجريمة ارتكبها احد أفراد أسرته أو نتيجة للإصابة بأعيرة نارية أو بسبب الغيرة أو بدعوى التأديب أو لبيع الأبناء بسبب الفقر أو نتيجة للسرقة أو بسبب مرض نفسى أو لرفض الطفل التسول أو للانتقام من الزوجة.

وقد أدت إلى القتل والتعذيب والضرب والحرق والغرق أو إلقاء الأطفال بالشارع أو بيعهم فى بعض الأحيان أو هروب الطفل إلى الشارع ويلغت جرائم القتل (33) حادثة مصاحب لها حاله واحدة إيداع بمؤسسه الأحداث ، فى حين بلغ إلقاء الطفل بالشارع (6) حالات ، بينما بلغ الاعتداء بالتعذيب والضرب والكى (4) حوادث ،

أما حوادث بيع الأطفال فاحتلت حادثتين وكذلك هروب الطفل أو إيداعه بمؤسسه الأحداث حادثتين ، وحادثه واحدة غرق الطفل بيد شقيقته . وكان صلة مرتكب العنف بالمعتدى عليهم من الأطفال هم الأم (20) حالة ، الأب (11) حالة ، زوجه الأب (7) حالات ، زوج الأم (4) حالات ، بينما كان كل من الأخت والأخ (3) حالات ، ابن العم حالتين ، فى حين كان كل من العمة والجد والخال وزوج

الخالة حالة واحدة فقط . بينما كان الأب والأم مرتكبين لأغلب حوادث العنف ضد الأطفال داخل نطاق الأسرة ، وكانت الأم وحدها مسئولة ما يقرب من ثلثى العنف الأسرى الذى تم رصده.

أما عدد الذكور القائمون بالعنف فبلغ عددهم حوالى (18) ذكر منهم (4) عمال ، و(3) مزارعين ، وعاطلين ، فى حين كان المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم كاتب وصاحب كوافير وماسح أحذية ومهندس زراعى ونجار واستورجى وسروجى سيارات ومدرس وبينهم طفل واحد تلميذ. وكما ذكرنا كانت أغلب الحوادث بدون الإشارة لمهنة المعتدى.

وقد بلغ عدد الفتيات المعتدى عليهن (27) طفله و(29) طفل . فى حين كان عدد الإناث المرتكبة للعنف حوالى (21) انثى وكان عدد الذكور (29) ذكر .

و بسبب غياب الرعاية من جانب الوالدين او المسئولين بالدولة أو بالمنشآت السكنية كسقوط الأطفال فى بالوعات الصرف الصحى أو سقوطه فى بئر المصعد أو لإطلاق أعيرة ناريه طائشة أو نتيجة إنجاب الطفل من علاقة آثمة أو غرق الطفل فى حمام سباحه أو سقوط الطفل من شرفه منزله أو نتيجة لتعسف دور الأيتام . وبلغت هذه الحوادث (36) حادثة وأدت إلى الغرق والوفاة والإصابة أو القتل أو ترك الطفل سهوا فى أحد الأماكن أو الضرب والإهانة وبلغت حوادث الغرق

(12) حادثة ، فى حين بلغت حوادث الوفاة (14) حادثه مصاحبه لها حالتين إصابة ، بينما بلغ حوادث الإصابة (4) حوادث .

أما حوادث الإيداع بمؤسسه الأحداث فاحتلت (3) حوادث ، فى حين كانت حوادث ترك الطفل سهوا والضرب والاهانه والقتل حادثه واحدة فقط لكل منهم . وكان أكثر القائمون بالعنف هم المقاولين والموظفين والإداريين والمسئولين وعاطل ومندوب شرطه وعمال وطالبه وربات منازل ولم يذكر عمل الباقين منهم . وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (20) طفله و(26) طفل وهذا بالتقريب .

كما شهدت هذه الفترة إهمال لحقوق الأطفال فى الرعاية الصحية ويرجع ذلك للإهمال الطبى وسوء الرعاية الطبية من جانب الأطباء وفساد المسئولين وبلغت (13) حادثة .

و بلغت حوادث الوفاة (6) حالات ، فى حين بلغت حوادث الإصابة بعاهة مستديمة (7) حالات. وكان أكثر القائمون بالعنف هم أطباء وطبيبات وممرضات . وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (8) إناث و(6) ذكور.

الإهمال فى الرعاية التعليمية :

وسبب تعسف وفساد مسئولى المدارس وغياب الرعاية من جانب المشرفين والسائقين إلى جانب اعتداء المدرسين على التلاميذ بلغت (10) حوادث وأدت للإصابة والوفاة والحرق بجانب الرسوب فى

الامتحان والإهانة وقد بلغت حوادث الإصابة (5) حالات مصاحب لها حاله واحدة رسوب فى الامتحان ، فى حين بلغت حالات الوفاة (4) حالات مصاحب لها حاله واحدة حرق ، بينما بلغت حالات الضرب والاهانه حالة واحدة فقط . وكان أكثر القائمون بالعنف هم مدرسين ومراقبين ومديرين وسائقين ومشرفين. وبلغ عدد الأطفال المعتدى عليهم (13) طفله وطفل بالتقريب .

وأدى تناول الأطفال الطعام الفاسد المنتهي الصلاحية إلى (6) حوادث وأدت للإصابة بالتسمم والوفاة فبلغت حوادث الإصابة بالتسمم إلى (4) حالات ، وأدت إلى وفاة ثلاث حالات. وكان أكثر القائمون بالعنف هم عمال بمحلات الأغذية أو شركات الألبان ولم يذكر لهم عدد . وبلغ عدد الأطفال المعتدى عليهم ذكور وإناث (69) طفله وطفل بجانب عشرات الأطفال الذين يموتون بسبب تناول الألبان الفاسدة ويذكر أن تقرير الأرض لم يدخل ضمن حصره عن القتلى عدد هؤلاء الأطفال .

أما حالات التعدى على الأطفال العاملين و بلغت (5) حالات اعتداء على حقوق الأطفال العاملين وذلك بسبب سوء المعاملة من جانب أصحاب العمل والاعتداء الجنسى عليهم وحالات الفقر بين الأهالى وأدت إلى القتل والإصابة والإدمان والوفاة .

وكان مهنة القائمون بالعنف هم مهندس وضابط ودكتورة. وكان مرتكب العنف 3 إناث و2 ذكور .

وبلغت الحوادث والتى كانت بسبب العنف الأسرى والإهمال فى الرعاية الأسرية والاتجار فى المخدرات والسرقة والنشل وإجبار الأطفال على التسول والاعتداء الجنسى حوالي (14) حادثه .

وأدت إلى إيداع الأطفال بمؤسسات الأحداث . وكان من مرتكبى العنف تجاه الأطفال زوج الأم ، والأسرة ، والأطفال ، والمجنى عليه نفسه. وكانت مهن المعتدى هم مسجلين خطر وعاطلين وتجار مخدرات ونشالين ومتسولين وعمال وتلاميذ. وكان عدد المعتدى عليهم من الأطفال الذكور 15 و3 فتيات.

أما من حالات العنف الرسمي فكانت أثناء أحد اشتباكات بين فريقى كرة قدم أو بسبب التعبير عن الرأي أو دهس أحد رجال الشرطة أحد الأطفال وبلغت (3) حوادث . وأدت إلى القتل أو الرسوب فى الامتحان فمن جملة التعديات الثلاث المرصودة قتل طفلان. وكان أكثر القائمون بالعنف هم أمناء شرطة وجنود بالأمن المركزى ومسئولى بوزارة التربية والتعليم . وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن طفله واحدة وطفلين ذكور .

أما الحالات التي لم تندرج تحت أى من التقسيمات السابقة للعنف الواقع على الأطفال بسبب انفجار احد المخلفات أو السقوط

بغرفه ماكينة الرى أو بسبب لدغه ثعبان سام أو بسبب اختلال التوازن أو نتيجة الغرق لعدم إجادة السباحة أو غياب رعاية المسئولين أو نتيجة السرعة الجنونية للسيارات أو الدهس بالقطار أو القفز منه أثناء سيره أو الانتحار للرسوب فى الامتحان أو الحرق بسبب اندلاع النيران أو نتيجة الصعق بالكهرباء أو الإصابة من احد الحيوانات أو بسبب استعمال مبيد حشرى ضار أو بسبب أعيرة نارية طائشة أو نتيجة لانهيار المنازل وبلغت (69) حادثة .

وقد أدت جميعها إلى الوفاة والإصابة والغرق والحرق فبلغت حالات الوفاة (51) طفل وكان مصاحب لها (8) حالات إصابة وحالتين غرق ، فى حين بلغت حالات الإصابة (7) حوادث ، بلغت حالات الغرق (10) حوادث ، وحادثه واحدة حرق . وكان أكثر القائمون بالعنف هم السائقين فبلغ عددهم (15) سائق .

فى حين كانت المجموعة الأخرى من القائمين بالعنف هم مزارع وعامل وموظف وفنان تشكيلى وبينهم طالب وتلميذ ولم يذكر عمل للباقين . وبلغ عدد الإناث المعتدى عليهن (60) طفله و(70) طفل بالتقريب . فى حين كان عدد الإناث المرتكبة العنف أنثى واحدة فقط وكان عدد الذكور (23) ذكر وهذا بالتقريب .

وخلاصة القول :

أن تزايد معدلات العنف فى النصف الثانى من عام 2006 بلغ فى النصف الأول 223 حالة عنف وأدى إلى قتل ووفاه 140 طفل ، أما فى النصف الثانى فقد زادت الحالات إلى 271 حالة عنف وأدت إلى وفاة 146 طفل وخلال العام بأكمله 2006 سنجد (504) حالة عنف تجاه الأطفال أدت إلى قتل ووفاه (286) طفل خلال العام. وهذه الأرقام بمفردها تعبر عن حجم سوء معاملة الأطفال وإيذاءهم ، كما لوحظ تزايد أرقام العنف الأسرى حيث أدى خلال الفترة التى يغطيها التقرير إلى قتل 33 طفل من جملة 49 حادثة عنف للأطفال تم رصدها. فالأب والأم والأخوة المنوط بهم حماية أطفالهم الصغار هم من يقوموا بإيذائه جسدياً ونفسياً والتفنن فى إساءة معاملتهم.

كما لوحظ أن محافظة القاهرة استحوذت على ما يقرب من نصف عدد الحوادث الموجهة للأطفال تليها محافظتى الجيزة والأسكندرية كما لوحظ أن الفقر وانتشار العشوائيات والتسرب من التعليم وانخفاض مستوى الرعاية التعليمية كانت أسباباً أساسية لانتشار الظاهرة .

أيضاً لوحظ أن مرتكبى العنف تجاه الأطفال متساوون إلى حد ما من حيث النوع ، فالنساء والذكور يمارسون العنف تجاه الأطفال بأرقام متقاربة.

العنف الأسرى

إن العنف الأسري وإن كان يبدو أقل حدة عن غيره من أشكال العنف السائدة إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع ، وتكمن خطورة العنف الأسري في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذا نتائج مباشرة تظهر في إطار العلاقات الصراعية بين السلطة وبعض الجماعات السياسية والدينية ، بل أن نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة ، غالباً ما تحدث خللاً في نسق القيم ، واهتزازاً في نمط الشخصية خاصة عند الأطفال مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد ، إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية مهتزة نفسياً وعصبياً.

هذا في حد ذاته كفيل بإعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو في غيرها من المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير المنتشرة في المجتمع.

فالعنف العائلي يعتبر مسألة اجتماعية مقلقة في المجتمعات الشرقية والغربية على السواء ، ويجب التعامل معها باعتبارها جزء من ظاهرة أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها حيث أنها باتت تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة والمجتمع على السواء.

ويمكن تعريف العنف الأسري :

بأنه أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة ، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعية السائد في المجتمع.

والعنف الأسري في نظر علم الاجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة الظاهرة العنف الأسري جاءت نتيجة للحياة العصرية ، إذ أن من ضرائب التنمية والتحضر ظهور مشاكل اجتماعية لم تكن موجودة في المجتمعات التقليدية. ويشير إلى أنه في مرحلة ما قبل التنمية كانت قضايا العنف الأسري أقل بسبب نمط الأسرة الممتدة التي يوجد فيها الأب والأم والأبناء وأبناء الأبناء وزوجات الأبناء.

وهذا هو النمط الذي كان سائداً في ذلك الوقت. وفي ظل هذه الأسرة ، تكون السلطة الأسرية موزعة على الأفراد بطريقة شبه متساوية ، الأمر الذي يشكل حماية لأفراد الأسرة من تسلط شخص واحد ، وإذا حصل اعتداء من شخص من أفراد الأسرة على آخر ، فسوف يجد المعتدى عليه مصادر عديدة للدعم والمساندة الاجتماعية فيسهم ذلك في تخفيف مصابه. ويُعتَقد أن تعاون أفراد الأسرة البالغين في

أمور الإعالة ، يخفف من عوامل الضغط النفسي والإحباط ، وهي من المنابع الأولية لمشكلة العنف الأسري.

ينابيع العنف :

أن الحياة في زحام المدينة واشتداد المنافسة على فرص العمل وازدياد الاستهلاك مع ضعف الموارد وانخفاض الدخول وتراكم الديون على الأفراد وعجزهم عن تلبية متطلباتهم الأساسية وضعف الروابط الأسرية ، كلها مجتمعة تعد المنبع الذي ينبع منه نهر العنف الأسري. والعنف داخل الأسرة هو واحد من أشكال العنف التي توجه نحو واحد من أفراد الأسرة وإيقاع الأذى عليه بطريقة غير شرعية. ويتباين العنف الأسري في درجة الإيذاء النفسي والبدني ويتراوح ما بين البسيط الذي يؤدي إلى غضب الضحية والشديد الذي قد يودي بها.

عادات مكتسبة :

يرجع العنف الأسري من الناحية النظرية إلى سببين رئيسين هما: التعلم والإحباط ، حيث أن العنف والاستجابة بطريقة عنيفة يكونان في بعض الأحيان سلوكاً مكتسباً يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعية. وتشير بعض الدراسات أن الأفراد الذين يكونون ضحية للعنف في صغرهم ، يُمارسون العنف على أفراد أسرهم في المستقبل. ويعتقد أن القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية تلعب دوراً

كبيراً ومهماً في تبرير العنف ، إذ أن قيم الشرف والمكانة الاجتماعية تحددها معايير معينة تستخدم العنف أحياناً كواجب وأمر حتمي.

وكذلك يتعلم الأفراد المكانات الاجتماعية وأشكال التبجيل المصاحبة لها والتي تعطي القوي الحقوق والامتيازات التعسفية أكثر من الضعيف في الأسرة ، إذ أن القوي في الأسرة سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً أكبر يتمتع بكل الحقوق والامتيازات التي تضمن له أن يسمعوه ويطيعوا وإلا تعرضوا للأذى الشديد.

الزوج في طليعة المُعتدين :

تبين من جميع الدراسات التي تجريها الدول العربية على ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى وأن الزوج بالتالي هو المعتدي الأول.

وعلى سبيل المثال ، تصل نسبة الزوج المعتدي في المجتمع المصري إلى 9.71 في المائة حسب دراسة أجراها المركز القومي للبحوث في مصر. ويمارس الرجل عادة حقه في توقيع العنف على المرأة سواء أكانت زوجة أو أماً أو ابنة أو أختاً. وتبلغ نسبة الآباء الذين يمارسون العنف في مصر حسب الدراسة السابقة 6.42 في المائة ، فيما تبلغ نسبة الأخ المعتدي نحو 37 في المائة.

أما في السعودية ، فأشارت الدراسات أن 90 في المائة من مرتكبي حوادث العنف الأسري هم من الذكور ، وأن أكثر من 50 في المائة من الحالات تخص الزوج ضد زوجته.

في قضية نادرة على غرار ما يحدث في أمريكا: الادعاء العام الكويتي يطالب بفسخ حضانة أب لابنه بسبب تعذيبه لهصبي كويتي لا يتجاوز عمره الحادية عشرة سنة يعاني ويلات العذاب والضرب المبرح، على يد والده الذي لم يخشَ الله ويراعِ حرمته ويحترم القانون الذي أعطاه حق حضانة ابنه بعد انفصاله عن زوجته ، إلا أن الادعاء العام الكويتي وللمرة الأولى قاضى الأب وطالب بفصل حضانته عن ابنه بعد لجوء هذا الأخير أكثر مرة إلى السلطات الأمنية.

أم هذا الولد أقامت دعوى ووكّلت المحامي الذي تحدث إلى "لها" قائلاً : "من محاضر التحقيقات يتضح أن هذا الطفل قام بالهرب من بيت والده إلى المخفر أكثر من مرة ، والمستندات الرسمية وعلى رأسها تقارير الطبيب الشرعي تبين وجود اعتداء مستمر من الحاضن "الأب" فالأم مطلقة وعلى ذمة زوج آخر فالحضانة تكون هنا للأب الذي لم يحسن رعاية ابنه".

العنف شتات للأسرة والمجتمع :

يلجأ بعض الرجال إلى الشدة والعنف ظنا منهم أنهم بذلك يحكمون السيطرة ويسيرون أمور بيوتهم وحياتهم بالطريقة المثلى التي من شأنها أن تنشئ جيلا مهذبا ومثقفا ، والحصول على زوجة مطيعة تحفظ البيت والأولاد.

لكن هذا السلوك ليس من شأنه إلا أن يهدم بيوتا ويشرد نساء وأطفالا ، كما أنه يتسبب في انتشار الكثير من الحالات النفسية والاضطرابات السلوكية لدى النساء والأطفال الذين يعيشون في وسط ينتشر فيه العنف وتسير حياته العصا.

ونظرا لما يمثله هذا الموضوع من أهميته تقدم مأسته بعض أفراد هذه الفئة المضطهدة ومعاناتهم الجسدية والنفسية وذلك على النحو الآتي :

«أجل بت أكرهه وأشعر بالاختناق بمجرد عودته للبيت» ، هذا ما بدأت به س. م كلامها عن زوجها الذي اتخذ من الضرب لغة للتفاهم.

وتابعت : بعد مرور أقل من سنة على زواجنا بدأت تظهر صفات الوحشية عليه ، أصبحت يده تسبق كلمته ، أجل أنا أتحاشى الاقتراب منه حتى في أبسط نقاش يدور بيننا ، فردة فعله أصبحت معروفة بالنسبة لي ، الضرب دون اللجوء لأي نقاش. بالنسبة لي بت أتناسى

ألمي الجسدي عندما أراه ينهمر بالضرب على أطفالي ، فصراخ كل واحد منهم أشعر به كأنه طعنة سكين تقطع أوصالي. أصبح أطفالي يصابون بنوبات هستيرية بمجرد دخوله المنزل خوفا وجذعا من الضرب المبرح الذي اعتاده في تربيتهم ، غير ملتفت لمدى الكره الذي زرعه داخلي ونفوس أبنائه تجاهه.

ويحدث العنف الموجه ضد النساء والأطفال خللاً كبيرا في المجتمعات ويسبب لها تراجعا في الإرادة والتصميم .

إن للعنف الأسري الموجه ضد النساء والأطفال أثره الكبير على الحياة الاجتماعية ، فالأطفال من كلا الجنسين نتيجة السلوك العنيف الموجه ضدهم تنتابهم الانطوائية أو العدوانية ، وفي حال الانطوائية يصبح الطفل بعد بلوغه وزواجه ضعيف الشخصية أمام زوجته وأولاده وكذلك الأم التي تتعرض للعنف تصاب بالشيء ذاته ، فالذي تعرضوا له في الصغر أثر عليهم سلبا في الكبر حيث دمر شخصياتهم وجعلها مستكينة مهضوماً حقها وغير قادرة على إدارة شئونها.

أما العدوانية فينتج عنها أشخاص ذوو طبيعة حادة تميل للعنف والحصول على مرادها بالقوة حتى لو كان في ذلك ضير على الجميع.

والأطفال الواقعون تحت وطأة العنف قد ينفسون عما يعانون منه بسلوكيات عدوانية ضد مدرسيهم وزملائهم وقد يكونون خطرين في بعض الأحيان. أما عن المرأة والزوجة فهي نتيجة العنف سواء داخل أسرتها قبل الزواج أو أسرتها بعد الزواج فهي تسعى في معظم الحالات لتحمل ما لا يطاق ، إما خوفا على نفسها من الأذى أو على عائلتها وأطفالها ، ولهذا تأثيره الكبير عليها من الناحية النفسية والجسدية ، فقد تصاب بأمراض عضوية مختلفة جراء الضغوطات النفسية التي ترزح تحتها ، ناهيك عن الأذى البدني الذي يلحق بها.

الاعتداء الجسدى على الطفل

ما هو الاعتداء الجسدي ؟

يشير الاعتداء أو سوء المعاملة الجسدية عامةً إلى الأذى الجسدي الذي يلحق بالطفل على يد أحد والديه أو ذويه .

وهو لا ينجم بالضرورة عن رغبة متعمدة في إلحاق الأذى بالطفل ، بل إنه في معظم الحالات ناتج عن أساليب تربوية قاسية أو عقوبة بدنية صارمة أدّت إلى إلحاق ضرر مادي بالطفل أو كادت .

وكثيرا ما يرافق الاعتداء الجسدي على الطفل أشكال أخرى من سوء المعاملة. ومن الأمثلة المؤسفة والشائعة على ذلك ضرب أحد الوالدين لطفله بقبضة اليد أو بأداة ما في الوقت الذي ينهال عليه بسيل من الإهانات والشتائم ، وفي هذه الحالة ، يعتبر الطفل ضحية اعتداء جسدي وعاطفي في آن واحد .

ويشمل الاعتداء البدني على الطفل الرضوض والكسور والجروح والخدوش والقطع والعض وأية إصابة بدنية أخرى. ويعتبر اعتداءً كذلك كل عنف يمارسه أحد والدي الطفل أو ذويه إذا تسبب في أذى جسدي للطفل .

ويشمل ذلك ضربه بأداة أو بقبضة اليد واللطم والحرق والصفع والتسميم والخنق والإغراق والرفس والخض. فكل هذه

الممارسات وإن لم تسفر عن جروح أو كسور بدنية ظاهرة ولكنها تعتبر اعتداء بحد ذاتها .

المشكلة ومدى شيوعها :

إن الاعتداء الجسدي مشكلة متفشية في مختلف أنحاء العالم . وهي ليست ظاهرة تقتصر على فئة معينة من السكان دون غيرهم. فالأسر على مختلف انتماءاتها العرقية وأوساطها الاجتماعية قد تنخرط في مثل هذه الممارسات الانتهاكية ضد الأطفال ، كما أن الأطفال على مختلف أعمارهم وبغض النظر عن جنسهم يتعرضون لأصناف الاعتداء الجسدي .

بيد أن بعض العوامل الاجتماعية والديموغرافية تلعب دورا في ازدياد خطر ممارسة العنف الجسدي ضد الأطفال.

ومن تلك العوامل: الأسرة الفاقدة لأحد الوالدين وتدني مستوى المعيشة. فالأب أو الأم الذي يربي طفله وحيدا قد يشعر بالعزلة وتتزايد عليه ضغوط التربية ويفتقر إلى السند والنموذج المناسب لاتخاذ الخيارات التربوية الصحيحة البعيدة عن العنف .

ولعل مما يفسر ميل رب الأسرة في هذه الحالة لاستخدام أساليب تربوية أكثر قسوة هو اقتران حالته بضعف دخل الأسرة وتضاعف المسئولية .

ويشكل عام ، تبرهن الدراسات التي أجريت حول دوافع الاعتداء الجسدي ، أن أية ظروف معيشية تفاقم الضغوط على الأسرة أو عائلها أو تصعب التفاعل بين الطفل ووالده قد ترفع بالتالي احتمالات تعرض طفل هذه الأسرة للعنف الجسدي .

وتشمل هذه الظروف الأطفال ذوي المشاكل الصحية أو بطئ النمو ، الأطفال غير المرغوبين والأطفال كثيري الحركة والأطفال الذين يعاني ذووهم من ضغوط معيشية أو يتوقعون من أطفالهم إنجازات غير واقعية أو سلوك لا يتناسب مع سنهم .

تحديد المشكلة والإفادة بها :

من الأهمية بمكان التذكر بأن سوء معاملة الطفل تستبطن السرية والخصوصية وتتغذى بالتغافل والإهمال. والخطوة الأولى لمنع ومعالجة الاعتداء الجسدي على الطفل هو التعرف على وجوده.

فالأطفال قد يفشون تعرضهم للعنف الجسدي إلى مدرسيهم أو أطبائهم أو أصدقاء العائلة أو أصدقائهم الشخصيين. وقد يأخذ الإفشاء شكلاً غير مباشر كقول الطفل " لدي صديق يضربه أبوه ويؤلمه.

فالكثير من الأطفال يواجهون صعوبة في مناقشة المسألة بوضوح وانطلاق مع الآخرين ، وقد يشعرون بالخوف لأن الكثير من المعتدين يهددون الطفل لإلزامه بالصمت وعدم مناقشة" المسائل العائلية" خارج المنزل .

والاعتداء الجسدي هو أكثر أشكال الاعتداء أو سوء المعاملة افتضاحا لأن مؤشراته الظاهرة تدل عليه .

والخطوة الأولى في القضاء على مشكلة الاعتداء الجسدي على الأطفال هو الاعتراف بوجودها .

والخطوة التالية هي تعلّم كيفية التعرف على مؤشراتها وأعراضها لتحديد ما إذا كان الطفل يتعرض للاعتداء بالفعل. وهناك العديد من العوامل التي ينبغي وضعها بعين الاعتبار عند التفكير باحتمالية تعرض طفل ما لاعتداء جسدي وأول هذه العوامل: مكان وطبيعة وعمق أو مستوى الإصابة الظاهرة على الطفل وهل تطابق الوصف السبب الذي يقال أنه أدى إلى هذه الإصابة أم لا .

وهل توجد علاقة بين عمر الطفل أو مرحلة نموه وبين الإصابة ؟
فمثلا الحروق على شكل قاعدة مكواة أو مشواة أو سيجارة من الصعب أن يكون الطفل قد ألحقها بنفسه خاصة إذا ما كانت في منطقة يصعب وصوله إليها .

وكذلك آثار العض أو خدوش الأظافر الذي تترك آثارا طولية متوازية وغيرها من الجروح أو الخدوش التي تدّل على استخدام أداة ما .

ومن آثار الاعتداء الأخرى التي قد تظهر على الطفل سن مفقودة أو مكسورة أو مهزوزة أو بقع صلعاء في الرأس قد تدل على شد الشعر ونزعه أو آثار خدوش أو جروح في طريقها للاندمال .

المشكلات السلوكية

انطلاقا من عمر الطفل ونضجه ومرحلة نموه ، يمكن أن يمثّل السلوك مؤشرا هاما على الحالة التي يمر بها وما يتعرض له.

فيما يلي بعض المؤشرات السلوكية التي قد تدّل على تعرض الطفل لاعتداء جسدي:

- يتلافى ملامسة الكبار أو انه ودود بشكل مفرط معهم (غير قادر على تمييز الحدود الاجتماعية مع الآخرين).
- يثور و ينزعج بسهولة أو لديه صبر كبير غير معتاد في التحمل.
- يبدي خوفا من الآباء أو الكبار بشكل عام.
- يكره أو يخشى العودة إلى المنزل أو يبدي خنوعاً مفرطاً للسلطة (سلطة المدرس مثلا).
- يبلل فراشه ليلا.

- خجول، انطوائي وغير متفاعل أو ذو حركة شديدة غير طبيعية، عدواني و فوضوي.
- لا يبدي أي مشاعر أو تعابير عندما يؤذى.
- يعتقد أنه سيئ ويستحق العقاب.
- يعطي تبريرات غير منطقية عن علامات وكدمات على جسده.
- يتغيب أو يتأخر عن المدرسة بشكل متواصل بدون تقديم عذر أو تبرير مقنع من والديه.
- يرتدي ملابس طويلة الأكمام في غير وقتها أو ذات عنق طويل مسدود رغم دفء الجو لإخفاء آثار الجروح أو الخدوش.
- يبدو وكأنه معتاد على إلحاق الأذى بنفسه بسبب "شقاوته" أو يمشي بصورة غير طبيعية.

من الضروري الانتباه لهذه المؤشرات وعدم تجاهلها أو اعتبارها سطحية أو عابرة، خصوصا إذا تزامن عدد منها معاً. وقد تختلف المؤشرات السلوكية لدى الأطفال الأكبر سناً بعض الشيء عن الأطفال الصغار.

فهم أميل للسلوك "الهروبي" شأن الفرار من المنزل أو الانخراط في نشاطات إجرامية أو ممارسات تدمير الذات كالتدخين أو تعاطي الكحول أو المخدرات.

التدخل :

تختلف أسباب ممارسة الاعتداء الجسدي بين أسرة وأخرى ، ولذلك فإن التدخل الفعال لحل هذه المعضلة يجب أن يستهدف المشاكل والنواقص الخاصة بكل أسرة على حدة والتي تدفعها لمثل هذا السلوك التدميري ضد أطفالها .

الخطوة الثالثة لتأكيد أن العجز عن السيطرة على مشاعر الغضب والتعبير عنها بشكل صحيح هو أحد أمثلة العوامل التي تدفع الكثير من الآباء للاعتداء على أطفالهم جسديا .

ولذلك فإن برنامجا تدريبيا للسيطرة على الغضب والمواقف المثيرة له قد يكون حلاً مفيداً لمثل هؤلاء الآباء. وتتضمن أهداف السيطرة على الغضب تقليل حدته وانعكاسه الخارجي أثناء المواقف المثيرة للانفعال وتحسين قدرة الوالدين على التكيف مع مشاعر الغضب وتقليص فرص انعكاس الانفعال في ردود فعل خارجية عنيفة .

ومن الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف تدريب الوالدين على استخدام أساليب الاسترخاء ومساعدتهم على تحسس مستوى غضبهم قبل خروج انفعالاتهم عن نطاق السيطرة وتمرينهم على استحضار أفكار كفيلة بالمحافظة على هدوء أعصابهم في أكثر المواقف حرجا .

ومن العوامل الأخرى المرتبطة بالاعتداء الجسدي العزلة الاجتماعية ، والتي يمكن معالجتها عبر التثقيف . وقد ينجرّ الوالدان إلى الاعتداء الجسدي بسبب جهلهما بأساليب التربية الفعالة أو الصحيحة .

وليس أنفع لمثل هؤلاء الآباء من إكسابهم المهارات النافعة كحسن الاستماع والاتصال الصريح وأساليب التربية غير العنيفة وبرامج الثواب والعقاب الإيجابية وجميعها لها دور هام في تقليص احتمالات لجوء الوالدين إلى أساليب الاعتداء الجسدي المجحفة .

وينبغي للعلاجات القائمة على تنمية الشخصية والمهارات التربوية أن تتيح الفرص أمام الوالدين للتعرف على نماذج وأساليب تربوية مغايرة لما ألفوها وإدماج تمرينات حياتية واقعية تسمح لهم بممارسة ما يتعلمونه في وسط آمن .

كما يجب أن يتيح العلاج للوالدين تلقي تقييما نزيها ونصوحا لسلوكهم التربوي من قبل خبراء مهنيين.

وأخيرا ، هناك بعض الظروف التي قد تؤثر على قدرة الوالدين على التعامل التربوي الصحيح مع أطفالهم والتي تتجاوز عوامل الجهل أو فقدان السيطرة على الانفعالات .

وتشمل هذه الظروف الضغوط الخارجية كالمصاعب المادية والمشاكل الزوجية أو الأمراض العقلية المتقدمة كانفصام الشخصية والاكتئاب الحاد أو المشاكل الناجمة عن تعاطي المواد الضارة كالكحول والمخدرات .

وعندما تقترن هذه الظروف بمشكلة الاعتداء الجسدي على الأطفال فإن الحلول التي يمكن طرحها تتفاوت بشكل واسع حسب مصدر المشكلة ، ومن هذه الحلول إرشاد الأسرة إلى مصحات العلاج النفسي أو استشاريي العلاقات الزوجية والمشاكل العائلية وغيرها .

بيد أن التدخل العلاجي عند تبين حالات الاعتداء الجسدي لا يعني فقط مساعدة المعتدين ومعالجتهم بل يتضمن بشكل خاص معالجة الآثار العاطفية والسلوكية العميقة التي خلفها الاعتداء لدى الأطفال الضحايا .

وذلك يشمل إكساب الأطفال مهارة السيطرة على القلق وتثقيفهم نفسيا حول العنف العائلي وأسبابه وعلاجه .

ومن الحلول المفيدة أيضا برامج الرعاية النفسية القائمة على اللعب حيث تتيح للطفل فرصة التعبير عن مشاعره والتخلص من آلامه التي ربما تلعب دور هام في حالة القلق والاكتئاب التي يعيشها أو المشاكل السلوكية التي يعاني منها. فالأطفال الذين تعرضوا

للاعتداء الجسدي بحاجة للمساعدة على التنفيس الصحيح عن مشاعر الغضب والسخط التي تعتريهم. ومن وسائل ذلك تعليمهم فنون الاسترخاء ودمجهم في تمارين تمثيلية تفاعلية وتوجيههم للتعرف على مؤشرات الغضب مبكرا قبل أن تطفو انعكاساتها السلبية.

أما الأطفال الذين يعانون صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية مع أقرانهم أو مع الكبار فقد ينفع إدماجهم في برامج لتنمية مهاراتهم الاجتماعية وتعليمهم كيفية التفاعل الإيجابي مع الأطفال الآخرين والتغلب على المشاكل والمواقف الاجتماعية السلبية.

ومن الحلول الأخرى النافعة للأطفال الذين يعانون من مثل هذه المشاكل دمجهم مع أطفال يتمتعون بمهارات اجتماعية قوية لجذبهم إلى المشاركة في نشاطات مسلية إيجابية بغية أن يتعلم منهم الأطفال المنكمشون اجتماعيا كيفية إقامة العلاقات والتفاعل الإيجابي مع الأقران .

ومع أن معظم هذه الحلول يجب أن يضطلع بها المشرفون الصحيون والاجتماعيون عادة إلا أن المدرسين أيضا يمكنهم الإسهام بفعالية في حل مشاكل الأطفال الأكاديمية والسلوكية الناشئة عن الاعتداء الجسدي.

أساليب الوقاية :

هناك عدة خطوات وقائية للإسهام في تقليل احتمالات الاعتداء الجسدي على الأطفال كماً وكيفاً .

وأول هذه الخطوات الوقائية هي المعرفة. ويقع الاكتشاف المبكر لأعراض الاعتداء الجسدي على عاتق المدرسين ومشرفي دور الرعاية والمستشفيات وكافة المؤسسات التي تقدم الخدمات للأطفال والأسر .

ولذلك ينبغي تثقيف العاملين في هذه المؤسسات حول كيفية التعرف على أعراض وآثار الاعتداء الجسدي ، فضلاً عن تثقيف قطاعات المجتمع خاصة التي تتزايد فيها مخاطر اللجوء إلى العنف الجسدي مع الأطفال .

وتشمل عملية التوعية والتثقيف الأساليب غير المباشرة كالحملات الإعلامية المكرسة لبث المعلومات حول نمو الأطفال و المهارات التربوية.

ومن جهود الوقاية الضرورية أيضا إنشاء خطوط مباشرة لإسناد الآباء والأمهات الذين يمرون بأوقات عصيبة تزيد احتمالات اعتدائهم جسديا على أطفالهم.

ومن أمثلة البرامج الوقائية المباشرة توفير الدعم المباشر للأسر المعرّضة لتجارب العنف الجسدي ومنها الأسر ذات المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي المتدني والأسر الفاقدة لأحد الوالدين أو الوالدان قليلو الخبرة أو المنعزلون اجتماعيا أو المتعاطون للكحول أو المخدرات .

رأي الدين في العنف ضد الأطفال

هناك مسألة الوعظ والإرشاد الديني المهم لحماية المجتمع من مشاكل العنف الأسري ، إذ أن تعاليم الدين الإسلامي توضح أهمية التراحم والترابط الأسري ، وهناك العديد من النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة التي تظهر منها أهمية ذلك الأمر منها قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " ليس منّا من لا يرحم صغيرنا ولا يوقر كبيرنا" .

الرأفة والإحسان أساس العلاقة الأسرية السليمة عن موقف الشرع الإسلامي من العنف الأسري يقول الشيخ عمر العلي من سورية: "نظر التشريع الإسلامي إلى بناء أمة تقوم أسسها على الاستقرار والأمن والعدالة. لذلك حرم الظلم بين الأفراد على مختلف أجناسهم وأعمارهم ، عملاً بقوله تعالى: (يا عبادي ، إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا).

وقال رسول الله (ﷺ) : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه).

ولما كانت علاقة الزوجين بالغة الأهمية ، إذ منها تنبثق الأجيال ، فقد جعل ترابطهما بعهد وثيق كيانه المعروف والإحسان من كل منهما إلى صاحبه : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف). وقد جعل المؤمن (إن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يهنها) لئلا يصل الفرد إلى حد إهانة الغير أو إيذائه. وحتى في الحالات النادرة التي سمح فيها

الإسلام بضرب الزوج لزوجته فقد جعله مشروطاً باستنفاد الطرق لإصلاح العشرة وإعادة الزوجة إلى نصابها ، فعلى هذا يكون الضرب ضرباً رقيقاً غير مبرّح ولا مؤذ.

وقد حدد الشرع ذلك (اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه. فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح).

أما في ما يخص الأطفال ، فقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم للأب الذي لا يقبل ابنه (أو أملك إذا كان الله قد نزع من قلوبكم الرحمة). وقال أيضاً: (من لا يرحم لا يرحم) فالإسلام لا يبيح ضرب الطفل إلا في ظرف خاص وشروط خاصة). مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر). وعلى هذا فالضرب لا يحل إلا بعد ثلاث سنوات من متابعة الأمر والملاطفة والرأفة، وإذا كان الأب كذلك فسينعكس هذا على الطفل.

فالأرواح تنمو بالتربية اللطيفة ، كما تنمو الأجسام بالغذاء الصحيح. وحتى إذا لم يمتثل الابن فالضرب المشرع لا يجوز أن يكون مبرحاً. وبصورة عامة إذا نظرنا إلى كيفية تطبيق حد الإسلام على الزاني ، إذ لا يجوز أن يكون الضرب بحيث يشق الجلد أو يضرب اللحم.

ويجب أن يكون الضرب بين اللين والشدة ، ويجب أن لا ترفع يدك إلى منتهى أمدها ثم تهوي بها بقوة ، ولا يضرب المريض حتى يشفى... الخ.

إذا نظرنا إلى هذه التقديرات والنواحي الكثيرة التي تحث على الرحمة بمذنب ذنباً كبيراً وشديداً هو الزنى بحيث يظهر الضرب زجراً له ولغيره ، فإننا نرى حينئذ حقيقة موقف الشرع الإسلامي من الضرب في شتى مناحي الحياة" ، لقد تمّ تحقيق الكثير من المكاسب لمنع أشكال معينة من العنف ضد الأطفال والتصدي لها. فقد صادقت دول عديدة على اتفاقيات دولية لحماية الأطفال وكفالة حقوقهم ، واستناداً إلى تلك الاتفاقات، قامت بتعديل القوانين ووضعت خطط عمل وطنية. ولكن قليلة هي الدول التي راجعت أطرها القانونية بصفة كلية لكي تتصدى للعنف ضد الأطفال بمزيد من الفعالية ، كما أن تطبيق القوانين لا زال يشكل تحديا. وقد ساعدت أنشطة الدعوة والتوعية والتدريب في زيادة فهم العنف ضد الأطفال. وتم إطلاق مبادرات هامة في مجالات عدة كتلك المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ، ووضع حد لتشويه وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى ، وتوفير الخدمات لأطفال الشوارع. وتساهم برامج دعم الأولياء وتنمية مهاراتهم الأبوية بصفة فعالة في حماية الأطفال ، كما أن الأطفال بدورهم يلعبون دورا أساسيا في منع العنف والتصدي له. ولكن رغم كل هذا ، لا بد من عمل المزيد.

التصدي لظاهرة العنف ضد الأطفال

وأنه لمن الضروري تقديم استشارات نفسية واجتماعية وأسرية للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف ، إضافة إلى وجوب تدخل الدولة في أمر نزع الولاية من الشخص المكلف بها في الأسرة إذا ثبت عدم كفاءته للقيام بذلك وإعطائها إلى قريب آخر مع إلزامه بدفع النفقة ، وإذا تعذر ذلك يمكن إيجاد ما يسمى الأسر البديلة التي تتولى رعاية الأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف الأسري.

وكذلك فإن من الحلول التي تساهم في التخفيف من العنف الأسري في المجتمعات وجود صلة بين الضحايا وبين الجهات الاستشارية المتاحة وذلك عن طريق إيجاد خطوط ساخنة لهذه الجهات يمكنها تقديم الاستشارات والمساعدة إذا لزم الأمر.

وهناك عدة محاور يمكن أن تشكل الإطار المطلوب للتصدي لظاهرة العنف الأسري في مجتمعنا ، وهي باختصار:

1 . الجانب التشريعي: هناك حاجة إلى سن مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعالج مثل هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار فإن مجلس الشورى مدعو لعقد جلسات لدراسة جوانب هذه الظاهرة مع ضرورة دعوة الجهات والمؤسسات ذات العلاقة لسماع تصوراتهم وآرائهم بخصوص الإجراءات المطلوبة للتعامل مع المشكلة في جميع مراحلها.

ولعل من المفيد أن يكلف المجلس بعض الجهات لعمل دراسة علمية توثق الحقائق والأرقام المرتبطة بالعنف الأسري.

وهناك اقتراح يتداوله البعض وهو إنشاء محكمة خاصة بشئون الأسرة على أن يعين لها قضاة وإداريون لهم دراية بشئون الأسرة ، وأن تكون لهذه المحكمة لجان متخصصة لمعاونتها في القضايا التي تحال إليها ، فالمطلوب من هذه المحاكم الأسرية ليس فقط إصدار عقوبة بحق من يمارس العنف في داخل الأسرة ، إنما هي أيضا مسئولة عن إيجاد الآليات لمساعدة ضحايا هذا العنف ، فالمرأة عندما تضرب أو تهان والأطفال عندما يتعرضوا لإصابات جسدية فإن لهم حقوقا على المجتمع وعلى المجتمع أن يتكفل بمساعدتهم لتجاوز آثار العنف الذي تعرضون له، وهذا ليس فيه تدخل أو انتهاك لحرمة البيوت كما قد يفهم البعض.

ما هو الاعتداء الجنسي على الطفل؟

الاعتداء الجنسي على الطفل هو استخدام الطفل لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق ، وهو يشمل تعريض الطفل لأي نشاط أو سلوك جنسي ويتضمن غالبا التحرش الجنسي بالطفل من قبيل ملامسته أو حمله على ملامسة المتحرش جنسياً.

ومن الأشكال الأخرى للاعتداء الجنسي على الطفل المجامعة وبغاء الأطفال والاستغلال الجنسي للطفل عبر الصور الخليعة والمواقع الإباحية.

وللاعتداء الجنسي آثار عاطفية مدمّرة بحد ذاته ، ناهيك عما يصحبه غالبا من أشكال سوء المعاملة. وهو ينطوي أيضاً على خذلان
البالغ للطفل وخيانة ثقته واستغلاله لسلطته عليه.

ما مدى شيوع هذه المشكلة؟ :

إن الاعتداء الجنسي على الطفل هو مشكلة مستترة ، وذلك هو سبب الصعوبة في تقدير عدد الأشخاص الذين تعرضوا لشكل من أشكال الاعتداء الجنسي في طفولتهم.

فالأطفال والكبار على حد سواء يبدون الكثير من التردد في الإفادة بتعرضهم للاعتداء الجنسي ولأسباب عديدة قد يكون أهمها السرية التقليدية النابعة عن الشعور بالخزي الملازم عادة لمثل هذه التجارب الأليمة.

ومن الأسباب الأخرى صلة النسب التي قد تربط المعتدي جنسيا بالضحية ومن ثم الرغبة في حمايته من الملاحقة القضائية أو الفضيحة التي قد تستتبع الإفادة بجرمه.

وأخيرا فإن حقيقة كون معظم الضحايا صغارًا ومعتمدين على ذويهم مادياً تلعب دورا كبيرا أيضا في السرية التي تكتنف هذه المشكلة.

ولكل هذه الأسباب وغيرها ، أظهرت الدراسات دائما أن معظم الضحايا الأطفال لا يفشون سرّ تعرضهم إلى الاعتداء الجنسي. وحتى عندما يفعلون ، فإنهم قد يواجهون عقبات إضافية.

ونفس الأسباب التي تجعل الأطفال يخفون نكبتهم هي التي تجعل معظم الأسر لا تسعى للحصول على دعم خارجي لحل هذه المشكلة ، وحتى عندما تفعل فإنها قد تواجه بدورها مصاعب إضافية في الحصول على الدعم الملائم.

وليس الممارسة الكاملة وحدها اغتصاب فاللمس المستتر أو العلنى أو التعليقات الجنسية أو الالتصاق يعتبر اعتداء جنسى

ونفسى على الإنسان ويترك أثار نفسية وجسدية سلبية على الضحية واغتصاب لحق لا يملكه الفاعل .

وتصل نسبة حدوث الإساءات الجنسية في العالم كله تتراوح بين 20- 30 ٪ بالنسبة للبنات و10- 20٪ بالنسبة للأولاد .

وتشير الكثير من الأبحاث أن 80٪ من حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال يحدث داخل البيت ، ومن جانب أقارب وأصدقاء وأشخاص معروفون لدى الأطفال وربما أيضاً محبوبون منهم بصفة خاصة يشكل زنا المحارم (أي استخدام الأطفال جنسياً من جانب الأهل) مأساة نفسية كبيرة ، بسبب صدمة فقدان الثقة واختلاط المشاعر والشعور بالاغتراب عن الأسرة وما يتسبب عن ذلك من آثار نفسية بعيدة المدى .

إحداهن سألت طبيب في تعجب واستنكار : " ما معنى الأخوة ؟! ما هو إحساس المرء أن يكون له أخ؟ " السبب وراء هذا التساؤل الاستنكاري ، هو أن هذه السيدة تعرضت للاعتداء الجنسي المستمر من جانب أخوانها الثلاثة بانتظام منذ أن وصلت لسن البلوغ حتى أنها في إحدى المرات حبلت وأجهضت نفسها في سن الخامسة عشر تقريباً ! لم يكن هؤلاء الثلاثة بأي حال إخوة لها بل أزواج .

إحدى البنات عمرها 17 سنة اشتكت على أمها وأخوها لتعاونهما على اغتصابها وممارسة الجنس معها منذ كانت في سن الثامنة .

وفي العادة فإن النسبة الغالبة للمعتدون من الرجال البالغون 50 % ، النساء البالغات 5- 20 % ، الأطفال والمراهقون 30 ٪ وربما أكثر .

الأب ، زوج الأم ، الإخوة ، أفراد من الأسرة الممتدة الأخوال والأعمام والجدود من الصعب التعرف على المعتدين جنسياً لأنهم في أغلب الأحيان لا يبدو عليهم أي شيء غريب ظاهريا. قد يبدو المعتدي سوياً في جوانب عديدة من حياته ، وعلاقاته ، وعمله. ربما يشغل منصباً مرموقاً أو يعمل في وظيفة تختص بتقديم الرعاية للأطفال. بمقدوره أن يبدو طبيعياً في تلك المجالات بينما هي/هو في نفس الوقت يعاني من اضطراب نفسي أو جنسي خاص يدفعه لمثل هذا السلوك .

ما هي الأسر المعرضة :

وتنتشر هذه الظاهرة في الأسر التي يعاني أفرادها من :

1. الأسر التي تعرض فيها الآباء والأمهات أنفسهم للاعتداء الجنسي .

2. الأسر التي يعاني أفرادها من جوع عاطفي وجنسي .
3. الأسر التي بها تعاطي للخمور المخدرات .
4. الأسر المعزولة اجتماعياً ، والتي لا تتعرض لنماذج مختلفة أكثر صحة ، ولا تحصل على محاسبة من سلطة أعلى سواء كانت الأسرة الممتدة أو سلطات مجتمعية أو دينية(غياب الضبط الاجتماعي) .
5. الأسر التي تعاني من الفقر والبطالة.
6. حالة الأم (الاكتئاب ، العنف ، الإهمال ، الشخصية السلبية الاعتمادية وربما الماسوكية) وذلك لكون الأم عنصراً أساسياً في حماية الأبناء والبنات من الإساءات .

التبليغ عن الانتهاك من داخل الأسرة 2% من خارج الأسرة 6 % اغتصاب الكبار17% التحرش الجنسي ؟ (منتشر لدرجة عدم القدرة على حصره) . 97 % من كل 100 إدعاء لا تؤدي إلى إدانة حقيقية ، وذلك لغياب الأدلة في أغلب الحالات، لهذا السبب أثبت الواقع أنه ليس من المفيد اللجوء للقضاء .

المواد الإباحية وانتهاك الأطفال

في دراسة مسحية بالسويد عن الشباب الذين يشاهدون المواد الجنسية الإباحية ، تمت دراسة حالة 496 مراهق شاهدوا مواد جنسية شديدة (عنيفة ، مع حيوانات ، مع الأطفال). 97٪ من الأولاد و76٪ من البنات شاهدوا هذه المواد و10٪ من الأولاد شاهدوها يومياً .

عندما وجه إليهم سؤال : "ما هو تأثير هذه المشاهدات عليك؟" 30٪ من البنات و59٪ من الأولاد قالوا: " لقد حصلنا من خلال هذه المواد على أفكار من خلالها يمكننا أن نجرب ما شاهدناه." كما أن 25٪ من البنات و48٪ من الأولاد ، قالوا أنهم مارسوا بالفعل ما شاهدوه ، وفي دراسة أخرى من الولايات المتحدة ، تم القبض على 1082 شخص بسبب حيازتهم لصور جنسية لأطفال ، ووُجِد أن 390 منهم قاموا بالفعل بالاعتداء على الأطفال .

الاعتداء الجنسى يترك آثاره على تطور شخصية الإنسان وتوازنه النفسى أو علاقته بالآخرين ، سأذكر بعض التأثيرات الناتجة عن الاغتصاب: فقدان الشعور بالأمان والقلق النفسى ، الاكتئاب ، الإدمان ، ضعف الشعور والاعتزاز بالذات ، الممارسات التدميرية ، الرغبة فى الانتحار ، الانعزال ، مشاكل فى ممارسة الجنس أو عدم الرغبة فى الممارسة .

الباب الثانى

حقوق الطفل فى الدولة

حقوق الطفل في الدولة

الأطفال هم نصف الحاضر ، وكل المستقبل ، مقولة أصابت كبد الحقيقة ، ومن هنا يجري الحديث دائمًا عن الأطفال والاهتمام بهم دون غيرهم ، وكيفية حمايتهم من المخاطر التي يتعرّضون لها والتي تختلف باختلاف البيئة والمحيط الذي يوجدون فيه ، والعناصر التي يتفاعلون معها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، دائما أو أحيانا ؛ وتؤثر في سلوكهم الاجتماعي الذي قد ينمو مشوهًا إذا ما افتقد الطفل القدر اللازم والصحيح من الرعاية.

نحن نعلم جيدًا أن السلوك الإنساني المكتسب سواء أكان صحيحًا أم خاطئًا ، سويًّا أم غير سوي ، ينمو تدريجيًّا مع الطفل ، وقلما تكون العادات السيئة في الأفراد بعد بلوغهم سن الرشد طارئة في حياتهم ، فهي تنشأ معهم منذ الصغر وفقًا للتربية أو التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة أو خارجها ، وهو ما يُفضي إلى نتائج سلبية على الطفل بالدرجة الأولى وعلى المجتمع بالدرجة الثانية ، ولذلك كانت الوقاية منها أساسًا ، وعلاجها استدراكًا في مرحلة الطفولة أكثر جدوى في نمو طبيعي وصحيح للطفل.

وللحديث عن الأطفال المعرضين للخطر يجب أن ندرك أن ذلك مرتبط بصورة أساسية بخصوصية البيئة التي ينتمي إليها الطفل . فما هو خطر في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع

آخر، والعكس صحيح، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أخطار مشتركة يتعرض لها الأطفال أينما كانوا.

إن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسئولياتها داخل المجتمع؛ فيجب للطفل كي تترعرع شخصيته ترعرعا كاملا ومتناسقا، أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

وينبغي إعداد الطفل إعدادا كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء.

أن الحاجة إلى توفير رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924 وفى إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959.

والطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه، ومن هنا فإن للطفل حقوق يجب توافرها من خلال الأسرة والمجتمع وان تكفلها الدولة له وهى كما يلي:

1. تكفل الدولة الرعاية لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة .
2. يسجل الطفل بعد ولادته فورا ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما وتعترف الدولة بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة.
3. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدولة المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته .
4. تضمن الدولة عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما إلا في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له ، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

5. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل ، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه .
6. احترام حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
7. احترام حقوق وواجبات الوالدين وكذلك ، تبعا للحالة ، الأوصياء القانونيين عليه ، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
8. الاعتراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية الدولية ، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية ، وتحقيقا لهذه الغاية ، تقوم الدولة بما يلي :

- تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل .
- تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية.
- تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها .

- تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين .
- تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه.

9. تبذل الدولة قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين ، حسب الحالة ، المسئولية الأولي عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل موضع اهتمامهم الأساسي.

10. الاهتمام بوجوب تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة ، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع ، والاعتراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسئولين عن رعايته ، رهنا بتوفر الموارد ، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب ، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه.

11. إدراكا للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق ، توفر المساعدة المقدمة مجانا كلما أمكن ذلك ، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل ، وينبغي أن تهدف إلى

ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب ، وخدمات الرعاية الصحية ، وخدمات إعادة التأهيل ، والإعداد لممارسة عمل ، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدى إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي ، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي ، على أكمل وجه ممكن.

12. الاهتمام بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وضمان ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

13. اتخاذ التدابير اللازمة من أجل :

- خفض وفيات الرضع والأطفال.
- كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.
- مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية ، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية ، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.
- كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها .

- كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع ، ولا سيما الوالدين والطفل ، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ، ومزايا الرضاعة الطبيعية ، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي ، والوقاية من الحوادث ، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الإفادة من هذه المعلومات.
- تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين ، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة .
- اتخاذ جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

14. لكل طفل الحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك التأمين الاجتماعي ، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الإعمال الكامل لهذا الحق وفقا لقانونها الوطني ، ينبغي منح الإعانات ، عند الاقتضاء ، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسئولين عن إعالة الطفل ، فضلا عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات .
15. حق الطفل في التعليم ، وتحقيقا لهذا الحق وعلى أساس تكافؤ الفرص ، يتم ما يلي:

- جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع.

- تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي ، سواء العام أو المهني ، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال ، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
- جعل التعليم العالي ، بشتى الوسائل المناسبة ، متاحا للجميع على أساس القدرات.
- جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفى متناولهم.
- اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

16. تعزيز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجيعه على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمام وأنشطة أوقات الفراغ .
17. حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل ، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني ، أو العقلي ، أو الروحي ، أو المعنوي ، أو الاجتماعي.
18. ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدي الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص

تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم ، وألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية . ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

مما سبق يتضح اهتمام الدولة بصورة كبيرة بحقوق الطفل وتوليه للرعاية الكاملة فى جميع مؤسساتها .

ولكن رغم كل هذا الاهتمام السابق ذكره إلا أن هناك صورة أخرى أو ظاهرة بدأت تتفشى فى الشارع المصرى ألا وهى ظاهرة أطفال الشوارع والتى تحاول وسائل الإعلام جميعاً أن تظهرها بشكلها القبيح حتى تتضافر جهود الشعب المصرى والمجتمع المدنى فى القضاء على تلك الظاهرة .

أطفال الشوارع كظاهرة عالمية

تعد ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية ذات جذور تاريخية بعيدة لها صلة بتطور المجتمع البشري وتناقضاته .

وتشير بعض الدراسات أنها " قد عرفت تاريخياً بصيغ مختلفة وفي ظل أوضاع عالمية مختلفة " ، وأخذت أشكال ومظاهر متعددة تماشياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

حيث كانت للظروف الحياتية والمعيشية دور في نشأة الظاهرة فالتطور الصناعي في أوروبا (الثورة الصناعية) ونشوء الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية وبين الدول وكذا قيام الحروب العالمية (الأولى ، الثانية) ساعدت على انتشار الظاهرة على مستوى العالم وزيادة أعدادها وكان من نتائج هذه الحروب العالمية :

- فقدان الأسرة وتشرد الأطفال .
- انحراف الأحداث .
- ظهور الأطفال المهمشين .
- تعرض الأطفال لعدد من المخاطر كالإعاقة والاضطرابات النفسية (صدمات الحروب .

ويرجع بعض الباحثين أن الخلفية التاريخية للظاهرة تعود للقرون الوسطى ، ويذكران عصابات الأطفال كانت منتشرة في

الريف في أرجاء أوروبا وروسيا في العصور الوسطى وأن اليابان قد خبرتها في عصور مختلفة وقد أفرزت الثورة الصناعية في أوروبا وفي أمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر هذه الظاهرة إلى الحد الذي قبلت معه كجزء من الشكل العام للمناطق الحضرية ومن الثابت أنها تحدث في أوقات الاضطرابات الاجتماعية أو التحول السريع .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يعتبرون وجود أطفال الشوارع أو كما يسمونهم " الطبقة الجاهلة غير المنضبطة من الأطفال " يهدد الممتلكات ومؤسسات الرأسماليين ولذلك كانت هناك محاولة لإزالتهم جسدياً في الفترة ما بين عامي 1853 . 1890م وكانت أحدى المحاولات هي شحن 9000 من أطفال الشوارع بالسكك الحديدية من المناطق الشمالية إلى الغرب الأوسط حيث كان يعتقد أن وجود هذه الطبقة الجاهلة من الأطفال إنما يهدد الممتلكات ومؤسسات الرأسماليين .

وهكذا نجد أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الصناعية كانت لها أثر كبير في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية ساعدت على توسع ظاهرة أطفال الشوارع التي أصبحت ظاهرة عالمية .

هذه الظاهرة لم تجد حقها من الاهتمام والدراسة والبحث حتى الآن ولا توجد بيانات وإحصائيات دقيقة عن الظاهرة حيث تتضارب الأرقام " إلا أن التقديرات العالمية تشير إلى وجود ما يزيد عن 100 مليون من أطفال الشوارع في العالم يتركز أكثر من 40

مليون طفل منهم في أمريكا اللاتينية والوسطى وهناك ما بين 25- 30 مليون طفل شارع في آسيا وأكثر من 10 مليون منهم في قارة أفريقيا في حين يوجد ما بين (20 - 25) مليون طفل شارع موزعون على باقي قارات العالم ويقدر هؤلاء الأطفال اليوم في العالم العربي بالملايين وظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما أيضا في البلدان الصناعية والمتقدمة ويرجع وجود هذه الظاهرة عالمياً إلى العديد من المشكلات والأسباب الاقتصادية والسياسية والأسرية والبيئية والتي تعمل بشكل متفاعل لتهيئة المناخ العام لنمو الظاهرة وتطورها "

وكانت إحدى الدراسات قد تنبأت بتزايد إعداد أطفال الشوارع في العام 2000م بعشرات الملايين حيث يرتفع عدد أطفال المدن من الفئة العمرية (5 - 19) عام بمقدار 247 مليون منهم 233 مليون في البلدان النامية .

وتعيش نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال في فقر مدقع والتقارير الدولية تشير إلى أن نسبة النصف من أطفال الشوارع على الأقل معرضين للاستغلال الجنسي وتعاطي المخدرات وأن شبكات الدعارة العالمية تنقل الأطفال من أمريكا اللاتينية وآسيا إلى شمال أوروبا .

وفي كتاب صدر مؤخراً في ألمانيا قدر عدد أطفال الشوارع عالمياً بـ 250 مليون طفل ، وجاءت تقديرات 1995 م لتعلن أن العدد يزيد على 100 مليون طفل موزعين حسب النسب التقديرية التالية : 45% في الدول المتقدمة 40٪ في أمريكا اللاتينية 30٪ في آسيا 10٪ في أفريقيا وهناك تقديرات تجاوزت هذه الأرقام تذكر أن أمريكا اللاتينية وحدها بها 50 مليون طفل شارع بينهم 30 مليون في البرازيل وحدها .

وإذا كانت ظاهرة أطفال الشوارع خلفيتها التاريخية تعود إلى ما يعرف بالدول المتقدمة حالياً وذلك لأسباب مختلفة منها التحولات السريعة المرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا وكذا الكوارث والحروب العالمية فإنها في البلدان المتخلفة أو ما تسمى بالنامية ، فإنها أصبحت تشكل خطورة حقيقية في ظل الازدياد المضطرد في عدد السكان والتدهور الاقتصادي وانتشار الفقر والفساد في عالم اليوم الذي ملامحه تكاد تكون غير محدودة وأطفال لا يمكن التنبؤ لهم بمستقبل .

ففي ظل المتغيرات الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختلال التوازن بين القوى العظمى لصالح القطب الواحد وفي ظل العولمة واقتصاد السوق واتفاقية " الجات " فإن العالم يسير نحو تشكل جديد فمؤشرات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي تسير لصالح القوى المتقدمة اقتصادياً وصناعياً بما يخدم قوى محدودة في

العالم على حساب العالم (النامي) الذي يشهد اضطرابات حقيقية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من الاقتصاد الضعيف إلى المعالجات السيئة المرتهنة للدين الخارجي وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي لم يفلح في انتشال هذه البلدان من أزماتها المتلاحقة بل أدخلتها في دوامة يصعب الفكاك من مشاكلها الاقتصادية مثال لذلك الأرجنتين . المكسيك . تركيا . الارجواي ودول أخرى التي أصبح غالبية شعوبها تعيش تحت خط الفقر .

وكما تشير الدراسات بأن ظاهرة أطفال الشوارع في هذه البلدان أصبحت تشكل كارثة حقيقية في البلدان النامية فهي بازدياد مضطرد وكما يطلق عليها كرة الثلج أو القنبلة الموقوتة .

تسميات أطفال الشوارع :

أطفال الشوارع يعملون في أماكن مكشوفة ظاهرة للعيان في المدن والأماكن العامة فالشارع هو المكان الرئيسي (البيت الكبير) الذي يتواجد فيه أغلب الأوقات أن لم يكن أغلب اليوم وهناك تسميات لأطفال الشوارع تختلف من مكان لآخر .

وتطلق الدراسات على هذا الطفل ألقابا متعددة مثل أطفال بلا أسر أو الأطفال المخذولون وأطفال الشقق أو أطفال العراء أو الأطفال المهمشين ، ومن الطريف أن نتأمل ماتطلقه عليهم مجتمعاتهم حيث أن لهذا دلالة كبيرة في النظرة الاجتماعية إليهم .

نجدهم في بولوفيا باسم (دود الخشب) وفي نابولي باسم (رأس المغزل) وفي بيرو باسم (طائر الفاكهة) وفي كولومبيا (الصبي) أو (أولاد الغبار) و(حشرات الفراش) وفي بوليفيا (الفئران) وفي رواندا (الأولاد السيئون) أما في هندوراس فهم (المتمردون الصغار) وفي زائير (العصافير) وفي الكاميرون(الكتاكيت) و (البعوض) وفي الكونغو (الجوالين) .

أما في العالم العربي فإنهم يطلقون عليهم في السودان (الشماسه) .

وإذا كانت هذه تسميات تعكس الثقافة المحلية السائدة في كل مجتمع إلا أنها تعكس الوضعية الهامشية المشتركة لأطفال الشوارع وأيضا نظرة المجتمع السلبية إليهم .

كما يطلقون عليهم في بيرو (طيور الثمار) وفي جنوب ايطاليا (البلابل الدوارة) .

وفي اليمن في مدينة صنعاء من خلال بحثنا الميداني اتضح لنا إنهم يسمونهم بأطفال الكراتين لأنهم يقومون ببناء أماكن (شبه الكوخ) للنوم في الكراتين .

وقد شاهدنا ذلك في دار الاستقبال (الطفولة إلا منه) صور الأكواخ التي يعملونها من الكراتين (قام الأطفال بتمثيل الدور الذي يقومون به في الشارع) . كما أشارت دراسة سابقة في صنعاء (فقد

تبين لفريق البحث أن هؤلاء الأطفال يطلقون على أنفسهم مصطلح " أطفال الكراتين " وفي مدينة عدن تبين لنا من خلال النزول الميداني أنهم يطلقون على أطفال الشوارع (المتسكعون) .

ظاهرة أطفال الشوارع في العالم العربي

أما عن ظاهرة أطفال الشوارع في العالم العربي لا يمكن الحديث عنها بمعزل عن الظاهرة العالمية حيث تداخلت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العشرين السنة الماضية بين الدول في عصر الانفتاح والعولمة وحرية لسوق والتجارة واخذ النموذج الغربي كحل يحتذى به في مجرى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نمو الظاهرة منها الاتجاه نحو الاقتصاد الحر وبرامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى ازدياد الإفقار .

وعدد سكان العالم العربي يقدر بحوالي 275 مليون نسمة وأوضاع الطفولة العربية بائسة كما يشير د. عاطف محمد خليفة في تقييمه لنتائج المسح الصحي للام والطفل والتي تشير إلى أن الأمية مرتفعة تصل في المتوسط بين الإناث إلى (55٪) ونحو 35٪ بين الذكور ورغم أن الدول العربية قد شهدت تزايد مستمر في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الستينات والسبعينات كأعلى ناتج بين الدول النامية إلا أنه تدنى خلال الثمانينات وواصل انخفاضه إلى 1769 دولاراً عام 1990 م .

و يوجد مابين (90 - 100) مليون من سكان الدول العربية يعانون من الفقر بما في ذلك ما يقدر نحو 73 مليون دون ما يسمى بخط الفقر .

وكذلك هناك ما يزيد عن 10 ملايين نسمة من العاطلين عن العمل وهناك مؤشرات بتزايد العدد ليصل إلى 32 مليون عاطل عن العمل وتعد ظاهرة أطفال الشوارع من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الدول العربية لا سيما وأنها آخذه في الانتشار مع تفاوت حجمها ونسبة الزيادة من دولة عربية إلى أخرى ولا توجد إحصائيات مؤكدة لحجم الظاهرة في العالم العربي رغم وجود أدله تشير إلى وجودها ويرجع أسباب اتساع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها :

- الزيادة السكانية في عدد من الدول العربية .
- ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر .
- الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة .
- ظروف الاحتلال والحصار حالات مثل (العراق. فلسطين) .
- انتشار البطالة
- ارتفاع معدلات الفقر .
- التفكك الأسري .
- التسرب من التعليم .
- الكوارث الطبيعية .
- تدني العملة المحلية .
- تدني الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية .
- الاختلال في توزيع الدخل .

أن الحديث عن واقع الطفل العربي لهو بحق أمر صعب حيث تكمن صعوبته في ذلك التباين بين أقطار الوطن العربي من حيث ظروفها وإمكانياتها وواقع أدائها وترتيب أولوياتها ، وكذلك في التباين بين ريفها وحضرها وعشوائيتها .

وبرغم المآسي التي أصابت بعض هذه الأقطار وما ساد من توترات في بعضها الآخر وبرغم التداعيات التي حلت باقتصاديات أغلب هذه الأقطار بسبب العولمة الاقتصادية وما فرضته آليات السوق واتفاقية الجات وبرغم كل هذه الأحداث التي تعاقبت بسرعة مذهلة والتي كان الأطفال في مقدمة ضحاياها إلا أنه ما من شك أن هناك جهوداً تبذل واهتماماً عربياً ملحوظاً بقطاع الطفولة على المستويين الحكومي والأهلي .

ظاهرة أطفال الشوارع أصبحت خطيرة من الناحية الاجتماعية وأن موضوع أطفال الشوارع لا بد وأن يوضع في إطار (سوسيولجية) الأمن القومي لأنه في نهاية المطاف إذا اتسعت الظاهرة دخلت الدائرة الخطيرة لإمكانيات العنف الاجتماعي من خلال هذه القنبلة الموقوتة .

وعموماً فقد شهدت نسبة متزايدة من الأسر في معظم المجتمعات العربية تدنياً في مستواها المعيشي وهذه الأسر بالتحديد هي مسقط رأس أغلبية من يطلق عليهم (الأطفال في الظروف

الصعبة) ويعتبر المستوى المعيشي هو جذر المشكلات التي يعاني منها الأطفال كما أوضح الإعلان العربي بشأن الطفولة والتنمية الصادر عن مؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي الذي دعت إليه الأمانة العامة في جامعة الدول العربية في نوفمبر 1986م في تونس .

وإذا تأملنا للإحصائيات العربية حول هذه الظاهرة لوجدناها كالآتي : مصر : في مصر كما تشير الدراسات بأن السبب الرئيسي في اتجاه الأطفال إلى سوق العمل 90٪ هو الظروف المعيشية الصعبة والاحتياج للمال .

وفي آخر التقديرات في مصر هناك 60 ألف (على الأقل) طفل شارع أي واحد في الألف من سكان جمهورية مصر العربية (الذين يبلغ تعدادهم 70 مليون نسمة.

والأطفال العاملون عموماً في الإحصاء المصري الرسمي يقدر عددهم 1.5 مليون طفل فإذا أضيف إليهم ستون ألف طفل من أطفال الشوارع فإننا نقدر عددهم من ثلاثين في الألف ، أي دخلنا في أن 3٪ من السكان من فئة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع بينما يقدر الباحثون عدد أطفال الشوارع في مصر بـ 93500 طفل وهذا التقدير قائم على افتراض خاص بالباحث ولا توجد إحصائيات دقيقة حول الظاهرة .

المغرب : تشير الدراسات إلى أن ظاهرة أطفال الشوارع بدأت في الثمانينات من القرن الماضي وحسب التقديرات وصلت إلى 233 ألف طفل وتنتشر في مختلف المدن المغربية .

موريتانيا : " أثبتت دراسة ميدانية أن الظاهرة في تزايد في المناطق الحضرية بشكل مطرد وأن حوالي (60) من أطفال الشوارع يوجدون في الحي الذي تقطن فيه أسرهم الأصلية مما يعني أن ظاهرة الشوارع هي ظاهرة أحياء .

السودان : دراسة حكومية تمت في العام 1991م قدرت عدد أطفال الشوارع بين سن السابعة والثالثة عشر عاماً هم في ولاية السودان عدا الولايات الجنوبية يقدرون بـ (36931) طفل منهم (14336) في ولاية الخرطوم وحدها) .

الأردن : الإحصاءات الواردة من الأردن تشير إلى عدم وجود الظاهرة بالشكل المتعارف عليها ولكنها تقر بوجود تسول أو تشرد وذلك في المحافظات والمدن الكبيرة وتوضح أن عدد المقبوض عليهم بتهمة التشرد سنوياً من الذكور والإناث يقدرون كالآتي : (567.611.673) طفل في السنوات (96م - 97م - 98م (على التوالي) .

إذن تستثير هذه الإحصاءات أن الأرقام في تزايد مستمر والمشكلة تتضخم يوم بعد يوم ويجب أن لا ننسى ما سمعنا عنه في الفترة الأخيرة من قتل وشذوذ ودعارة وتجارة أعضاء كل هذا في عالم أطفال الشوارع الذي أغفلناه كلنا فالمشكلة أكبر مما نتخيل.

أسباب انتشار ظاهرة أطفال الشوارع

الفقر:

والذي يجعل الأسر تدفع بأبنائها إلي ممارسة أعمال التسول والتجارة من بعض السلع الهامشية مما يعرضهم لانحرافات ومخاطر الشارع .

الأوضاع الأسرية:

تلعب الظروف الأسرية دورا أساسيا في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع وابرز تلك العوامل هي:

- تفكك الأسر إما بالطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين.
- كبر حجم الأسرة عن الحد الذي يعجز فيه الآباء عن توجيههم وتلبية احتياجاتهم.
- ارتفاع كثافة المنزل إلي درجة نوم الأبناء مع الوالدين في حجرة واحدة.
- الخلافات والمشاحنات المستمرة بين الزوجين.

الطلاق:

- أطفال يعيشون في البيت والشارع .
- أطفال يعملون في الشارع ويحصلون على دخل لا بأس به .
- أطفال يستغلون وخاصة الاستغلال الجسدي وقسوة الوالدين علي الأبناء يدفعهم إلي الهروب من المنزل والانضمام إلي أصدقاء السوء.

العوامل المجتمعية:

- نمو وانتشار التجمعات العشوائية التي تمثل البؤر الأولي والأساسية المستقبلة لأطفال الشوارع .
- التسرب من التعليم ودفع الأطفال إلي سوق العمل والشارع.
- قلة مدارس التعليم الإلزامي نقص الأندية والأبنية فيلجأ الطفل إلى الشارع.
- تفاقم حدة مشكلة الإسكان وعدم توافر المسكن الصحي وعدم تناسب السكن مع حجم الأسرة .
- ارتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر التي تدفع بأطفالها إلي الخروج للشارع. بعد ترك المدارس والتعليم ! يسعون للحصول على رزقهم ومساعدة آباءهم .

خصائص أطفال الشوارع

الخصائص الاجتماعية :

نجد أن معظم هؤلاء الأطفال لا يعرفون معنى الجماعة ، وبالتالي لا يهتمون بما يحدث داخل الحي أو المجتمع الذي يعيشون فيه ، وعلى هذا الأساس نجد أن من أهم صفاتهم الميل إلى التخريب والاعتداء على ممتلكات الناس وسرقتها في بعض الأحيان ، كما أنهم يتصرّفون بطريقة طائشة ، ولا يحترمون مشاعر الآخرين فيتلفظون بالكلمات النابية والشتائم التي هي اللغة السائدة بينهم.

يتشاجرون كثيرًا ، ويعتدون على بعضهم البعض ، ولا يحافظون على المكان الذي يعملون فيه أو يعيشون به ، وفي الكثير من الحالات يوجد غياب للقيم الأخلاقية واحترام العادات والتقاليد ، والسبب قلة الخبرات التربوية وغياب دور الأسرة . هذا كله أفقدهم التواصل مع الجيران والناس ومؤسسات المجتمع المختلفة ، فرفضوهم ونبذوهم نتيجة هذا الدور غير الاجتماعي للأطفال.

الخصائص النفسية والانفعالية :

يتميز هؤلاء الأطفال من الناحية الانفعالية بالعصبية والغضب ، فهم لم يتعلموا التعبير الصحيح عن المشاعر ، كما أنهم يتكلمون بصوت مرتفع ويصرخون ، ونتيجة لعدم وجود النموذج الجيد فإن هؤلاء الأطفال لا يثقون بأحد ولا يحترمون الكبار بسهولة ، ويعبرون عن فشلهم أو نجاحهم بالضرب أو الشتائم وأحيانًا بإيذاء الذات ، وقد يلجأون إلى تناول المواد المخدرة ، وشرب الكحول للهروب من مشاكلهم.

لدى العديد منهم شعور بالدونية والضعف ، أو النقمة على الظروف الحياتية والأسرية ، وبالتالي لديهم نظرة تشاؤمية نحو الحياة والناس.

الخصائص المعرفية :

كثير من هؤلاء الأطفال لا يتقنون القراءة والكتابة ، وخاصة الذين تسربوا من المدرسة في وقت مبكر جدًا ، أما الذين أكملوا الصفوف الابتدائية العليا فيستطيعون القراءة والكتابة بصعوبة ، ونتيجة لغياب الاهتمام وانعدام الخدمات في مناطق هؤلاء الأطفال فإن مستواهم المعرفي متدنٍ ، وخبراتهم وثقافتهم فقيرة جدًا ، لكن ما يميز بعض الأطفال وجود قدرة عالية لديهم على البيع والشراء ،

وذلك نتيجة دخولهم السوق وخاصة الكبار منهم حيث تعلموا الحساب وبعض المفاهيم ذات العلاقة بالعمل والاقتصاد.

معظم هؤلاء الأطفال لا يستطيعون حل مشكلاتهم، وغير قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة، كما أنهم لا يحسنون اختيار المهنة المناسبة، فنضجهم المهني غير مكتمل بالرغم من العمر المتقدم، كما أن الصغار منهم قد يقعون ضحية الاستغلال من بعض البالغين في أعمال غير مشروعة يعاقب عليها القانون نتيجة عدم إدراكهم للخطر وحاجتهم المادية وسهولة إغرائهم.

خصائص الأطفال الجسمية :

يتميز الكثير من هؤلاء الأطفال ببنية جسمية قوية نتيجة المشاجرات المستمرة، والعمل الطويل وحمل المواد والسلع الثقيلة لمسافات طويلة، لكن من أهم مشاكل هذا الجانب تدني مستوى التغذية وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية، مما يعني ضعف مناعة الجسم لديهم، مما يؤدي إلى ضعف الجسم بشكل عام، أيضا التدخين وتعاطي المواد المخدرة، وكذلك ممارسة بعضهم للعادة السرية بشكل دائم، إضافة إلى وجودهم المستمر في الأماكن غير الصحية مثل الحاويات ومقالب القمامة والبيوت المتهدمة مما يجعلهم عرضة للعدوى والإصابة بالأمراض والجراثيم.

حول عمالة الأطفال

أجبرتهم الظروف على التوقف عن اللعب فتخلوا عن طفولتهم سعياً وراء لقمة العيش ، مارسوا أعمال الكبار بشروط السوق فتعرضوا للعنف والقمع حتى أصبحوا بحق أطفال شقاء وحرمان ... فلم يعرفوا شيئاً عن طفولتهم المدللة ، وتحت ظروف أسرية صعبة تركوا المدارس .. انطلقوا نحو ورش الرخام والمحاجر وإصلاح السيارات ..

هناك لا أحد يرحم طفولتهم أو يشفق عليهم ، ولا بد أن يدفع الطفل من كرامته وحريته وأدميته الكثير مقابل 10 جنيهات أسبوعياً!!!!

وعلى الرغم من مدى قسوة الظاهرة وتزايد أعداد الأطفال المتضررين منها إلا أنه لا يوجد حتى الآن أى إحصائيات دقيقة عن أعداد الأطفال العاملين ويرجع هذا القصور إلى عدم وجود تعريف موحد للظاهرة (الكارثة)!!!! فيرى البعض أن التحديد يقتصر على من يعمل من الأطفال نظير أجر بينما يرى البعض الآخر أنة يشمل من يعمل داخل نطاق الأسرة بدون أجر .

ومع تعدد وجهات النظر والآراء المفسرة للأسباب الكامنة وراء أتساع نطاق الظاهرة إلا أن هناك عدد من المسببات التى أستقر

الجميع على أنها قد تكون أولى الأسباب التى تدفع الطفل للنزول المبكر إلى سوق العمل والتى يكون أولها على الإطلاق (الفقر).!!
فقد أوضحت الدراسات أن الفقر هو السبب الرئيسي فى انخراط الأطفال فى سوق العمل لكسب المال اللازم لزيادة دخل الأسرة كوسيلة للبقاء على قيد الحياة وذلك على الرغم من أن عمل الأطفال يزيد من (فقر) الأسرة لأنة يحرم الطفل من فرصة تعليم مناسبة قد تخلق له فرصة عمل أفضل فى المستقبل .

كما أن الفقر يجعل من عمل الطفل سلعة رخيصة الثمن مما يجذب أصحاب العمل لاستخدامهم ، الأمر الذى يسبب ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين.

وكما أن الفقر من أهم الأسباب التى تجعل الطفل يترك التعليم ويتجه إلى سوق العمل المبكر كذلك فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين تخلف المناهج التعليمية وتوجه الطفل للعمل فقد بلغت نسبة تسرب الأطفال من التعليم 25٪ وذلك نظرا لطبيعة المناهج التعليمية الطاردة وكذلك ارتفاع سن القبول بالتعليم.

وهو ما تؤكده إحدى الدراسات والتى تشير إلى أن نسبة المتسربين فى المرحلة التعليمية الأولى وحدها بلغت فى 2001/2000 إلى 1.3٪ من المتعلمين .

كما أرجعت دراسة أخرى السبب فى انتشار الظاهرة إلى وجود إشكاليات واضحة فى التشريع كما أشارت الباحثة د.عزة كريم فى دراستها "أطفال الظروف الصعبة" إلى وجود عدد من الثغرات فى القانون تسمح بانتشار الظاهرة وهى.

- ضعف المسئولية الجنائية سواء على أصحاب العمل أو أولياء الأمور الذين يقومون بتشغيل أطفالهم.
- عدم متابعة ومراقبة تنفيذ الالتزامات التى فرضها القانون على أصحاب العمل (كتوفير كوب لبن للطفل العامل وكذلك الإسعافات والالتزام بالساعات القانونية لعمل الطفل وعدم تبليغ صاحب العمل الجهات الإدارية المختصة بأسماء الأطفال الذين يعملون لدية) .
- لم يضع المشرع أى مسئولية على صاحب العمل عند تدهور صحة الطفل بسبب العمل.

وبالإضافة إلى كل المسببات الماضية ومع تدنى دخل الأسرة فإن زيادة عدد أفرادها من الأسباب الأساسية لانتشار الظاهرة ، فتشير الدراسات أن متوسط دخل الأسرة التى بها 7 أفراد يبلغ 194.7جنية شهرياً وأن هذا يدفع الطفل للعمل ليساهم بحوالى 44.48جنية شهريا هو وأخواته كما تزداد المشكلة تعقيدا فى حالة وجود مرض داخل الأسرة.

كما أن انخفاض المستوى التعليمي للآباء 88.7٪ منهم أميون، أما الأمهات فمنهم 90.9٪ أميات وهذا الانخفاض في مستوى الوعي يقلل من قيمة الحماية لهؤلاء الأطفال العاملين .

وقد خلق هذا الاتساع في عدد المسببات وراء الظاهرة إلى زيادة أعداد الداخلين فيها وتنوع أشكال عمالتهم مما يزيد من أشكال المخاطر التي يتعرضون لها وأساليب الاستغلال والحرمان من ممارسة حقهم في طفولة آمنة ومستقرة ..

وعن أسوأ أشكال عمالة الأطفال يقول د / سمير رضوان - مستشار رئيس منظمة العمل الدولية أنة قد حددت المنظمة ثلاثة مستويات لأسوأ أشكال عمالة الأطفال وذلك خلال اتفاقيتي 138،182 .

- وتضم الفئة الأولى الأنشطة الخطيرة والتي يتعرض خلالها الطفل للأخطار البدنية والنفسية والأخلاقية .
- والفئة الثانية وتشمل الاتجار بالأطفال واستخدامهم في أعمال الرق والسخرة والتجنيد والإجباري
- الفئة الثالثة وتضم كل عمل يقوم به الطفل بلوغه السن القانونية المحددة والذي يعوقه عن النمو الجسدي والعقلي السليم ويحرمه من تعليم أفضل.

وبالرغم من أنه قد كان قديمًا عمالة الأطفال تقتصر على عملهم بالزراعة إلى جانب عدد قليل من الأعمال الأخرى إلا أنه الآن وبعد الزيادة الكبيرة فى أعدادهم تنوعت أشكال العمالة .

وعلى الرغم من أن عمالة الأطفال فى الزراعة لا تزال أعلى الأشكال فتبلغ نسبة الأطفال العاملين بالزراعة 77.8٪ من إجمالى الطفولة العاملة والتى توصف بأنها مشكلة ذات طبيعة خاصة بالرغم مما تتركه من مخاطر صحية على الطفل إلا أنهم يتقبلونها من عائلتهم كعادة مترسبة فى المجتمع إلى جانب أن عمل الطفل فى الزراعة يقلل من تكاليف الأسرة حيث تذكر التقارير الزراعية أن فدان القطن الذى يعتمد على عمالة الأطفال والنساء يحتاج إلى حوالى 1000 جنية كما تقول هذه التقارير أن الأطفال يكونون 77٪ من جملة العمالة فى القطاع الزراعي منهم 31٪ من البنات والباقي من الذكور وجميعهم معرضون للإصابة بأمراض ناتجة عن التعامل مع المبيدات والآفات الزراعية وتقترب أعمارهم جميعا من 14 عاماً .

وقد بلغت ساعات عمل الأطفال فى الزراعة 1173 ساعة سنويا وهو ما جاء فى بحث قامت به منظمة العمل الدولية بالتعاون مع معهد التخطيط القومى 1963 .

وبالطبع فإن عدد ساعات العمل لهؤلاء الأطفال قد تزايدت عن عام 1973 وخاصة فى ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية زادت ساعات العمل وخاصة فى الخمسة عشر سنه الماضية !!!

كما جاء عمل الأطفال كخدم للمنازل كأحد أخطر أشكال عمالة الأطفال نظرا لتعرضهم الدائم للإهمال والاستغلال والقهر والحرمان حيث يعملون ساعات عمل كثيرة وغير محددة كما أنة غالبا ما يتعرض الطفل للإيذاء النفسي والبدني بالضرب والإهانة وغالبا العدوان الجنسى أيضا .

وبالنسبة لهذا القطاع من عمالة الأطفال فلا بد أن نشير إلى انعدام الدراسات والإحصائيات التى تناولته مثل إلا بعض أخبار حوادث العنف والانتهاكات التى يتعرضوا لها عمل الأطفال كباعة جائلون حيث أشارت الدراسات أن حوالى 97٪ بدأوا هذا العمل فى سن 10 سنوات أو دونها ، والعمل فى جمع القمامة والتى يبدأ فيها الطفل وعمره أقل من 10 سنوات وهى السن التى يشعر فيها الطفل بالدونية النفسية والاجتماعية والأمراض العضوية والحساسية.

وعملهم كعمال تراحيل حيث يتعرضون فيها لقسوة واستغلال ومضايقة وأداء أعمال خطرة لا تلائم أعمارهم ، كما ذكر د.عادل عاذر ود/ ثروت أسحق فى دراستهم " المهمشون من الفئات الدنيا القوى العاملة" . والتى كشفت عن أن أعلى نسبة من عينة الدراسة وبلغت

32٪ شملت عمال التراحيل ما بين 10و20 سنة ويلجأ مقاولي الأنفار لهذه الفئة لأنها أكثر الفئات التى لا تعترض على ما يواجهها من ظلم واستغلال وأكثرهم رضاء بأضعف الأجور ولا يعترضون على أساليب الاستغلال والتلاعب.

إضافة إلى كم الحوادث التى تقع أثناء ترحيلهم والتى تودى بحياتهم والتى قد تصل إلى حد الظاهرة ، والسبب طريقة الترحيل وسوء الطرق فى الريف المصرى... ففى أول ابريل 2004 على طريق مصر إسكندرية انقلبت سيارة نصف نفل وتوفى 45 طفل وطفلة من قرى جزيرة مطاوع والنص وعزبة النحاسين وهم فى طريقهم لمزارع الإسماعيلية لجنى محصول البطاطس ، وفى أوائل أغسطس 2003 دهس قطار المناشى سيارة تنقل ترحيلة من البحيرة إلى مديرية التحرير لجنى العنب ودهس الأطفال بعد أن دهسهم الفقر !!! .

أما عمالة الأطفال فى المنشآت الصناعية والخدمات الصغيرة وهو ما ذكرته د. علا مصطفى غانم في دراستها "عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية رصدت أن 75.2٪ منهم فقط يتلقون تدريبا قبل الانخراط فى ميدان العمل وقد أوردت نتائج الدراسة أيضا أن وقت عملهم يستغرق أكثر من 12 ساعة ولا فرق فى هذا بين ذكر وأنثى وهو ما يتعارض مع قانون عمل الحدث والذى ينص على أنه لا تزيد

فترة العمل عن 6 ساعات يتخللها فترات راحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة.

ومما يزيد من قسوة (الكارثة) وجود نوع أخر من عمالة الأطفال وهو الأكثر قسوة وهو عمالة الأطفال بلا مأوى "أطفال الشوارع " حيث أن الطفل يواجه قسوة مزدوجة قسوة العمل وقسوة الشارع كما تشير الدراسات إلى أن تلازم ظاهرتى عمالة الأطفال وأطفال الشوارع أمر راجع إلى سببين وهما :

- ازدياد معدلات الفقر
- سوء الأوضاع التعليمية

ومازال الجدل حول تعريف موحد لهذه الظاهرة دائرا ليس على المستوى المحلى أو القومى ولكن على مستوى المؤسسات الدولية وخاصة بين هيئة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، ونرى أنه من الهام على المستوى المصرى الوصول لتعريف محلى وفقا لظروفنا وطبيعة الظاهرة فى مصر ، نستطيع من خلاله الوقوف على حجم الظاهرة وبالتالى وضع الاستراتيجيات العملية لمواجهتها .

أيضا من أشكال القسوة المفرطة للظاهرة أنها لم تقتصر فقط على الأطفال من الذكور ، فهى لم ترحم أو تفرق بينهم وبين الفتيات حيث تؤكد الدراسة التى قامت بها " الدكتورة / ناهد رمزى " أنه يوجد حوالى 4 ملايين طفلة عاملة بالمنطقة العربية وقد كشفت الدراسة أن حوالى 66٪ من الفتيات العاملات تعمل بهدف مساعدة

الأسـرة فـى حـين تعمـل 58.5٪ بهـدف الإنفـاق علـى الـذات ، 18.9٪ بسبب الفشل الدراسي ، 18.9٪ تعملن بهدف تعلم صنعه .

فيمـا يتعلق بعمالـة الإنـاث وخاصة فـى الريف المصرى نجد أن هنـاك أصبح مـن العـرف تـشغيل الفتيات فـى الفلاحـة وعـدم تعليمهم بغـرض المساعدة فـى تحمـل تكلفـة تعليم الـذكور وهنـاك العديـد مـن الدراسات الميدانية التى أجريت وتؤكد هذا التوجـه الـسلبى فـى الريف المصرى ...كمـا أن العنـف الواقـع علـى الفتيـات العـاملات هـو الأكثـر قسوة فعلى سبيل المثال : فمعاناة بنات الترحيلة لا تقتصر على الفقـر ومخـاطر الطـرق فقـد سمعنـا الكثير عـن مطـاردة ذئـاب الجبـل لبنـات الترحيلة وتحكـى إحـدى الفتيـات عن زميلـه لهـا فـى الترحيلـة غـرر بهـا أحد الشباب الذين يقومون بالإشراف على العمـل وعنـدما علم بحملهـا أنكر العلاقة بها وترك العمل بالمزرعة ، وفتاة أخرى تعرضت للاغتصاب ولم تستطع أن تقاوم وخافت مـن أن تـصرخ خوفـا مـن الفضيحة !! وفـى إحدى الأيام وقعت مغمى عليها وعلم والدها وعرضها على طبيب وظل يضربها حتى أجهضها !!! .

ويرجـع الـسبب الـرئيس فـى كـون عمالـة الأطفـال مـن أخطـر الظواهر الاجتماعية ذلك الكم الهائل من الانتهاكات التى يتعـرض لهـا الطفـل العامـل وذلـك علـى كافـة المستويات فـإلى جانـب الإيـذاء الجسدي والنفسى فغالبا ما يتعرض أيضا للاعتداء الجنسى.

إلى جانب أن انخفاض الأجور من أهم السمات المعروفة لعمالة الأطفال والتى تعد أهم أسباب استخدامهم ، حيث أن الطفل العامل يحصل على حوالى ربع أو ثلث الأجر الذى يحصل عليه العامل الأكبر سناً ، كما أن القانون هنا فى غير مصلحة الطفل حيث ينص على أن يكون المؤمن عليه لا يقل عن 18 سنه ، وأن تكون علاقته بالعمل منتظمة !! ومن هنا يحرم الطفل من التأمين وذلك فى حالة إصابات العمل.

فقد اشترطت كل التشريعات المتعلقة بالنقابات العمالية ألا يقل سن راغب الانضمام للنقابة عن 15 سنة "المادة السابعة القانون 85 لسنه 1942 ، والمادة 19 من القانون 35 لسنه 1976" ؛ وبذلك حرم من الانتظام فى النقابات من هم دون هذه السن بالرغم أن هناك مرحلة عمرية اعترف بها المشرع ونظم أحوال وظروف عملها وهى المرحلة العمرية من سن 12 سنة !!! أما قانون التأمينات الاجتماعية المصرى رقم 79 لسنة 1975 فقد نصت المادة (54) على أن يكون معاش العجز الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى أجرا من هذه الفئات عشرة جنيهات شهرياً - ترى لو قام أهل هذا المسكين ببيعه لأسرة محرومة من الإنجاب - فعلى كم كانوا سيحصلون ؟ !! .

إلى جانب أن هؤلاء الأطفال يعانون أكثر من أمثالهم غير العاملين على حسب طبيعة ونوعية العمل الذى يقومون به من أمراض القلب والصدر وكذلك الأمراض الجلدية وأمراض الجهاز الهضمي

والعصبي والتنفسي وأمراض الغدد الصماء ونقص التغذية وفقر الدم ، إلى جانب المصاعب النفسية والتى يسببها الموقف النفسي والاجتماعى المتعسر للأسرة والذى يدفع بالطفل للعمل .

إلى جانب الانتهاك الجنسى الذى غالباً ما يتعرض له الطفل سواء من جانب صاحب العمل أو زملائه الأكبر سناً فى نفس العمل ولدينا فى المجتمع العديد من الأمثلة على تلك الانتهاكات.

فقد ذكرت لنا جريدة الأخبار بتاريخ 2002/7/18 حالة الطفلين فارس وأسامة اللذين لم يتجاوزا التسع سنوات ويعملان فى حمل القمامة ونقلها ويقولان "كثيرا ما نجلس تحت كوبري العباسية ونتبادل الشم أنا أشم الكلة وهو يشم البنزين". كما تقول هند : "11" سنة أنا أعمل فى فرز القمامة وأشعر أن صدري تعبان جداً من الروائح التى أعمل فى وسطها " . أما أحمد حسين والذى يعمل فى ورشة لتصنيع الرخام فيقول : " أنا تركت المدرسة منذ مدة طويلة حتى أعمل وسط ماكينات القطع والتجليد فى البداية كنت أخاف من الماكينة أما ألان فقد اعتدت عليها " .

وبالطبع هى مجرد نماذج قليلة جداً لا تقول كل الواقع فيكفى أن ننظر فى أى من المناطق الفقيرة لنشاهد جزء آخر من الواقع.

ومع اتساع نطاق الظاهرة سواء على المستوى العالمى أو المحلى فقد بلغ عدد الأطفال العاملين على مستوى العالم أكثر من مائتى مليون طفل !!! فى المرحلة العمرية أقل من 14 عام ، نصيب الهند منهم 100 مليون طفل ويوزع هؤلاء الأطفال بكثافة فى الدول النامية فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتقل نسبياً فى أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان والصين وإسرائيل .

فتشير التقديرات العالمية لعام 2002 أن عدد الأطفال العاملين فى العالم وصل إلى 325 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 14 ، 15 سنة ، 8 ملايين طفل منهم يمارسون الدعارة والسخرة والصراعات المسلحة ، كما يشير التقرير العالمى لعمالة الأطفال لعام 2002 إلى أن السبب فى اختفاء الأرقام الحقيقية لعمالة الأطفال فى المنطقة العربية يرجع إلى أن الدول العربية لا تعترف بوجود عمالة للأطفال لديها ولا تعلن عن البيانات والإحصائيات الخاصة بهذه القضية ، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال فى المنطقة العربية " حسب المدون فى الإحصائيات 15٪ من نسبة الأطفال العاملين فى العالم ككل !! " تليها أمريكا اللاتينية 16٪ وأسيا 17٪ وأفريقيا 23٪ .

أما على المستوى المحلى فإن حجم الظاهرة الكارثة فى مصر فى تزايد مستمر وتختلف الإحصائيات حول حجمها بناءا على التعريف الذى تتناوله كل دراسة ولكن كل الدراسات اتفقت أن سياسات الإفقار وسوء العملية التعليمية أهم الأسباب التى تدفع بنمو

الظاهرة ، كما أشار تقرير أحد المجالس القومية المتخصصة إلى أن نسبة العمالة المصرية فى الشريحة العمرية من 5 : 15 سنة بلغت 16٪ من جملة السكان نصفهم على الأقل يعملون فى أعمال حرفية أو موسمية وهم إما من تلاميذ المدارس أو عمالة دائمة وهم الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منها .

كما أن عمل الأطفال فى المرحلة العمرية من 6 : 12 سنه فقد قفزت من 265.400 فى عام 1974 إلى 1.4 مليون طفل فى 1986 !! ، وقد وصلت نسبة عمالة الأطفال فى الفيوم وحدها 44.3٪ وفى المنيا 30.6٪ ودمياط 30.6٪ وسوهاج 20٪ والشرقية 29.9٪ .

وتأتى الزيادة فى أعداد الأطفال العاملين بمحافظة الشرقية مثلاً نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وتدنى الأجور والتسرب من التعليم فتصل نسبة المتسربين فى المرحلة التعليمية الأولى فى 2000 / 2001 إلى 1.3٪ .

السمات العامة لأطفال الشوارع

1. الشغب والعند والميول للعدوانية :

يرى الكثير من الباحثين أن معظم أطفال الشوارع لديهم نوع من العدوانية نتيجة الإحباط النفسي الذي يصيب الطفل من جراء فقدانه الحب داخل أسرته ، ويزداد الميل إلى العدوانية مع ازدياد المدة التي يقضيها الطفل في حياة الشارع، حيث يتعلم من الحياة في الشارع أن العنف هو لغة الحياة في الشارع ، بالإضافة إلى أن أطفال الشوارع يمارسون العنف نحو بعضهم البعض.

2. الانفعال الشديد والغيرة الشديدة :

فالحياة في نظر طفل الشارع هي لعب وأخذ فقط دون الاهتمام بالمستقبل ، وهما الشيئان اللذان فشل في الحصول عليهما من أسرته التي دفعت به إلى الشارع رغماً عنه.

3. التمثيل:

أطفال الشوارع تعودوا على التمثيل ، لأنه من ناحية إحدى وسائلهم الدفاعية ضد أي خطر يواجههم ، أو حين يقبض عليهم ،

كما إنه يستخدم من قِبل أطفال الشوارع للإضرار بأطفال آخرين باتهامهم كذباً بسلوك أو فعل أشياء معينة لم يفعلها هؤلاء الأطفال.

4. التشتت العاطفي :

ويتمثل لدى أطفال الشوارع من خلال كثرة البكاء والطلبات الكثيرة ، وغير المحددة وعدم الكف عن البكاء حتى لو أقنعتهم عدة مرات باستحالة تلبية مطالبهم.

5. عدم التركيز :

مستوى أطفال الشوارع الدراسي ضعيف جداً ، فمنهم من لم يلتحق بالتعليم ومنهم من يتسرب من الدراسة مبكراً كما أنهم لا يستطيعون التركيز على أي حديث قد يكون طويلاً.

6. ليس لديه مبدأ الصواب والخطأ :

طفل الشارع بهروبه من المنزل حطم نسبياً الضبط الخارجي عليه ، والمتمثل في رب الأسرة ، والذي كان يوجهه ، ولأن أسلوب الضبط الخارجي كان يمارس من الأب أو من عائل الأسرة بعد الوالدين بدرجة كبيرة من التسلط على الطفل فكان من نتيجة هذا أن الأب قد سلب من الطفل عنصر الضبط الداخلي الذي يتولد من خبرة الطفل الذاتية في ممارسة حياته.

7. حب التملك والمساواة مع الآخرين.
8. حب ألعاب الحركة والقوة .
9. بالإضافة إلى الممارسات الشاذة لأطفال الشوارع مثل :

شم (الكلة) والبنزين والجرب والشذوذ الجنسي بين الأطفال والاغتصاب لأطفال الشوارع .

المشكلات التي يعاني منها أطفال الشوارع

المشكلات الصحية وأبرزها :

1. التسمم الغذائي :

ويحدث للأطفال نتيجة أكل أطعمة فاسدة انتهت صلاحيتها للاستخدام الآدمي ، والتي يجمعونها من القمامة ويأكلونها.

2. التيفود :

وهو مرض منتشر بين أطفال الشوارع نتيجة تناول خضروات غير مغسولة يجمعها أطفال الشوارع من القمامة أو بسبب تناول وجبة طعام تجمّع عليها الذباب.

3. الملاريا :

نتيجة لأن أطفال الشوارع معرضون لكميات هائلة من الناموس الناقل للملاريا أثناء نومهم في الحدائق العامة ليلاً دون أغطية تحميهم.

4. البلهارسيا :

حيث يتعرض أطفال الشوارع لمرض البلهارسيا نتيجة تجمعهم سويا ونزولهم للاستحمام في المياه الملوثة.

5. الأنيميا :

يصاب أطفال الشوارع بالأنيميا نتيجة عدم تنوع واحتواء الوجبات التي يأكلونها على جميع المتطلبات الضرورية لبناء الجسم نتيجة فقرهم وعدم توفر نقود لديهم.

6. كحة مستمرة وتعب في الصدر:

وذلك نتيجة استنشاق أطفال الشوارع لعوادم السيارات لتعرضهم لها طوال اليوم بالإضافة إلى تدخينهم السجائر وتعرضهم لنزلات البرد في الشتاء نتيجة بقائهم في الشارع.

7. الجرب:

فالكثير من أطفال الشوارع مصابون بالجرب.

مخاطر استغلال العصابات:

التي تعتبر من أكثر المخاطر التي تمثل خطورة بالغة على أطفال الشوارع والمجتمع بوجه عام ، وهو استقطاب المجموعات الإجرامية المنظمة لهم ، واتخاذهم أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة فقد يستخدمون أدوات في الترويج والتوزيع للممنوعات أو الأعمال المنافية للآداب.

مستقبل طفل الشارع

بعض الأخطار التي يتعرض لها طفل الشارع في المستقبل :

1) رفض المجتمع لهم لكونهم أطفال غير مرغوب فيهم في مناطق معينة بسب مظهرهم العام وسلوكهم غير المنضبط.

2) تعرضهم إلى مشاكل نفسية بسبب فشلهم في التكيف مع حياة الشارع.

3) يفتقد الاستمتاع بالطفولة ويفتقد القدر المناسب للانتماء حيث عملهم لا يمكنه من أن يكون له أصدقاء.

4) يتعرض إلى التسمم الغذائي نتيجة لتناول أطعمة فاسدة انتهت صلاحيتها التي توجد في القمامة وأصابهم بمرض التيفود وهو مرض ناتج عن عدم غسل الخضروات وتناول الأطعمة التي تتجمع عليها الذبابة والحشرات وإصابة بمرض البلهارسيا نتيجة للاستحمام في مياه الترع وإصابة بمرض الأنيميا نتيجة لعدم تنوع واحتواء الوجبات على المتطلبات الضرورية لبناء الجسم.

5) (الإدمان) حيث يعملوا مع العصابات و تجار المخدرات على استغلال صغر السن الأطفال و إدخالهم دائرة الأجرام و ترويج

المخدرات و تجد بعض الأطفال يجلسون في أماكن بعيدة عن الشرطة يتنشقوا الكلة و أدوية الخدرة.

6) الاستغلال الجنسي و إصابتهم بمرض الإيدز.

التسول

★ التسول :

تعتبر ظاهرة التسول في الدول النامية والمتطورة المتحضرة آفة اجتماعية كبيرة وخطيرة تشوه سمعة المجتمع بشكل عام والسياحة بشكل خاص ومع قيام الدولة المستقلة بمفهومها المعاصر بدأ دور معظم مؤسسات المجتمع المدني التقليدي يضمحل من حالة مجتمع يعيش وضعا اقتصاديا واجتماعيا تقليديا إلى مجتمع الرفاهية والحياة المدنية . ومن خلال هذا التطور حرصت الدول على وضع سياسة اجتماعية تحفظ كرامة وحقوق الإنسان فرغم التفاوت في مستوى المعيشة إلا أن الدول تبادر من خلال المؤسسات الخيرية إلى تلبية احتياجات المواطن وخاصة الأسر المتعففة وذوي الدخل المحدود وكبار السن والأرامل والمطلقات.

واستطاعت هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية إلى حد كبير تغطية تلك الاحتياجات وتقديم المساعدة للمحتاجين من الأسر المتعففة والأيتام بالإضافة إلى أهدافها الخيرية والإنسانية الأخرى .

ورغم كل ذلك العون والمساعدات الدائمة والمستمرة والمقطوعة إلا انه لوحظ بالفعل في السنوات الماضية انتشار ظاهرة التسول خلال شهر رمضان بوجه عام وأمام المساجد بشكل خاص حيث يحرص المتسولون على استغلال الشهر الكريم واستدرار عطف الناس خلاله

لكونه شهر الرحمة والتكافل ومضاعفة الحسنات والجزاء الوفير ، من اجل الحصول على النقود ، حتى إن بعضهم يدعي الإصابة أو الشلل أو العجز ويقوم بالتحايل لتحقيق هدفه مفترشا الأرض وأمامه قطعة من قماش لوضع النقود عليها أو مادا يده متمتما ببعض الكلمات التي تثير العطف والشفقة.

كما يلاحظ عدم قيام مرتادي المساجد من المصلين بالإبلاغ عن وجود أي من حالات التسول بل الأخطر من ذلك تعاطفهم مع المتسولين حتى وان كانوا شبابا قادرين على الكسب ، ولا يقوم أحد سواء عطفا عليهم أو تجاهلا بتنبيههم بأن العقيدة الإسلامية تدعو إلى العمل والكسب المشروع وتنهي عن استجداء الناس إضافة إلى أن المصلين في غالب الأحيان لا يوجهونهم بمراجعة صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية وربما يكونون فعلا يتلقون مساعدات من تلك الجهات لكنهم يرغبون في المزيد من الكسب في رمضان .

وقد طرحت مجموعة من الأسئلة حول هذا الموضوع لتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي رجعت لعدة أسباب أهمها حرص البعض على الكسب السهل والمريح والرغبة المخلصة لدى المحسنين وأهل الخير للبذل في سبيل الله تقربا إلى المولى عز وجل بالإضافة إلى عدم وعي أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة التسول وتشويهها لصورة المجتمع رغم استهجان البعض لهذه الظاهرة دون التصدي لها لكون غالبية المتسولين من النساء والأطفال أو الرجال ذوي العاهات الأمر الذي

يدفع أفراد المجتمع إلى التعاطف معهم دون التحقق من صدق المتسول وحاجته للمساعدة.

وأشارت الإحصاءات أن السواد الأعظم من المتسولين المقبوض عليهم من الأجانب ؛ حيث لجأ بعضهم إلى المرور على المنازل حاملين معهم نسخا من بعض الشهادات الطبية بلغات أجنبية مختلفة صادرة من مستشفيات وعيادات طبية وهمية بدول أجنبية تشير إلى إصابتهم بأمراض خطيرة وتكلفة علاج عالية ولفت إلى أن المتسولين يقومون من حين لآخر بابتكار أساليب جديدة لجلب عطف الناس معهم كالتوجه للعيادات والمستشفيات الخاصة للتسول هناك بزعم معاناتهم من أمراض خطيرة وكذلك إدعاء فقدان النقود والوقوف أمام محطات التزود بالوقود والبنوك وطلب مبالغ مالية لاستكمال سفرهم أو قضاء حاجياتهم ، كما أنهم يوجدون بالأسواق والمحلات التجارية الكبرى لنفس الغرض . والتسول عن طريق التحايل يعرف بالتسول المنظم ويعد من أخطر أنواع التسول حيث إن القائم به غالبا ما يقوم باصطحاب زوجته وأولاده للاستعانة بهم في استدرار عطف الناس وإيهام ضحاياه بصدق أقواله.

والخطورة تكمن في أن المتسول يقوم بإعداد أبنائه وتدريبهم لممارسة هذا السلوك بالإضافة إلى دفعهم إلى التردي في الجريمة وتشجيعهم على الانزلاق إلى جرائم أكثر خطورة كالإدمان والدعارة مما يؤدي إلى تهديد أمن المجتمع ككل وفي الختام على فاعلي الخير

بتوجيه أموال زكاتهم وصدقاتهم لصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية لتقوم بتوصيلها إلى مستحقيها بدلاً من إعطائها لمن لا يستحقونها.

رأى الإسلام

رأى الإسلام في عمالة الأطفال وأطفال الشوارع :

اهتم الإسلام بحماية الأطفال من الانتهاك كما أكدت التشريعات الدولية على ضرورة توفير الحماية الكاملة للأطفال من أي انتهاكات حقوقية وتأمين مستقبل جيد للمجتمعات وهو المحور الأساس للدين الإسلامي ولأن المجتمعات الإنسانية لا تسير على نسق واحد في التقدم الاقتصادي والاجتماعى مما أدى إلى تفشى أزمة عمالة الأطفال وأطفال الشوارع حيث حدث انخفاض للمستويات الاقتصادية مما أدى إلى إدخال الأسر الفقيرة أطفالهم في قوة العمل ولقد وضع الإسلام أسس للتعامل مع الطفل التي تمنع استغلال الطفل في العمل كما حددت التشريعات الدولية الكيفية التي يدخل بها الفرد إلى سوق العمل قبل السن المناسب .

ويعتمد جوهر الدين الإسلامي فى العبادة على الاستطاعة فى القيام بالتكليف ونظرا لضعف قدرته على أداء التكاليف فإنه يفتقد فرصة العمل فى الحياة ، قال الرسول (ﷺ) (لا تكلفوا الصبيان الكسب فإنكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا) فالدفع المبكر بالطفل إلى العمل يضيعه من تلقى التربية الأخلاقية الكافية و من بينها (الأمانة) وإذا خرج إلى سوق العمل دون هذه الأخلاق سيدفعه إلى الانحراف الذي يؤدى إلى خسارة كبيرة.

قال تعالى :(لا تظلمون ولا تظلمون) وإن عمل طفل الشارع يحرمه من فرصة تعليمه الموازية لأقرانه و سيمنعه من اكتساب الخبرات و حقوقه الأساسية فى حنان الأم و الأب مما يخرجه إنسان غير كامل المشاعر مما يترتب عليه خسارة المجتمع المسلم لهذا الإنسان وفقدانه كأحد عناصر منظومة البناء الاجتماعى وكما أنه لم يلق الرعاية الكافية من أهله فالأب ملزم بالإنفاق على أبنائه ولقد يهدف الدين الإسلامى إلى حماية المجتمع الإسلامى بصورة تؤدى إلى إخراج أفراد قادرين على حمل العبء الاجتماعى العام وهو (التنمية و البناء والأعمار) وهى رسالة من أهم الرسائل فى الدين الإسلامى .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله (ﷺ) قال: " والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره فيتصدق به على الناس : خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه ".

الأطفال العاملون من واقع الأبحاث

يحظُر القانون المصري تشغيل الأطفال قبل بلوغهم أربع عشرة سنة ميلادية كاملة ؛ ولكن لم يُبذَل إلاّ القليل من الجهد لفرض هذا القانون. وفي العام 1997 ، قدّرت دراسة مسحيّة على المستوى القومي، أن هناك ما يقارب 1.7 مليون طفل مصري تتراوح أعمارهم ما بين ستة أعوام وأربعة عشر عاماً ، يعملون في أعمال بأجر أو من غير أجر.

وفي أثناء المقابلات التي أجريت ، وجد دليلاً قوياً على وجود رابطة ما بين عمل الأطفال ، ووجود أزمة لدى الأُسر .

إن العمل في سن مبكّرة ، عادة ما يزيد من الوقت الذي يمضيه الأطفال من غير أن يكونوا تحت المراقبة ، وخصوصاً عندما يكون مكان عمل الطفل هو الشارع . ومن الأكثر احتمالاً كذلك ، أن تقوم الأسر الفقيرة بإرسال الأطفال للعمل في سن مبكّرة . ومن الأقل احتمالاً أن تمتلك الأسر الفقيرة المصادر الضرورية لتوفير البيئة الملائمة لتنشئة الأطفال . وأخيراً ، من الممكن أن ينمو لدى الأطفال العاملين شعور زائف بمقدرتهم على إعالة أنفسهم ، مما قد يشجعهم على المخاطرة بترك البيئة العائلية التي يعتبرونها غير مُرضية .

أخبر أيمن م. ، البالغ من العمر تسع سنوات ، الباحثين الاجتماعيين ، أنه كان يعمل كمساعد ميكانيكي قبل أن يقرر

مغادرة منْزله في الإسكندرية ، في بدايات شهر (يونيو) 2002 . وقال ، "شفت برامج بالتلفزيون عن حاجات حلوة بالقاهرة ، كايرولاند [مدينة ملاهي] ، ألعاب ، سمك بينط من الميّه .. كنت عايش مع أمي وجوزها ، بس هوَّ كان بيضربني" . في النهاية ، وجدت منظمة غير حكومية عاملة في القاهرة ، عائلة الطفل ، وسَعت لترتيب أمر عودته ، ولكن أيمن فضّل البقاء في القاهرة . وقال : "أمي قالت أنه ما يهمهاش لو فِضِلت هنا [في مركز الاستقبال]".

أمّا يوسف ح . ، ستة عشر عاماً ، فقد كان يعمل في تلميع الأحذية منذ صغره ، وقد أخبَرنا بأنه ترك منْزله بعد إنهائه للصف الثالث الأبتدائي ، لأنه أراد "حرية أكبر" مما كانت عائلته تسمح له بها .

أخبَرنا سليمان م. ، أربعة عشر عاماً ، بأنه ترك منْزله عندما كان يبلغ من العمر حوالي العشرة سنوات ، وكان ذلك بعد فترة قصيرة من قيام والده بإخراجه من المدرسة وإلحاقه بالعمل في ورشة سمكرة لتصليح هياكل السيارات .

وقال ، "اشتغلت فترة مع أخويا ، لكن بطّلت شغل عنده من فترة طويلة . كان بيضربني ويرميني في الشارع ، وعشان كده هربت"، وهو يعيش الآن في الشارع في حي السيدة زينب ، ويعيل نفسه من الإكراميات التي يحصل عليها لقاء عمله في مسح الغبار عن

السيارات المتوقفة . لقد كانت علامات الاضطراب العاطفي بادية عليه، حتى لشخص ليس لديه أي خبرة في الصحة النفسية .

وعند سؤاله عمّا يتصوره عن مستقبله ، أجابنا : "حياتي كلها حزن في حزن ، لمّا اكبر عاوز أبقى ضابط بوليس ، علشان أقدر آخذ حقّي ، وعشان لو أي حد قلّي أي حاجة أو ضايقني ، أقدر أضربه . عاوز أقدر أقول لأمي ، أنا حقتلك علشان إللي عملتيه فيّا" .

هل من حلول لعمالة الأطفال ؟

أما عن الحلول المقترحة للتخفيف من حدة الكارثة فتقول السفيرة / مشيرة خطاب - الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة ، أن العلاج يبدأ بتوفير تعليم جاذب ورفع الوعى بالقضية ، كما تشير إلى أن أسوأ أشكال العمالة تنحصر فى الأعمال الزراعية والتى قد تعرض الأطفال للإصابة بالتسمم وأمراض السرطان .

ويأتي ذلك على الرغم من قرار وزير الزراعة بعدم تشغيل 1.25 مليون طفل فى مكافحة دود القطن والآفات الزراعية واستبدالهم بأجهزة لصيد الحشرات دون استخدام المبيدات التى تؤثر على المنتج وصحة الإنسان !! .

وهنا نتفق تماما مع السيدة السفيرة ، من أن عمالة الأطفال فى القطاع الريفى هى شكل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال كما نرى أن رفع الوعى بالقضية إحدى وسائل طرق العلاج ولكنها ليست أول هذه الطرق ، فلا نستطيع تحميل وعى المجتمع أسباب هذه الظاهرة متجاهلين قصور دور الدولة فى الرقابة وتشريعات الحماية فيها.

أن هناك عدد من الخطوات التى يجب إتباعها للحد من الظاهرة وهى:-

- حصر الأعداد الحقيقية للأطفال العاملين وتصنيفهم وسن القوانين لحمايتهم (والأهم من ذلك كله تنفيذها) إلى جانب وضع برامج التدخل وإشباع احتياجاتهم
- لابد من وجود فترة زمنية يحدث خلالها تغير شامل ومتكامل لجميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدى إلى القضاء على عوامل انتشار الظاهرة.
- تضافر الجهود بين مختلف الهيئات الرسمية والأهلية للتعامل مع الظاهرة.
- التدخل المكثف للجمعيات الأهلية والدولية ورجال الأعمال فى إصلاح الوضع المادى لهؤلاء الأطفال.
- سحب الأطفال العاملين في المهن الخطرة وإعادة دمجهم في النظام التعليمي ، وتوفير الحماية و الرعاية لهؤلاء الأطفال .
- القضاء على الأسباب التي تدفع إلى انخراطهم في سوق العمل وذلك من خلال تطوير برامج لمكافحة الفقر لأسر الأطفال العاملين ، وتمكينهم اقتصاديا و اجتماعيا .
- ومعالجة حالات التفكك الأسرى .

توفير كوادر مؤهلة للتعامل مع الأطفال العاملين وإعداد برنامج لبناء القدرات البشرية و المؤسسية ، والتعبئة المجتمعية و التوعية الإعلامية بحقوق الطفل و أهمية مناهضة العنف ضد الأطفال ، وتطوير الصناعات و المهن الخطرة بما يمنع خطورتها على الأطفال.

بعض الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع :

1. إنشاء مركز لتلقي الشكاوي من أطفال الشوارع إذا تعرض لهم أفراد من المواطنين أو الشرطة.
2. عمل يوم لأطفال الشوارع مثل يوم اليتيم ونكسر الحاجز النفسي بين الأطفال وتأملهم لاستعادة الثقة فيه.
3. عمل حملة لجمع الملابس للأطفال.
4. وضع صندوق للتصدق عليهم في كل مسجد.
5. قيام مجموعة من الأطباء المتطوعين بالمرور الدوري عليهم في أماكن تجمعهم.
6. قيام عدد من الأطباء والأخصائيين النفسيين بعمل برنامج للإصلاح النفسي للأطفال ومحاولة حثهم على العودة لذويهم.
7. التعرف على الأطفال ذو المهارات و تنمية مهاراتهم .
8. العمل بشكل محلي ودولي لوضع قوانين تمنع فيها الأطفال تحت سن 18 سنة على العمل.
9. تعزيز برامج محو الأمية للكبار والصغار.

الباب الثالث

لماذا الهرب من التعليم

لماذا الهرب من التعليم

- إن 85٪ من أطفال العرب يلتحقون بالمدارس ، نصفهم تقريبا يترك المدرسة قبل الصف الرابع
- 8 مليون طفل عربي تقريبا محرومون من التعليم .
- ملايين من الأطفال يعيشون في الشوارع والأزقة المظلمة .

دراسات وإحصاءات :

تم إجراء دراسة لبعض الحالات من هؤلاء الأطفال ، ومعرفة الأسباب وراء تسربهم من التعليم و اللجوء للشوارع ، جدول وكانت على النحو الآتي :

المتغيرات	النسبة المئوية
عدم رغبة الأسرة في مواصلة تعليم أبنائهم ، وانخفاض قيمة التعليم	٪9.1
الظروف المادية للأسرة	٪13.1
إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة المدرسية لسلوك التلميذ	٪8.7
العنف والقسوة من المدرسين .	٪10.8
بعد المدارس عن السكن	٪5.1
كثرة أعداد التلاميذ في الفصل	٪8

ضعف القدرة العلمية و التربوية للمدرسين	6.9٪
رفاق السوء	10.3٪
المباني والمرافق المدرسية	6.3٪
سوء المعاملة بين الأطفال و بعضهم	11.4٪
الدروس الخصوصية و مجموعات التقوية	10.3٪
المجموع	100٪

يوضح هذا الجدول أن الظروف المادية للأسرة قد جاءت في المرتبة الأولى العوامل و الأسباب التي أدت لتسرب هؤلاء الأطفال من التعليم بنسبة 13.1٪ ، فبعض الأطفال يودون أن يكملوا تعليمهم ، ولكن لعدم مقدرة الأب على مصاريف المدرسة يتركون المدرسة ، والبعض الأخر يكون آبائهم مسافرون أو منفصلون عن أمهاتهم ، ويتركون أمهاتهم غير قادرة أو أخواتهم على مصاريف المدرسة ، فلذلك يتركون المدرسة ، وآخرون يقوم آبائهم بإجبارهم على ترك المدرسة لكي يعمل حتى يوفر لأسرته احتياجاتها .

بينما جاء في المرتبة الثانية سوء المعاملة بين الأطفال وبعضهم داخل المدرسة بنسبة 11.4٪ حيث يقوم الأطفال بضرب بعضهم وسب وقذف الآخرين وسرقة أدواتهم ، و كل هذا بالطبع يؤدي إلى كره التلاميذ للمدرسة وتركها .

أما المرتبة الثالثة احتلها عنف وقسوة المدرسين بنسبة 10.9٪ ، فبعض المدرسين يستخدمون العنف ضد الأطفال دون سبب داعي لذلك مما يجعل التلاميذ يكرهون المدرسة و يتركونها .

أما المرتبة الرابعة تقاسمها بالتساوي الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية من جهة ورفاق السوء من جهة أخرى بنسبة 10.3٪ حيث يقوم رفاق السوء بتشجيع التلاميذ على الهرب من المدرسة و اللجوء للشوارع ، وتعليمهم السلوكيات والممارسات السيئة بأنواعها المختلفة ، وبالتالي يترك التلميذ المدرسة وينتبه لتلك الأشياء .

أما عن الدروس الخصوصية فإن بعض الأطفال يتركون المدرسة حيث أن المدرس لا يهتم بالشرح داخل الفصل ، و يركز فقط على الدروس ويفرق بين من يأخذ عنده درس حيث يقوم بمعاملته أحسن معاملة وإعطائه أعلى الدرجات ، و بالعكس مع الآخرين مما يؤدى لترك هؤلاء التلاميذ للمدرسة .

بينما جاء في المرتبة الخامسة وبنسبة 9.1٪ عدم رغبة الأسرة والأقارب مواصلة تعليم أبنائهم مما يعنى انخفاض قيمة التعليم عند هذه الأسر حيث أن بعض الأطفال يريدون مواصلة تعليمهم ولكن يمنعهم الآباء من مواصلة تعليمهم ، و يجبروهم على الخروج للعمل ، أو قد يمنع الأخ الكبير أخيه الأصغر من التعليم حتى لا يعلوه في أي مجال كان .

وقد احتل إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة المدرسية لسلوك التلميذ المرتبة السادسة بنسبة 8.6٪ ، حيث أن المدرس عندما يلاحظ تغير في سلوك التلميذ لا يهتم بذلك ، أو حتى إذا علم أنه يمر بمشكلة ما لا يهتم بها ، فيترك التلميذ المدرسة لهذا السبب .

بينما جاء في المرتبة السابعة كثرة التلاميذ في الفصل بنسبة 8٪ ، حيث أن هذه الزيادة تجعل المدرس غير مهتم بالشرح أو أي من أمور التلاميذ ، فيدخل هذا المدرس لمجرد إثبات الحضور فقط ، وبالتالي تحدث نفس النتيجة ويترك التلاميذ المدرسة .

بينما جاءت باقي الأسباب بنسب متقاربة ، وهي كالأتى : ضعف القدرة العلمية والتربوية للمدرسين بنسبة 6.9٪ ثم المباني والمرافق المدرسية بنسبة 6.3٪ ، وأخيرا بعد المدرسة عن السكن بنسبة 5.1٪ .

السلوك العدواني في المدارس

أصبح السلوك العدواني والعنف لدى الأطفال منتشراً في أغلب المجتمعات لأسباب عديدة منها وسائل الإعلام التي تسهم بنشر الجريمة إضافة إلى غياب التربية الصحيحة لدى كثير من الأسر وفي المدارس وفقدان الضبط والرقابة على الأطفال لانعدام الصلة بين المؤسسة التربوية وأولياء الأمور.

ويمكن تعريف السلوك العدواني أو العنف بأنه استجابة سلوكية انفعالية قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير وغالباً ما يسلك البعض السلوك العدواني عندما يعاني ضغوطاً جسدية أو معنوية فيلجأ لتأكيد الذات من خلال ممارسة القوة أو الإكراه ضد الغير.

الدفاع عن الذات :

الدراسات تشير إلى أن 33٪ من الأطفال الذين تتم دراسة حالاتهم يظهرون سلوكاً عدوانياً أو غير منضبط ، ومن الواضح أن

نمط السلوك الذي يتضمن العدوان والعنف على نحو مستمر مضيفاً إلى أن هنالك أنواعا من العنف والعدوان يمكن أن يلحظ لدى الأطفال مثل العدوان الناتج عن الاستفزاز، حيث يستجيب الطفل في الدفاع عن الذات ضد التصرفات العدوانية لأقرانه، أما النوع الثاني فهو العدوان غير الناتج عن الاستقرار، حيث يقوم الطفل بالتشاجر بشكل مستمر لكي يسيطر على أقرانه.

الاضطراب الانفعالي :

إن سلوك العنف لدى الأطفال في حقيقة الأمر يرجع لطبيعة شخصية الطفل، فالشعور المتزايد بالإحباط أو ضعف الثقة بالذات أو الشعور بالاضطراب الانفعالي والنفسي وضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعية، وكذلك الاعتزاز بالشخصية الذي ربما قد يكون على حساب الغير، كل ما سبق ربما يؤدي إلى الميل إلى سلوك العنف، كما أن مرحلة البلوغ والمراهقة تلقي بظلالها على سلوك العنف لدى الأطفال من ذلك تمرد المراهق على طبيعة حياته في الأسرة والمدرسة وعدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة والميل إلى الانتماء إلى الجماعات الفرعية التي ربما تؤثر عليه سلباً وكذلك الشعور بعدم الإشباع النفسي لحاجاتهم الفعلية.

أسباب العنف في المدارس

هناك نظريات متعددة حول أسباب العنف والعدوان لدى الأطفال ، فالبعض يعتقد أن هناك غريزة عامة لدى الإنسان بينما يرى آخرون أن الأطفال يتعلمون الكثير من العادات العدوانية عن طريق ملاحظة نماذج سلوك الآباء والإخوة والرفاق وغيرهم ، وكما يبدو أيضاً أن العنف يزيد احتمال تعلمه عندما يكافأ الأطفال لقيامهم بتصرفات عدوانية ، وذلك يحصلون على ما يريدون أو يجذبون انتباه الآباء.

إن سلوك العنف لدى الأطفال يتأثر كثيراً بطبيعة التعامل مع المعلمين ، ومن ذلك غياب القدوة الحسنة من المعلمين وعدم الاهتمام بمشكلات التلاميذ وغياب التوجيه والإرشاد وضعف الثقة بين الطفل والمعلم وممارسة اللوم المستمر من قبل المعلمين وضعف اللوائح المدرسية وعدم كفاية الأنشطة المدرسية وزيادة كثافة الفصول الدراسية.

كل ذلك ربما يكون دافعاً إلى السلوك العدواني وممارسة العنف لدى الأطفال ، هناك سلوكيات عنف متعدد يمارسها الطلاب في المدارس منها التلفظ السيئ على المدرسين وكذلك التهكم والسخرية منهم وتعطيل المدرسين عن الشرح ، ورفض الخضوع للسلطة المدرسية ، كما أن السلوك العدواني ربما يوجه نحو إتلاف أثاث المدرسة

أو إتلاف أدوات النشاط المدرسي أو التمرد على الواقع التعليمي أو إحداث شغب بين الحصص المدرسية أو تشويه جدران المدرسة.

كما أن المؤسسات التي تلعب دوراً هاماً في اكتساب سلوك العنف لدى أبنائهم هي (الأسرة) كما ذكرنا والتي تعتبر الأهم في تعليم سلوك العنف يليها في المرتبة الثانية (وسائل الإعلام) بجميع أشكالها من حيث تأثيرها في اكتساب الأطفال سلوك العنف. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات مع آراء عامة الناس الذين يرون أن الترويج المتسم بالعنف يؤدي إلى اكتساب بعض الأشخاص لسلوك العنف ، وكما تشير نتائج الدراسات المختلفة إلى أن مشاهدة برامج التلفزيون التي تتسم بالعنف يصاحبها رغبة الأطفال في استخدام العنف والنظر إليه على اعتبار أنه الحل الفعال للصراع وقد تبين من المقابلات المتعمقة التي تم إجراؤها مع آباء الأطفال أن أقل من ربع هؤلاء الآباء (31٪) لا يستخدمون العنف مع أطفالهم أي لا يستخدمون العقاب البدني (الضرب) أما باقي الآباء فيستخدمون العنف مع أطفالهم وبسؤال هؤلاء الآباء عن أسباب استخدامهم للعنف مع أطفالهم أجاب (21,4) بأن ضغط العمل يعتبر أهم سبب لاستخدام العنف وذكر (79٪) بأن استخدام العنف يرجع إلى الالتزامات الأسرية ، أما (54٪) فذكروا أن عدم الطاعة هو السبب ، أما الباقي من الآباء فذكروا أن استخدامهم للعنف يرجع إلى أسباب

أخرى مثل "ضعف التحصيل الدراسي (40٪) وعدم اعتماد الطفل على نفسه (6٪) وعدم تحمل الطفل للمسئولية (30٪) وأسباب أخرى (24٪) .

دور المدرسة:

إن العنف في المدارس لم يصل إلى حد المشكلة لأنه محدود وشبه غير موجود في المرحلة الابتدائية ، كما أعلم وهذا ما نشاهده في مدارسنا ، إنها مستقرة وبعيدة عن العنف. أما أسباب العنف بشكل عام في المدارس إن وقعت فهي تتبلور في عدم استقرار الطلاب داخل منازلهم مما ينعكس على نفسياتهم داخل المدرسة وكذلك وجود الخلافات خارج المدرسة تنتقل إلى المدرسة في حالة تجدد الخلافات كما أن الغيرة بين الطلاب في الأنشطة الرياضية والفنية والتعليمية.

كما أن الحرمان العاطفي والمادي من قبل الأبوين ينعكس على بعض الطلاب سواء على نفسياتهم أو مسيرتهم التعليمية ، وهذا يجعلهم يصدرون بعض الخلافات مع بعض أقرانهم من الطلاب ، وهناك سبب آخر وهو ضعف أماكن الأنشطة لتفريغ الجهد داخل المدرسة ومشاهدة أفلام العنف الكرتونية أو التلفازية تعزّز من ظاهرة العنف لدى الأطفال وقد تجعله متأصلاً فيهم زيادة على حب تقليد الأقران.

خلافات الوالدين :

إن تأثير الخلافات الزوجية على الطفل الذي يتعلم الكثير من سلوكه الاجتماعي عن طريق ملاحظة أبويه وتقليدهما وعاء لإعطاء الطفل مجالاً للنشاط الجسمي وغيره من البدائل ، وذلك من خلال التدريب والرياضة والحركة ، بحيث يتم تصريف التوتر والطاقة ، كما أن تواجد الآباء بالقرب من الأطفال يجعلهم أكثر هدوءاً عندما يكون الأبوان قريبين منهم .

العنف المدرسي من واقع التجربة

تشكل ظاهرة العنف المدرسي إحدى إفرازات واقعنا الاجتماعي الهش ، الذي تنخر جسمه عدة تناقضات تتفاقم يوما بعد يوم ، حيث أصبح العنف هو السمة الغالبة على العلاقات بين شريحة واسعة من أطفال مدارس إلى درجة باتت فيها العملية التربوية موضع تضاءل سواء تعلق الأمر بدور الأسرة أو المدرسة أو المجتمع.

إحدى المؤسسات التعليمية الإعدادية ، دخلت إليها بعد معاناة مع الأزقة المؤدية إليها من كثرة الأوحال وبرك الماء ، في إحدى حجراتها المطلية جدرانها بالأخضر والأبيض ، كنت على موعد مع الاجتماع الأول للمجلس الداخلي ، الذي ينتخب أعضائه من بين مدرسي الإعدادية إضافة إلى الطاقم الإداري ، طُرحت عدة نقاط للنقاش والمرتبطة بمشاكل التلاميذ وموظفي المؤسسة.

أحد أساتذة مادة الرياضيات تناول الكلمة بانفعال وقال " نواجه سلوكيات مشينة من طرف التلاميذ عند خروجنا من الإعدادية، نسمع منهم كلمات بذيئة ويرشقوننا بالحجارة.. يجب أن نبحث عن الحل العاجل لهذا المشكل ، لا يمكن أن نسمح بأن تداس كرامتنا ، ونستمر في العمل في ظروف أمنية سيئة كهذه".

واصل الأساتذة اجتماعهم بينما كان بعض التلاميذ ينظرون من وراء زجاج النوافذ ، مستعينين بأيديهم لمعرفة ما يدور داخل الحجرة.

بعد انصرافي سألت أحد التلاميذ :

- سمعنا عن تعرض بعض التلاميذ للرشق بالحجارة من طرف زملاء لهم ، هل هذا صحيح ؟
- بالتأكيد إنها ظاهرة تكاد تكون يومية ، كثير من التلاميذ أصيبوا بجروح في رؤوسهم ، يقع هذا خاصة في المساء.
- لماذا في المساء ؟
- لأن الإنارة تكاد تكون منعدمة قرب المدرسة ، مما يساعد على حدوث الشغب.

الأسباب التربوية والاجتماعية :

العنف المدرسي بات منتشرا بشكل واسع النطاق وتحول إلى ظاهرة ملفتة ، عن أسبابه يقول أحد الأساتذة : أعتقد أن هناك عنفا مزدوجا: عنف يمارسه التلاميذ ، وعنف مضاد يمارسه رجل التعليم ، وهي ظاهرة سيكولوجية مرتبطة أساسا بالتربية لدى جميع الأطراف ، فطبيعة التربية التي تلقاها المدرس ، والتي تلقى بها تكوينه تعتمد

أساسا على العنف ، مما ولد لدى هذه الفئة شعورا بأن عملية التحصيل وضبط الفصل لا يمكن أن يتم دون ممارسة العنف .

تقول التلميذة مريم : هناك عدة عوامل تساهم في انتشار العنف المدرسي ، منها ضعف التربية الأسرية والتوجيه في المدرسة ، وقلة الوعي بالأخطار الناجمة عن هذه السلوكيات".

وتشير أليس ميلر في كتابها " مأساة أن تكون طفلا " إلى أن العنف الذي يتعرض له الأطفال ، هو المسئول عن ميلهم للعدوان والسيطرة عندما يكبرون ، ويعطي مثالا على ذلك: أدولف هتلر ورفاقه من قادة النازية ، الذين تعرضوا في طفولتهم لقسوة شديدة من طرف آبائهم ومعلميهم ، مما جعلهم يميلون إلى العنف والعدوان في كبرهم.

الطفل الذي يتعرض في طفولته للحرمان العاطفي ، سواء من الأب أو الأم أو من كلاهما ، تكون له آثار سلبية على تنشئته الاجتماعية وعلى نموه النفسي والانفعالي وعلى قدراته الذهنية ، فشخصيته تكون متوترة تعاني من عدم القدرة على التكيف السوي مع الآخرين ، وتطغى عليه الاضطرابات العاطفية. كما أن القهر الاجتماعي الناتج عن الاستهزاء والتهكم والازدراء ، يولد بدوره لدى الطفل شعورا بالإحباط والدونية ويربكه في علاقاته مع زملائه. فقد أظهرت دراسة أجريت في اليابان أن القهر الناتج عن الاستهزاء أدى إلى

انتحار تسعة طلاب دون الرابعة عشر من العمر في العام 1985 ، كان أحدهم فتى وديعا .

ويجمع الإخصائيون في علم الاجتماع والتربية وعلم النفس ، على دور الأسرة في تنمية النزعة العدوانية لدى الطفل ، عندما ينموا في بيئة أسرية ينقصها الحب والحنان والرعاية السليمة للأبناء ، فالوالدان اللذان يتخاصمان ويهملان تربية الأطفال أو لا يسمحان بالحوار وإبداء الآراء وتفهم المشاكل ، يكونان سببا في زرع مشاعر الحقد والكراهية في الطفل ودفعه إلى التمرد ومحاولة إبراز الذات بسلوكيات عنيفة ، وهذا ما تؤكده التلميذة كريمة : هذا العنف انعكاس لمشاكل أسرية..انعكاس لتفكك الأسرة ".

ومن النتائج السلبية للتفكك الأسري ، محاولة الطفل البحث عن الحنان وتقدير الآخرين خارج الأسرة ، وكثيرا ما يقع ضحية رفاق السوء الذين يساهمون في انحرافه.

ومعلوم أن المدرسة يسود فيها أسلوب سلطوي حيث تمارس العملية التعليمية في جو من التخويف و التهديد وفي ظل غياب الحوار والإقناع. يقول الأستاذ " أستاذ اللغة الفرنسية " : المدرسة حاليا تعتبر مؤسسة لإنتاج العنف ، فالسياسة التعليمية حاليا ، لا تمنح الفرصة من خلال الإمكانيات والمناهج. و تصور المسئولين لإنتاج

مجتمع الغد ، هو تصور خاطئ يؤدي بنا إلى إنتاج ما يسمى بالا أمن L'insécurité.

وتقول تلميذة : طريقة تعامل الإداريين وبعض المدرسين طريقة غير تربوية ، كثيرا ما يخاطبوننا بعبارات سوقية ، يسبون التلاميذ.. كما تصدر منهم أفعال مشينة.

هذا الرأي ينطبق على كثير من المدارس العربية والإفريقية التي تفشت فيها ظاهرة العنف ، فقد قالت منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان أن التلاميذ في كينيا ، يعانون من أساليب العنف التي يتبعها المدرسون والمدرسات سواء في المدارس العادية أو الداخلية ، يكفي مجرد ارتكاب التلميذ مخالفة بسيطة لتوقيع أشد العقوبات عليه. وقد هربت حوالي 400 تلميذة من مدرسة داخلية مؤخرا نتيجة لهذه المعاملة ، التي أصبحت ظاهرة في كينيا وفي بلدان أفريقية أخرى كانت مستعمرات بريطانية.

التلميذ يشعر بالإحباط نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتردية ، حيث أصبح التعليم لا يؤدي حتما إلى العمل ، وهذا عامل أساسي في تنامي ظاهرة العنف .

وقال معلم سويسري يدير مدرسة خاصة في نيروبي : هناك 440 ألف تلميذ وتلميذة سيتخرجون هذه السنة ، وهناك 20 ألفا

منهم فقط على الأكثر ستتاح لهم الفرصة لشغل وظائف مستقرة كما أن التلاميذ يعاملون بقسوة ويعيشون في ظروف سيئة ، ويحصلون على مستوى متدن من التعليم ، وفوق كل ذلك فنظرتهم إلى المستقبل سوداء'' ، وقال أيضا '' إن المدارس أصبحت تولد طاقة هائلة من العنف ''.

أحد المسئولين فى المجال التربوى ، يعتبر المراهقات سببا رئيسا لكثير من حوادث العنف ويقول : غالبا ما تكون المراهقات سببا للعنف المدرسي الذي استفحل في مختلف المؤسسات ، المراهقون يحاولون بسلوكياتهم العنيفة إبراز قيمتهم الاجتماعية وقدرتهم على استمالة الفتيات.

وهذا الرأي تؤكده التلميذة فاطمة الزهراء : كثيرا ما يكون العنف المدرسي سببه معاكسة المراهقين للتلميذات ، فرفض الفتيات لهذا السلوك يعرضهن للانتقام.

العنف لدى المراهقين يأخذ منحى أكثر شدة وحدة لأن المراهق نتيجة التغيرات الفسيولوجية و النفسية التي تطرأ عليه ، يكون شديد الحساسية تجاه السلوكيات التي تصدر من الآخرين سواء كانوا والداه أو رفاقه أو مدرسيه. فعندما تتعرض رغباته وميوله للقمع ، ويواجهه الآخرون بالازدراء و السخرية أو اللامبالاة ، ينفعل ويحاول

بشتى الطرق إثبات ذاته وإرغام الآخرين على تقديره ولو باستعمال العنف.

ويشكو كثير من المدرسين من عدم وجود تعاون بين المؤسسات التربوية والأسرة ، حيث لا تتم زيارات منتظمة لآباء وأولياء التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية للإطلاع على مدى مواظبة أبنائهم وللاستفسار عن سلوكهم ، ويزور بعضهم المؤسسة فقط عندما يفاجئوا بحدوث مشكل ما لأبنائهم.

تقول تلميذة : وقع السنة الماضية أن ضرب أستاذ تلميذا بشكل مبرح ، وبعد حضور ولي أمر الأخير وقع بينه وبين الأستاذ سوء تفاهم ، تطور إلى اعتداء الأستاذ على ولي الأمر أيضا . وتضيف قائلة : يتطور العنف بين التلاميذ إلى عنف بين شباب الأحياء ، التي ينتمي إليها التلاميذ ، فتتحول هذه الظاهرة إلى عنف وإلى عنف مضاد.

وهذا ما يؤكده أحد التلاميذ : وقع نزاع بين التلاميذ قرب إحدى المدارس تحول فيما بعد إلى صراع دموي بين شبان من حيان مختلفان ، حيث أصيب طفل بجروح بليغة في رأسه نقل على إثرها إلى المستشفى على متن سيارة إسعاف.

يشار إلى أن العنف منتشر بشكل واسع في المدارس الأمريكية ، حيث انتقل هوس القتل المدرسي من الطلاب إلى الطالبات ، حين

فتحت مراهقة النار في مطعم مدرسة ثانوية في وسط بنسلفانيا ، فأصابت إحدى زميلاتها بفصل الدراسة. فيما أحبطت مجزرة في إحدى الجامعات الكندية في اللحظة الأخيرة.

كما قضت محكمة أمريكية في يوليو 2001 بسجن صبي من فلوريدا في الرابعة عشرة من العمر 28 عاما ، لقتله مدرسا في مدرسته وتصويبه مسدسا محشوا بالرصاص تجاه مدرس آخر.

وكان ناتانييل برازيل يبلغ من العمر 13 عاما ، حين أطلق الرصاص على المدرس باري جرونو فأصابه بين عينيه بمدرسة ليك وورث. وقضت المحكمة أيضا بسجن برازيل خمسة أعوام لإدانته بتهمة مهاجمة المدرس الآخر الذي صوب المسدس تجاهه.

وأمر القاضي ريتشارد وينت أيضا برازيل بقضاء عامين رهن الاعتقال المنزلي ، ثم البقاء تحت المراقبة لمدة خمس سنوات بعد قضاء فترة السجن ، وأن يحضر دورة دراسية حول كيفية السيطرة على الغضب.

وكان برازيل أعيد من المدرسة مبكرا في آخر أيام العام الدراسي يوم 26 مايو 2000 ، لإلقائه بالونات مياه على أقرانه. وعاد برازيل إلى المدرسة حاملا مسدسا سرقه من جده ، وأطلق النار على

المدرس جرونو حين رفض السماح له بالتحدث مع أصدقاءه في الفصل. وأثارت القضية اهتماما واسعا كأحد حوادث العنف المدرسي ، وبسبب الجدل حول كيفية محاكمة ومعاقبة الأحداث المتهمين بجرائم خطيرة.

الأسباب النفسية :

تؤكد الدكتورة أميرة سيف الدين " أستاذة الصحة النفسية بكلية الطب جامعة الإسكندرية " أن السلوك العدواني الذي يتخذه الطفل تجاه المواقف المختلفة ، يعتبر من علامات إصابته بمرض نفسي.

وتقول : النشاط الزائد وتشتت الانتباه والاندفاع ، ثلاثة أمور إذا لازمت الطفل بعد سن السنوات الثلاث الأولى ، ولفترة لا تقل عن ستة أشهر ، فإنها تكون مؤشراً على أن هناك فعلا مشكلة نفسية لدى الطفل.

في حين إننا لا نستطيع تشخيص حالة طفل بأنه مريض بالنشاط الزائد إلا حين دخوله المجتمع المدرسي، لأن المدرسة تتطلب الهدوء والالتزام وعدم الحركة ، وهي عكس الصفات الموجودة بالفعل عند الطفل المريض بهذا المرض. فإذا ثبت ذلك يجب التعامل مع هذا الطفل بالطريقة السليمة ، ولاسيما في المرحلة الأولى عندما يتحول الطفل إلى البلوغ ، وإلا سيتحول هذا الطفل إلى الجنوح وهو من أخطر الأمراض النفسية السلوكية التي تؤدي إلى طريق الانفلات والإجرام.

دور وسائل الإعلام :

يرتبط العنف المدرسي بوسائل الإعلام في الدرجة الأولى ، خاصة القنوات الفضائية الأمريكية التي تبث أفلام العنف المرتبط بالجنس ، والتي يشاهدها التلميذ ويعتقد أن استعماله للعنف يساعد على استمالة فتاة.

ويقر أغلب الأخصائيين في علم الاجتماع والتربية وعلم النفس ، بوجود علاقة غير مباشرة بين العنف الذي تبثه وسائل الإعلام وبين الانحراف الذي يرتكبه الأطفال والشباب في الواقع ، خاصة إذا كان هؤلاء يعيشون أوضاعا اجتماعية ، اقتصادية ، وثقافية سيئة ، تجعلهم أكثر ميلا للتأثر السلبي بما تبثه وسائل الإعلام.

ويشير سحاب فكتور في " أزمة الإعلام الرسمي العربي " إلى أن التأثير العنيف الذي تنقله وسائل الإعلام إلى الأطفال والشباب ، لا يتجلى فقط في مشاهد العنف التي تبثها وسائل الإعلام باستمرار ، وإنما أيضا في تلك المشاهد التي تشحن نفس الأطفال والمراهقين بأحلام رفاه غير واقعي ، لا تلبث أن تصطدم بالحقيقة فتثير فيهم شعورا بالخيبة والإحباط. وقد تدفع بالكثيرين منهم إلى استخدام العنف والانحراف لبلوغ هذا الثراء الوهمي الذي يتعذر عليهم بلوغه بالوسائل المشروعة .

عائلات في أزمة

" من واقع حالات خاضعة للأبحاث الاجتماعية "

في الأغلبية الكبرى من الحالات التى أجريت عليها بعض التحريات والأبحاث ، كان العامل الأكبر والأهم في تعرّض الأطفال للاحتجاز بتهمة "التعرّض للانحراف" ، هو مقدار الوقت الذي يمضيه الطفل في الشارع .

وقد كان جميع الأطفال قد أمضوا فترات طويلة يعيشون أو يعملون في الشوارع ، باستثناء طفلة واحدة ، قُبض عليها بينما كانت تعمل في ملهى ليلى ؛ وفي بعض الحالات كان الأطفال قد عاشوا في الشوارع لسنوات ، وفي كل الحالات تقريباً يعيش الأطفال ويعملون في الشوارع بسبب أزمة عائلية حادّة.

أشار الأطفال الذين خضعوا لأبحاث اجتماعية باستمرار للعنف العائلي ولحالات طلاق وتعدد زواج الوالدين ، بوصفهما السببين الرئيسيين لتركهم لمنازلهم .

عندما قابلنا أمين ن. البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً ، في (يوليو) 2002 ، كان يعيش في الشارع منذ سنتين ، أي منذ الوقت الذي انفصل فيه والداه ، وتزوج كل منهما من شخص آخر . وقال ،

"هُمَّ عندهم عيلات جديدة ومش عاوزينّي" . تُرك أمين وأخوته الثلاثة لكي يعيلوا أنفسهم ، بينما بقيت أخته الوحيدة مع أمها "عشان هيّ بنت" . وكونه لم يحصل على أي تعليم ، أصبح أمين يعيل نفسه من الإكراميات التي يكسبها مقابل مسح الغبار عن السيارات المتوقفة إلى جوار مطعم معروف في حي السيدة زينب في القاهرة.

ياسر أ. ، أربعة عشر عاماً ، وأخبَرنا أنه يعمل في نقل الصناديق الخشبية في سوق العبور للخضار في القاهرة . وقال ، "بَنام بالقلعة لوهي حصن قديم ، يعتبر نقطة جذب سياحية رئيسة ، وبروّح البيت يمكن كل أسبوعين . أبويا بيضربني ، وعشان كده ما بحبّش أفْضَل هناك" .

ترك عمرو ر. ، ستة عشر عاماً ، منْزله عندما كان يبلغ التاسعة من العمر ، وذلك على أثر طلاق والديه . ومنذ ذلك الوقت تزوّج أبوه وطلّق عدة مرات ، ولم ترضَ أي من الزوجات الجديدات بأن يبقى عمرو معها . وأخبرنا عمرو بأنه ينام في أي مكان يتمكّن من النوم فيه ؛ ومثل أمين ، فإنه يعيل نفسه من الإكراميات التي يكسبها من مسح الغبار عن السيارات المتوقفة . وقال ، "الناس بيعاملونا وحِش، وكأننا كلاب في الشوارع " .

وفاء ر. في القاهرة في (يوليو) 2002 ، كانت هاربة من بيت أسرتها في الصعيد ، وذلك بسبب إساءة المعاملة . وكانت تلك هي المرّة الرابعة التي تهرب فيها . وعبّرت عن سخطها على عائلتها وعلى الشرطة التي قامت بإعادتها إليهم . وقالت "أنا بعمل كل حاجة هناك ، بغسل الغسيل ، وبنظّف الصحون وكل حاجة ، و برضك أبويا بيضربني . دا بيضربني بسلك كهربا . أول ما الشرطة ترجّعني [إلى البيت] بروح راجعة مصر " .

يبلغ ثابت أ . من العمر عشرة أعوام ، ويعيش في الشارع منذ حوالي ثلاثة أعوام . وهو يعمل مثل أمين ن. في مسح الغبار عن السيارات في حي السيدة زينب . وقال ثابت أنه نادراً ما يذهب إلى منْزله ، وإذا ذهب فهو لا يبقى هناك لفترة طويلة . وقال ، "أبويا بيضربني . الجمعة اللي فاتت رحت البيت وابويا ضربني بحديدة" . ولثابت أخ يكبره سناً يعيش في الشارع أيضاً ، ولكنهما نادراً ما يلتقيان. ويقول ثابت ، "كل واحد مسئول عن نفسه".

في عدة حالات ، كان العنف من قبل زوج الأم أو زوجة الأب ، من القسوة بحيث يكفي لدفع أطفال غاية في الصغر ، للشروع بالرحلة الطويلة هرباً من سوء المعاملة .

أتى أنور ر. خمسة عشر عاماً ، إلى القاهرة من الصعيد عندما كان عمره اثني عشر عاماً . وقال : "ركبت القطر . كانت مرات ابويا

تضربني ، وعشان كده هربت . أمي ماتت من سبع سنين" . كانت الشرطة قد أعادت أنور إلى محافظته الأصلية عدة مرات ، ولكنّه ظل يتابع العودة إلى القاهرة.

يبلغ ناصر ي. من العمر خمسة عشر عاماً ، وكان قد أتى إلى القاهرة بالقطار من محافظة بني سويف عندما كان عمره عشرة سنوات . وقال : "أمّي إتجوّزت ، وجوزها الجديد بيعاملني وحِش . كان بيضربني ويشتمني ، وعشان كده هربت" . يعيش ناصر الآن في شوارع القاهرة ، ويعيل نفسه بالعمل في مسح الغبار عن السيارات .

التعليم والفقر

إن التعليم هو حق أساسي لكافة الأطفال ، وذلك لأن له أهمية حاسمة للتطوّر الكامل لشخصية الطفل ومواهبه ومقدراته ، وكذلك لأنه عادة ما يكون متطلباً سابقاً للتحقق الكامل لبقية حقوق الطفل الإنسانية.

من ضمن الأطفال الاثنين وثلاثين الذين زوّدوا الباحثين الاجتماعيين بمعلومات عن مستوى تعليمهم ، كان منهم تسعة لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق ، وكان تسعة آخرون من الأطفال الثلاثة وعشرين الذين التحقوا بالمدارس ، قد تركوا الدراسة في نهاية الصف الثالث الابتدائي ، وسبعة عشرة تركوا الدراسة قبل نهاية الصف السادس الابتدائي ، وكان اثنان فقط من الأطفال قد أنهوا الصف التاسع (الثالث الإعدادي) بنجاح.

يضمن القانون الدولي لكافة الأطفال تعليماً ابتدائيا إلزامياً ومجانياً . كما يضمن الدستور المصري تعليماً أساسياً إلزامياً ومجانياً ، إلى الصف التاسع ، ويوفّر تعليماً مجانياً في مستويات تعليمية أخرى. وفي الواقع العملي ، يكون على أهالي الأطفال الملتحقين في المدارس ، أن يدفعوا رسوم تسجيل وتأمين صحّي ، وأن يشتروا ملابس وأدوات مدرسية ، وعادة ما يتعرضون للضغط من قبل المعلمين قليلي الأجر ، لأن يدفعوا مالاً لقاء دروس خصوصية لأبنائهم حتى ينجحوا في الامتحانات.

وترتبط المعدلات العالية من التغيُّب عن المدارس في مصر ، بالفقر وسوء نوعية التعليم ، وتدني مستوى تعليم أرباب الأسر. وهذه العوامل بدورها تزيد من احتمال تعرض الأطفال إلى ظروف عسيرة في سوق العمل ، من ضمنها تعرضهم للضغط من أجل العمل في أعمال خطرة واستغلالية ، ويواجهون كذلك تضاؤلاً بالفرص ، مما يتركهم ، وأولادهم من بعدهم ، عالقين في شرك دائرة الفقر والأميّة.

كما أن الأطفال غير الملتحقين بالدراسة معرضين لأن يُقبض عليهم بسبب اعتيادهم على التغيّب عن المدرسة ، ويتعرضون لفقدان خدمات وفوائد مهمّة ، لا سيما التأمين الصحي المموَّل من الحكومة.

ويجد الأطفال الذين يتركون المدارس صعوبة في العودة إليها لاحقاً ، وقد يجدوا أنفسهم غير مستحقين لأي نوع من أنواع التعليم الثانوي ، ومن ضمن ذلك التعليم المهني والتقني.

ذكر أكثر الأطفال الذين قابلتهم منظمة هيومان رايتس ووتش ، أن الفقر هو السبب الأساس لعدم التحاقهم بالمدرسة على الإطلاق ، أو لتركهم المدرسة قبل إتمامهم لمرحلة التعليم الأساس ، وينطبق هذا الأمر على البنات بصورة أكبر.

وقالت وفاء ر. ، خمسة عشر عاماً ، "عمري ما رحت المدرسة ، عشان ما معناش فلوس . ما حدّش من عيلتي راح مدارس . واحنا ولدين وبنت . أبويا بياع فاكهة".

وقالت إلهام ن. خمسة عشر عاماً ، "أبويا ما كَنش عاوزني أروح المدرسة ، وقال 'بدل ما نصرف الفلوس عشان نبعتك المدرسة ، أحسن نصرفها عليكوا كلّكوا' لأننا احنا سبع أولاد".

تركت ريم ج. المدرسة بعد الصف الثالث ، وقالت "أنا كنت عاوزة أبقى بالمدرسة ، بس ماما كان عندها ظروف ".

وأشار الأولاد كذلك إلى الفقر كسبب لعدم وجودهم في المدارس . وأخبَرنا سليمان م. ، أربعة عشر عاماً ، "أنا فضلت في المدرسة لغاية الصف الخامس ، وبعدين أبويا خرجني علشان اشتغل سمكري [عامل في تصليح هياكل السيارات]".

أمّا الأطفال الذين لم يشيروا إلى الفقر بوصفه السبب المباشر لتركهم المدارس ، فقد أشاروا إلى تأثيرات الزيجات المحطمة ، وإلى الرسوب المتكرر بسبب عدم توفر الدروس الخصوصية ، أو إلى نظرة أهلهم لهم بأنهم "ما ينفعوش بالمدارس" .

أخبر يوسف ح. ، ستة عشر عاماً ، الباحثين بأنه ترك المدرسة خلال الصف الثالث لأنه "ما عنديش مزاج للقراية". وترك عمرو ر. ،

ستة عشر عاماً ، المدرسة أثناء الصف الثاني "لأني سقطت في امتحان الملحق ، وكان لازم أعيد السنة". وقال ناصر ي. ، خمسة عشر عاماً ، "رحت سنة خامسة ، وفضِلت أسقط ، وعشان كده سبت المدرسة".

وقال أيمن م. ، تسع سنوات ، "راح عليّا السن [أي تأخر بالالتحاق بالمدرسة ، وأصبح أكبر من أن يلتحق بالصف الأول]". وتركت هدى ل. ، أربعة عشر عاماً ، المدرسة بعد الصف الخامس ، وقالت "أنا سبت المدرسة عشان أبويا وأمي إتطلقوا ، وبعدين راحوا اتجوّزوا . كنت قاعدة مع أمي وما كَنشِ معاها فلوس تبعتني المدرسة . أنا أكبر وحده في اخواتي ، عندي اخّين اثنين اصغر منّي ، وكمان واحد من أمّي وجوزها الجديد" . وقال سيف س. ، أربعة عشر عاماً ، أنه ترك المدرسة بسبب أن "مرات أبويا [الجديدة] طلعتني من المدرسة".

تقارير للأطفال ومواد أخرى :

بالإضافة إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة ، وكتاب يحمل عنوان 'التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال' ، تمّ إعداد بعض المواد خصيصاً من أجل الأطفال. وقد لعب الأطفال والشباب دورا هاما في إعداد هذه المواد ، بمساعدة منظمة إنقاذ الطفولة. ويتوفر التقرير في طبعة خاصة للأطفال ، إلى جانب كتيب

تعليمي يهدف إلى تزويد الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 12 سنة بمعلومات عن العنف وباقتراحات حول ما يمكنهم اتخاذه من خطوات لمنع العنف والتصدي له.

ولعل من أهم الأمور التي يجب أن تلتفت إليها هذه المحكمة هو التأهيل النفسي لمن يتعرض للعنف وبالأخص الأطفال ، لأن تركهم من دون معالجة نفسية يعني تركهم بعقد نفسية قد تنفجر على شكل ممارسات عنيفة بحق أنفسهم وبحق أفراد أسرهم مستقبلا ، فالطفل الذي يمارس معه العنف هو مشروع لرجل عنيف وغير سوي في المستقبل.

2. الجانب التربوي والثقافي : لكل مشكلة اجتماعية لا بد أن يكون وراءها خلل تربوي وثقافي ، فعلينا أولا أن نعترف بأن ثقافتنا العامة فيها ميل للعنف في التعامل مع الآخرين وبالأخص عندما يكون هناك خلاف بين الطرفين، وهذه الحال بحاجة إلى معالجة تربوية وثقافية ، فلو نظرنا إلى أطفالنا في المدارس لوجدنا بوضوح أن هناك ممارسات عنيفة يلجأ إليها الأطفال حتى في لعبهم وهذا مؤشر سلوكي يرشدنا إلى مواطن الخلل في ثقافتنا التي قد تساعدنا في تفسير لجوئنا إلى العنف في الكبر.

ولا ننسى أيضا الأوقات الطويلة التي يقضيها الأطفال في مشاهدة أفلام الكرتون وغيرها ونحن نعلم أن فيها الكثير من صور

العنف ، وهذا بالتأكيد سيترك أثره في سلوك الطفل. ومع الأسف حتى الأعمال التلفزيونية التي تعرض للكبار ويشارك في مشاهدتها الصغار مثل الكثير من المسلسلات وهي التي قد تكون على أشكال أعمال فكاهية فإنها تزخر بصور السب والشتائم والضرب والرفس والإهانات بين الرجل وزوجته وبين الزوج أو الزوجة وأطفالهم وهذا يعطي للجميع صغارا وكبارا بأن هذه ثقافتنا وهذا هو أسلوب حياتنا، وعندما يمارس الواحد منا العنف فإنه لا يحس بالتأنيب فهو مثل غيره في هذا الأمر.

وهناك القضية الأهم في المعالجة الثقافية لموضوع العنف الأسري ضد النساء والأطفال وهو عندما نلبس الموضوع لباسا دينيا أو أخلاقيا تحت مظلة القوامة على المرأة والتأديب للأطفال، فعندما يدرس الطالب في المراحل الأولية لدراسته أن المرأة كائن ضعيف وأن قوامة الرجل عليها تتطلب تأديبها ، لأن المرأة بطبيعتها قد تفسد نفسها وقد تفسد غيرها إن لم تشعر بأنها مهددة بالضرب والتأديب من قبل الرجل. والحال نفسه مع الأطفال فثقافتنا توحي لنا بأن تأديبهم يعني ضربهم وتوبيخهم وكأن الحب والحنان والضم والتقبيل ليس من باب الأدب ، إنما هو تدليل وإفساد للطفل ، وهذا هو فهم خاطئ للتأديب تتحمل مسئوليته ثقافتنا ولا بد للعلاج أن يبدأ من عندها.

3 . الجانب الاجتماعي: علينا أن نجعل من قضية العنف الأسري شأنا عاما ، وبالتالي يكون المجتمع كله بمؤسساته الحكومية

والمدنيـة مسئولا مسئولية مباشرة في التصدي لهذه الظاهرة . وإذا كانت الدولة عليها أن تتكفل بسن القوانين وتطبيقها بخصوص من يمارس هذا النوع من العنف فإن عليها أيضا أن تمد يد العون والمساعدة لتأسيس جمعيات مدنية تهتم برعاية الضحايا من النساء والأطفال ، وكذلك توعية الناس بهذا الموضوع. علينا ألا نكتفي بالاهتمام الذي تبديه لجنة حقوق الإنسان بهذا الموضوع ، لأن في هذا تبسيطا للمشكلة، إننا بحاجة إلى جمعيات مستقلة ومدعومة للتصدي لكل أنواع العنف الأسري ، وعندما نقول إنها مدعومة نعني أن لها احتراما وقولا مسموعا في المحاكم ومراكز الشرطة وغيرها من المؤسسات العامة.

وقبل أن ننهي هذا الموضوع علينا ألا ننسى أن هناك أطرافا أخرى في الأسرة قد يطولهم العنف وهم الآباء والأمهات المسنون والذين يعيشون مع أبنائهم ، ولعل الحوادث التي بدأنا نسمع عنها من ضرب ومعاملة قاسية لهم مؤشر لبروز مثل هذه الظاهرة .

وهناك أيضا موضوع الخادمات وما يمارس من عنف ضدهم أو ما يمارسونه هم من عنف ضد الأطفال ، وكل هذا يجب أن يحظى باهتمام ، لأن مجرد وجود صور وحالات عنف في داخل الأسرة هو موضوع إنساني وهو تهديد لسلامة تلك الأسرة حاضرا ومستقبلا.

التصدي للعنف المدرسي

إن بعض الحلول المقترحة للتقليل من ظاهرة العنف لدى الأطفال في المدارس ، بل اجتثاثها وذلك ببيان رأي الشريعة الإسلامية في العنف وإبراز القدوة الحسنة في سيرة السلف الصالحين وتوعية الوالدين بأهمية القرب من أبنائهما لتوجيههم الوجهة السليمة وكيفية احترام الآخرين وتوجيه الطلاب الذين لديهم سلوك عدواني من خلال نصحهم ووضع جلسات لهم ومحاولة احتوائهم شيئاً فشيئاً حتى يتخلوا عن هذا السلوك ويصبحوا طلاباً أسوياء.

هناك أهمية قيام المرشد الطلابي في علاج الطلاب الذين يبدر منهم هذا السلوك لا يمكن أن نتجاهله فالمرشد له دور كبير في معرفة وكشف من لديهم مثل هذا السلوك ووضع الحلول له وتعديل سلوكه من الأسوأ للأحسن وهذا بلا شك سيحد من انتشار هذه الظاهرة .

كما أن للمدرسة والأسرة دوراً كبيراً في تعديل سلوك الطلاب من خلال اكتشافه في بداياته وتعديله ، وهذا يسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة التي إذا تفشت بين أبنائنا الطلاب فإن عواقبها قد تكون وخيمة لذلك لابد أن يكون التعاون بين الأسرة والمدرسة قوياً ومتيناً.

كما أن السلوك العدواني يعتبر من الأمور التي تحتاج إلى عناية كبيرة من أولياء الأمور والمربين للتقليل من آثاره السلبية على الطفل والأسرة وكذلك المجتمع ، إن هناك أموراً يجب الحرص عليها ومن أهمها تقوية الوازع الديني للطفل وجعل الحرص على عدم مخالفة الأمور الشرعية تنبع من داخل الطفل عن قناعة وحرص على عدم إغضاب الخالق سبحانه والتعامل الإيجابي مع الطفل كمحاولة للاستثمار الأمثل لطاقاته الذاتية والبيئية للحصول على سلوك إيجابي والحرص على أن يشعر الطفل بالرضا والإشباع من الحياة الأسرية والدراسية والمجتمع.

وكذلك تحسين العلاقات الاجتماعية والعمل على تكوين اتجاهات سوية للطفل نحو ذاته بحيث يكون متقبلاً لنفسه ، وراضياً عن قدراته وتدريب الطفل على مواجهة التوتر والضغوط بطريقة ايجابية وعلى حل المشكلات المختلفة التي تواجهه بالاستعانة بذوي الخبرة كالوالدين أو الإدارة المدرسية والمدرسين

وعلى الشعور بالاستقلالية في تسيير أمور حياته لكي يشعر بالسعادة والفخر وإن خالف ذلك رفاقه ، وكذلك حسن استثمار الإعلام بشكل إيجابي والبعد عن مشاهد العنف والجريمة.

الوقاية خير من العلاج :

إن ظاهرة العنف المدرسي أمست تؤرق أسر الأطفال ، التي تخاف من عواقب تطوره إلى انحراف وإجرام عند الكبر . وعن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للوقاية من العنف ، تقول تلميذة : يجب أن تكون معاملة المدرسين والإداريين للتلاميذ ، قائمة على طرق تربوية ، وأن يتم ملأ فراغ التلاميذ بأنشطة ثقافية وترفيهية .

أما د.حسن فيقول : يجب إدماج مادة حقوق الإنسان في التكوين ، والتكثيف من الحملات لدى الآباء ، لأنه لا بد من تغيير العقليات ''.

أحد المسئولين يقول '' نقوم بمجهودات كبيرة لمواجهة هذه الظاهرة بالتنسيق مع الشرطة ، وذلك بالتعرف على المراهقين الذين يقفون وراء هذا العنف ، وقد قدم بعضهم للعدالة.

ويوصي خبراء التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع ، بضرورة العمل على تحصين الأطفال بالتربية السليمة ، حتى لا يقعوا ضحية العنف والانحراف ومن هذه النصائح العملية :

- التقليل ما أمكن من التدخل في حياة الطفل ، وعدم إذلاله والحط من قيمته.

- عدم تعويد الطفل على الحصول على امتيازات بعد لجوءه إلى العنف أو الغضب أو التهديد ، وإتاحة الفرصة له لكي يعبر عن انفعالاته وغضبه.
- إشعار الطفل بالاهتمام به ، والإجابة المنطقية على أسئلته واستفساراته ، دون مبالغة في تدليله أو القسوة عليه.
- معاملة الأبناء على قدم المساواة دون تمييز بينهم ، ومحاولة ملء أوقات فراغهم بممارسة بعض الهوايات و الأنشطة المحببة إليهم بما في ذلك بعض الألعاب و إن اكتست طابعا عنيفا.
- عدم التدخل في تشاجر الأخوة وتركهم ليحلوا مشاكلهم بأنفسهم ، إلا إذا بلغ التشاجر حدا خطرا عليهم.

تربية الطفل السوي

إرشادات لتربية الطفل السوي :

1) مكافأة للسلوك الجيد مكافأة سريعة دون تأجيل. ❖ ❖ أداة هامة في خلق الحماس ودفع المعنويات وتنمية الثقة بالذات لأنها تعكس معنى القبول الاجتماعي الذي هو جزء الصحة النفسية وتكون المكافآت اجتماعية أو مادية.

2) عدم مكافأة السلوك السيئ مكافأة عارضة أو بصورة غير مباشرة.

3) معاقبة السلوك السيئ عقاباً لا قسوة فيه ولا عنف ، عقوبات لا يترتب عليها انحرافات في سلوك الطفل عند الكبر.

4) التنبيه لعواقب السلوك السيئ أو التوبيخ

5) عدم تدليل الطفل والموافقة على كل مطالبه .

6) عدم الإسراف في القسوة والصرامة والشدة مع طفل وإنزال العقاب فيه بصورة مستفزة وصده كلما أراد أن يعبر عن نفسه.

7) عدم استخدام النمط المتذبذب بين الشدة واللين حيث يعاقب الطفل مرة ويسامح مرة أخرى في نفس الموقف .

8) عدم فرض الحماية الزائدة على الطفل وإخضاعه لكثير من القيود مثل الخوف الزائد وتوقع تعرضه للأخطار من أي نشاط.

9) العدل بين الإخوة وعدم التفرقة بين الولد والبنت.

10) يفضل استخدام الحوار مع الطفل.

11) الحوار والنقاش المسبق بين الآباء والأمهات.

عدم إتباع هذه الإرشادات تؤدي إلى :

- عدم تحمل الطفل المسئولية.
- عدم تحمل الطفل مواقف الفشل والإحباط في الحياة الخارجية .
- نمو نزعات إنسانية وحب التملك.
- يؤدي بالطفل إلى الانطواء أو الانسحاب عن الحياة الاجتماعية.
- يؤدي إلى شعور الطفل بالنقص وعدم الثقة بالنفس.
- صعوبة تكوين شخصية مستقلة نتيجة منعه من التعبير عن نفسه وعن آرائه ومشاعره.
- شعوره الجاد بالذنب.
- كره السلطة الوالية وقد يمتد هذا الشعور إلى معارضته للسلطة الخارجية في المجتمع.

- يتبع منهج الصرامة والشدة في حياته المستقلة عن طريق عملية التقليد من أحد والديه.
- يجد صعوبة في معرفة الصواب والخطأ.
- كثرة مطالب الطفل.
- الشعور الدائم بالإحباط.
- قد يكره الطفل والده ويحب أمه أو العكس.

المراجع والمصادر

- مصدر المعلومات: دليل برنامج الصديق الذي قامت بتصميمه مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط.
- إبراهيم خليفة وآخرون ، مختصر الدراسات الأمنية ، الجزء السادس ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الجزء السادس ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض،140هـ .
- جلال عبد الخالق ، الجريمة والانحراف: المعالجة والحدود ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر ، الإسكندرية ، . 1997
- رمسيس بهنام ، علم مكافحة الإجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- صفاء الأعسر ، عنف الأطفال (خطوة – مجلة فصلية في الطفولة المبكرة (العدد الثامن – أكتوبر 1999 ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة .
- عباس محمود عوض ، علم النفس العام ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1981 .
- عبد الرحمن محمد العيسوي ، علم النفس والإنسان ، دار المعارف، الإسكندرية ، . 1980
- عماد صيام ، تقرير واقع الطفل المصري في نهاية القرن العشرين، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الطفل ، القاهرة ، 1996 .

- عاصم الدسوقى . 2002 . التطور التاريخى الاجتماعى للعنف . المؤتمر السنوى الرابع " الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى " .
- عبد الحميد أحمد أبو سليمان . العنف وإدارة الصراع السياسى فى الفكر الإسلامى . دار السلام . القاهرة . 2002 .
- مأمون محمد سلامة . إجرام العنف . كلية الحقوق . جامعة القاهرة . 1985 .
- محمد إبراهيم عطوة مجاهد . مواجهة العنف المدرسى . مجلة كلية التربية بالمنصورة . العد السابع والأربعون . 2001 .
- محمد فتحى عبد الفتاح حسين . المناخ التنظيمى فى المدارس الخاصة والحكومية وعلاقته بالرضا الوظيفى للمعلم . رسالة ماجستير . كلية التربية . جامعة الأزهر . 1999 .
- جريدة الأخبار 2002/8/18م
- جريدة الأهرام 2002/5/11م
- جريدة الأهرام 2002/5/4م
- جريدة الوفد 2002/10/28م
- جريدة الأهرام 2002/5/4م
- جريدة الأهرام 2002/6/10م
- جريدة الأخبار 2002/1/30
- جريدة الأهرام 2002/5/11م

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
5	مقدمة ....
9	فكرة العنف كأسطورة ....
13	جذور العنف ....
15	قتل الأطفال ....
17	أسباب العنف وآثارها على الأطفال ....
27	قهر البنات فى موروثنا الثقافى ....
30	قضايا العنف ضد الأطفال على المستوى العالمى ....
32	مشاهدة العنف فى التلفاز يخلق أطفال متحجرى القلوب
35	إحصاءات عن العنف ضد الأطفال فى مصر ....
46	العنف الأسرى ....
54	الاعتداء الجسدى على الطفل ....
66	رأى الدين فى العنف ضد الأطفال ....
69	التصدى للعنف ضد الأطفال ....
71	ما هو الاعتداء الجنسى على الطفل........................
79	حقوق الطفل ....
88	أطفال الشوارع كظاهرة عالمية ....
95	ظاهرة أطفال الشوارع فى العالم العربى ....
101	أسباب انتشار ظاهرة أطفال الشوارع ....
103	خصائص أطفال الشوارع ....
106	حول عمالة الأطفال ....

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة
السمات العامة لأطفال الشوارع	119
المشكلات التى يعانى منها أطفال الشوارع	122
مستقبل طفل الشارع	124
التسول	126
رأى الدين	130
الأطفال العاملون من واقع الأبحاث..................	132
هل من حلول لعمالة الأطفال..........................	135
لماذا الهرب من التعليم	141
السلوك العدوانى فى المدارس	145
أسباب العنف فى المدارس	147
العنف المدرسى من واقع التجربة.....................	151
عائلات فى أزمة	161
التعليم والفقر	165
التصدي للعنف المدرسي	172
تربية الطفل السوى	176
المراجع	179
فهرس	181

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع
7 علام حسين-ميدان الظاهر-القاهرة
ت: 27867198 - 27876470 فاكس:27876471
محمول: 0191848808 /0103450041/ 0106242622
E-mail:TIBA_ONLINE@hotmail.com